

# الدلالة الصوتية فى اللغة العربية

تليجرام : هناديسور الأزيكية  
أكبر مكتبة رقمية

الناشر  
المكتب العربى الحديث  
تليفاكس : 034846489  
الإسكندرية ج.م.ع

الدكتور  
صالح سليم عبد القادر الفاخري  
الأستاذ المساعد لعلم اللغة  
بقسم اللغة العربية - كلية التربية  
جامعة الفاتح

أهم جريبات علي تلجرام

الجنون

هنا سعد الأزيكية

فوائد في علم الطب

قناة مصر الثقافية والفنية

# الدلالة الصوتية في اللغة العربية

الدكتور صالح سليم عبد القادر الفاخري

الأستاذ المساعد لعلم اللغة

قسم اللغة العربية . . كلية التربية، جامعة الفتح

الكتاب العربي الحديث

الإسكندرية ت ٤٨٩٠٤٤٦٤٨٩



أشهر جروبكات على تليجرام

المنقون

هنا سجد الأزيكبة

فواكه في بحر الكعب

قناة مصر الثقافية والفنية

تليجرام مكتبة غواص في بحر الكتب

تليجرام : هنا سور الألفية  
أكبر مكتبة رقمية



أهم جريئات علي تيجرام

الخنوف

هنا صدر الازليكية

فوائد في علم الكتب

قناة مصر الثقافية والفنية

## الافتتاح

إلى

والدريّ العزيزين تحية تقدير ووفاء

وإلى روح فقير العلم والمعرفة عبد الله محمد الهوني متضرعا  
إليه عز وجل أن يجعل الدرجات العلى من الجنة مستقرة مع النبيين  
والصديقين والشهداء والصالحين وأن يلهمنا السير على هديه  
واقتفاء أثره إلى أن يجمعنا به مستقر رحمته.

أهم جريبات علي تلجرام

باعتني

هنا سعد الأزيكية

فوائد في هذا الكتاب

قناة مصر الثقافية والفنية



مقالة



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه، أحمدته سبحانه  
وتعالى حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، وأصلي وأسلم على صفوة خلقه  
وأشرف رسله سيد الأولين والآخرين محمد وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته  
واهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد

فقد استرعت قضية الألفاظ ودلالاتها الباحثين في مختلف فروع المعرفة،  
فتناولها بالدرس والتحليل الفلاسفة واللغويون والرياضيون وغيرهم، وكان  
كثير من هؤلاء يرى أن الصلة بين اللفظ ومدلوله صلة طبيعية، وأن اللفظ  
يكسب دلالة بالطبع، غير أن هذه الألفاظ كثيرا ما كانت تقصر دلالتها عن  
التعبير بما يشعرون به، فاضطر كثير منهم إلى ترك البحث في هذه القضية يادىء<sup>\*</sup>  
الأمر، ثم هجر الألفاظ نهائيا، والاستعاضة عنها بالرموز، وهذا ما فعله  
الرياضيون.

أما اللغويون والفلاسفة فإن الجدل قد استمر بينهم سنين طويلة بعضهم يرى  
أن العلاقة بين اللفظ ومدلوله طبيعية، بينما يرى بعضهم الآخر أن تلك العلاقة  
اعتباطية لا تخضع لمنطق أو نظام مطرد، وكان كل فريق من هؤلاء يحشد  
الحجج والبراهين التي يدعم بها رأيه ويبطل بها حجج خصمه.

ولم يكن لغويو العربية بدعا من هؤلاء، فما أن استقامت لهم قواعدهم التي  
وضعوها ليعرفوا بها جيد الكلام من رديته حتى انصرف نفر منهم يبحث في  
الألفاظ وإجماعاتها.

ولعل أول من انتبه إلى هذا الخلل بن أحمد الفراهيدي الذي يرجع إليه  
الفضل في وضع كثير من علوم العربية مثل: النحو، والمعاجم، والعروض، حيث  
جاءت عنه بعض المحاولات التي قام فيها بربط الألفاظ بمدلولاتها، ويتضح



ذلك من تحليلاته لحكايات أصوات الأشياء فقد ربط إطالة الحكاية وترجييعها بالصوت نفسه، فإذا توهم الحاكي استطالة في صوت المصوت حاكاه بمقاطع طويلة، أما إذا توهم ترجيعا فإنه يحاكيه بمقاطع مكررة .

ثم جاء من بعده سيبويه ونسبه إلى نوع آخر من هذه الإيحاءات، وهو متروحي به كل صيغة من الصيغ الصرفية من معانٍ مجردة.

وقد بلغت هذه البحوث ذروتها على يد أبي الفتح عثمان بن جني الذي استوعب كافة الأبحاث التي قام بها سابقوه فاحتذاها وقام على هديها يلتمس مواضع أخرى تكون الصلة فيها واضحة جلية بين الألفاظ ومدلولاتها، فاستطاع بفضل عقلية الغدّة وبصيرته الثاقبة الاهتداء إلى أنواع أُخرى من هذه الإيحاءات، مثل دلالة أصوات الهجاء وزوائد الصيغ وحركات البنية.

وفي العصر الحديث حاول اللغويون البحث في هذا الموضوع، غير أنه لما كانت بعض اللغات قد قطعت شوطا كبيرا في التطور بحيث تعلمت الصلة الصوتية بين الألفاظ ومدلولاتها، فإنهم وقفوا حيارى مذهوشين أول الأمر بين ما رواه لهم السلف وما وجدوا عليه لغاتهم. ثم انتهى كثير منهم إلى رفض هذا المبدأ.

بيد أن هذا الموقف لم يمنع نفرا من المحدثين من الإيغال في البحث حتى انتهى بهم هذا إلى القول بأن هناك نوعا من الألفاظ يمس ملاحظة الصلة بينها ومدلولاتها، وبخاصة تلك التي تحاكي أصوات الطبيعة، ويأتي في مقدمة هؤلاء دي سوسير وجسيرسن وهاميلت، وبلومفيلد.

أما لغويو العربية وكتّابها فإن من كانت لهم قدم راسخة في التراث بحيث أَلَمَ إلماها تماما بطبيعة العربية وخصائصها، فإنه ناقش الموضوع وانتهى نقاشه إلى التسليم بوجود صلة ما بين الأصوات ومدلولاتها، وهذا ما نجده عند أحمد فارس الشدياق، وعباس محمود العقاد، وصبحي الصالح، ومحمد المبارك، ومازن المبارك.

وإذا كانت هذه الظاهرة يمكن ملاحظتها في لغات أخرى فإنها في العربية أظهر، ذلك أن لغوي تلك اللغات القائلين بها لم يشيروا إلا إلى مظهر واحد منها وهو دلالة حكايات الأصوات المسموعة، ولما كانت هذه الحكايات قليلة إذا قيست بمفردات اللغة التي تعد بالآلاف، فإن عددا كبيرا من اللغويين سخر من هذا القول وعدّه محض هراء لا ينبغي إضاعة الوقت في بحثه ومناقشته، وقد انساق وراء هذا القول عدد من لغوي العربية المحدثين دوناً مراعاة منهم للاختلاف الواضح بين طبيعة لغتهم واللغات الأخرى.

فاللغة العربية تتميز بخصائص عدة لا توجد إلا في لغات قليلة مثل ظاهرة الإعراب، وقد لا توجد البتة في لغة من اللغات مثل حثائها على طائفة كبيرة من الأصوات الحلقية، ووجود صيغ صرفية تحمل دلالات معينة.

وإزاء هذا التمايز الواضح يمكن إضافة هذه الميزة الجديدة إلى الميزات السابقة وهي انفرادها دون غيرها بمظاهر أخرى للدلالة الصوتية تزيد على المظهر الذي لاحظته لغوي اللغات الأخرى في لغاتهم.

وهذا البحث يقوم على دراسة هذه الظاهرة التي لاحظها أولئك اللغويون في العربية بتلمس العلاقة بين الأصوات ومدلولاتها، وهو بذلك يعد تطويراً لفكرة لغوية قديمة وداعياً لإعادة النظر في مبدأ عرقية العلاقة بين الأصوات ومدلولاتها الذي قال به عدد من اللغويين، فضلاً عن أنه استجلاء لجهود لغوي العربية في عصر التدوين، وهو أمر يغفله الباحثون المحدثون في علم اللغة ممن يتعرضون بالدراسة للحركة اللغوية في القرون الوسطى.

وتتلخص مظاهر الدلالة الصوتية عند لغوي العربية القائلين بها في الآتي:

1- دلالة حكايات الأصوات المسموعة .

2- دلالة حكايات الصيغ الصرفية .

3- دلالة الأصوات الهجائية .

4- دلالة النبر والتنغيم .

وتأسيسا على ذلك تتبع بعض الظواهر اللغوية ذات الصلة بالمعنى، وانتهيت إلى إضافة مظاهر أخرى من مظاهر الدلالة الصوتية وهي:

(1) دلالة الحركات، وهو ما تقوم به الحركات من بنوية وإعرابية من أدوار في إبراز المعنى.

(2) دلالة حكايات اللغات المضمومة وعيوب النطق، وهو ما يستفاد من تلك المصطلحات التي وضعها اللغويون للتعبير عن لغة مخالفة للفصحى أو للتعبير عن عيب نطقي، وهي مصطلحات غالبا ما تكون مطابقة لما تعبر عنه.

(3) دلالة الاشتقاق من الأعيان وهو ما يمكن ملاحظته من صلة بين المشتق والمشتق منه.

(4) دلالة النحت، وهو ما يمكن ملاحظته من صلة بين اللفظ المنحوت والكلام المنحوت منه.

والدراسة لغوية، وهي تنصب على علم الدلالة من خلال المستويات الصوتية والصرفية والنحوية، فمن المعلوم أن لكل منها ارتباطا بالآخر وجميعها تخدم علم الدلالة الذي هو فرع من فروع علم اللغة.

ولما كان هذا النوع من الدراسة لا ينتمي إلى لغة معينة، فإن من مقتضيات البحث الاطلاع على كتب تناوله في لغات أخرى، وهو أمر لا يخفى من عسر لو لم يتم لغويو العربية المحدثون بالاشتغال بمسائل علم اللغة تأليفا وترجمة يستحقان التقدير والثناء، وهذا لا يعني أن البحث يفتقر إلى مصادر أجنبية، فقد رجعنا إلى بعض المصادر الأجنبية ناقلين عنها مباشرة .

وهذا البحث هو محاولة لتقنين العلاقة بين الأصوات ومدلولاتها ليكون مصدرا من مصادر تنمية اللغة العربية في ضوء ما وصل إليه علم اللغة الحديث من نتائج تحكم الصلة بين اللغة والمجتمع. ولتحقيق ذلك قسمت هذا البحث إلى أربعة فصول.



ففي الفصل الأول درست مسألة المعنى والمراحل التي قطعها علم الدلالة. ثم تناولت اللفظ ودلالته والكيفية التي يكتسب بها هذه الدلالة، مستعرضاً آراء البلاغيين والفلاسفة واللغويين، ثم عرضت لأنواع الدلالات وهي التحوية والصرفية والصوتية، وقد وقفت عند هذه الأخيرة طويلاً، وذلك لأنها محور البحث ولب الموضوع.

أما لمعقل الثاني فقد درست فيه المظهر الأول من مظاهر الدلالة الصوتية، وهو دلالة حكايات الأصوات المسموعة، فعرضت لطائفة من الألفاظ التي تمثل حكايات أصوات الكائنات الحية والجمادات، كما عرضت لبعض مصطلحات اللغويين وهي مايسمونها باللغات المنمومة وعيوب النطق، ثم أنهيت هذا الباب بطرح قضية ذات صلة بالأصوات المسموعة، وهي قضية الأصول اللغوية.

درست في الفصل الثالث دلالة أصوات الهجاء وما في حكمها، فعرضت لأصوات العربية ومخارجها وصفاتها، والقيم الدلالية لها مفردة ومركبة، كما عرضت لتناوب هذه الأصوات في الدلالة، وهو ما يسمى «بالإبدال اللغوي»، ثم درست الحركات بنية وإعراباً، وما تؤديه من دور في إبراز المعنى، وكذلك النبر والتنغيم وما يستفاد منهما في إكساب اللفظ أو الجملة من معان جديدة.

أما الفصل الرابع فقد خصصته لدراسة القيم الدلالية للصيغ الصرفية وما في حكمها، فدرست دلالات أوزان الأفعال والمصادر والمشتقات وجموع التكسير ثم عرضت لظاهرتي الاشتقاق من الأعيان والنحت وما تخمّلانه من معان وما يمكن أن تؤديانه من دور في تنمية اللغة وزيادة ألفاظها.

وختمت البحث بخاتمة أجملت فيها أهم النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة.

وقد حاولت أن تخرج هذه الدراسة لغوية خالصة دون أن تقع في زحمة التفاصيل التاريخية لذلك فإني لم أشأ أن أترجم ترجمة كاملة للغويين الذين

كنت أعرض لأرائهم بل أكتفي بالاسم وتاريخ الوفاة وربما تاريخ الميلاد.  
وبعد، فلست أريد أن أختتم هذه المقدمة قبل أن أقرر أن مظاهر الدلالة  
الصوتية التي ناقشتها في هذا البحث يمكن أن يفتح بها باب في مجال الدراسات  
المقارنة بحيث يتم تناولها في أكثر من لغة.

وأخيرا . فإن كنت قد وقفت إلى شيء فذلك من فضل الله وتوجيه من  
أستاذي الجليلين: الدكتور سعدون إسماعيل السويح، والأستاذ محمد منصف  
القماطي اللذين لولا رعايتهما وتوجيههما ماخرج هذا العمل إلى الوجود، فإله  
أسأل أن يجزيهما عني وعن العلم خير الجراء، وإن كنت قد أخطأت فعلي  
وحدني تقع تبعث ذلك، وما عن قصد كان ولكنني حاولت ما وسعني  
المحاولة وعجزت وسألني عن بلوغ ما طمحت إليه أمالي.

أسأل الله الكريم ربّ العرش العظيم أن يجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون  
أحسنه، وأن يرزقنا السداد في الرأي، والثبات عليه، إنه وليّ ذلك والقادر عليه.  
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على صفوة الخلق  
وأشرف الرسل محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

د. صالح سليم الفاخري

## الفصل الأول

### وراء ما ج غميرة

- 1- مسألة المعنى .
- 2- علم المعنى .
- 3- اللفظ .
- 4- الدلالة .
- 5- أهمية الدلالة .
- 6- اكتساب اللفظ للدلالة .
- 7- أنواع الدلالات .





## 1- مسألة المعنى:

يقصد بالمعنى وجمعه معان الدلالات<sup>(1)</sup> أو المدلولات التي يتفاهم بها الناس عن طريق اللغة. وقد شغلت هذه الظاهرة اللغوية الإنسان أمداً طويلاً، فالعربون وغيرهم ممن عتروا بالفكر وتحليل النصوص الدينية والأدبية عكفوا على بحث مسألة المعنى، وذلك لمعرفة ضوابط.

1. القدر المشترك بين الناس في التفكير .

2. استحسان النصوص الأدبية .

3. الفهم الدقيق للنصوص الدينية .

والمعنى أمر ذهني مجرد ينطبع في عقل الإنسان من خلال موقف التعليم والخبرة التي يمر بها. وقاعدته الأساسية أنه - في أضيق حدوده - اصطلاحى بين أبناء اللغة، تقوم العوامل الدينية والاجتماعية والنفسية والسياسية وغيرها بدور كبير في تكوينه وإقراره، فاستكلم عند إرادة الكلام يعتمد على رصيده من المعاني، فهو يسترجعها ويختار منها المعنى المناسب لهذا الموقف أو ذاك.

وللكشف عن المعنى ينبغي أن للألفاظ وتركيبها الصرفي والنحوي وسبقها آثاراً كبيرة في المعنى المستمد من الكلام اللغوي. أما التركيب الصرفي والنحوي، فكان ومازل محطى بنصيب وافر في الدراسات اللغوية، وكذلك السياق، إذ يتناوله البلاغيون والنقاد. ويكشفون أثره، وهو ما يطلقون عليه (مقتضى الحال). ولكن الألفاظ - على كثرة درسها - مازالت تفتقر إلى الدرس اللغوي فهي لبنات الهيكل اللغوي وقوامه ودراساتها مفرقة في علوم شتى؛ منها المعجم، والبلاغة، والأصول.

## 2- علم المعنى:

حينما نهض لغويو العربية - في عصر التدوين - بأمر تدوينها ودراساتها

(1) ما يقتضيه المعط عند إطلاعه، المعجم الوسيط مادة عني .

اهتموا إلى نوع من المعالجة العلمية للمعنى من خلال الألفاظ، وذلك ما أسماه (معن اللغة) في إطار ما أطلقوا عليه (فقه اللغة) بحثا عن أسرار اللغة وخصائصها.

وظهر في تلك الفترة وماتلاها لغويون بارعون تولوا جمع الألفاظ وتصنيفها وشرحها في معجمات وكتب متخصصة. نذكر منهم: أبنا عمرو بن العلاء (ت 157هـ)، والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، وأبنا عمرو الشيباني (ت 206هـ)، وعبد الملك بن قريش الأصمعي (ت 210هـ)، وابن الأعرابي (ت 232هـ)، وأحمد بن فارس (ت 390هـ)، وأب الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، وأب منصور الثعالبي (ت 429هـ) وجمال الدين السيوطي (ت 911هـ)، وقد ترك هؤلاء اللغويون وغيرهم إرثا لغويا يبحث المعنى ويقعد لعلم يتولى دراسته، ولنا أن نذكر من كتبهم: معجم «العين» للخليل بن أحمد، وكتب «الخليل» و«الإبل» و«خلق الإبل» - «لأبي عمرو الشيباني، وكتب «أسماء الوحوش» و«الإبل»، و«خلق الإنسان»، و«الخليل»، و«الشاة»، و«الدارات»، و«النبات»، و«الشجر»، للأصمعي، وكتب «الأشياء»، و«صفة الزرع»، و«نسب الخيل»، لابن الأعرابي، وكتاب «فقه اللغة» وأسرار العربية للثعالبي.

غير أن اللغويين لم يلبثوا أن انصرفوا عن هذا النوع من التأليف - أعني المعجمات المتخصصة - إلى المعاجم الشاملة التي اتجه فيها أصحابها إلى ترتيب الألفاظ ترتيبا هجائيا، وكان أول هذه المعاجم ظهورا معجم «جمهرة اللغة» لابن دريد (ت 321هـ) ثم سار على نهجه من جاء بعده.

ولم تقتصر دراسة المعنى على اللغويين وحدهم، بل تعدته إلى طوائف أخرى، لعل أشهرها علماء البلاغة، الذين اهتموا به اهتماما كبيرا وبخاصة عندما خلا لهم الميدان، بعد انسحاب اللغويين منه، فتحوا به منحى خاصا، وأطلقوا على بعض مباحثهم (علم المعاني) مما أدى إلى إبعاد المعنى عن دائرة البحث اللغوي بمعناه التخصصي.

وكان أول من عرض منهم لهذا الموضوع، بشر بن المعتمر (ت 210هـ)،

في صحيفته التي تحدث فيها، عن المتكلم وما ينبغي أن يتوافر له من حسن الاستعداد للكلام، وما ينبغي أن يتوافر لكلامه، من الجمل والإمتاع، وما ينبغي أن يسود من الملازمة الثابتة بين الألفاظ والمعاني، وبين الكلام وطبقات السامعين<sup>(1)</sup>، كما عرض له الجاحظ (ت 255هـ) في مختلف مؤلفاته وبخاصة «البيان والتبيين» و«الحیوان». وابن قتيبة (ت 276هـ)، في «الشعر والشعراء»<sup>(2)</sup>، وابن طباطبا (ت 322هـ)، في «عیار الشعر»<sup>(3)</sup>.

وفي العصر الحديث تطورت الدراسات اللغوية تطورا ملحوظا، وظهر علم جديد، يهتم بالعوامل الخارجية، ذات الأثر في الألفاظ ونعني بها العوامل الإنسانية والاجتماعية، وهذا العلم هو علم الدلالة (Semantics) الذي ظهر في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، على يد اللغوي الفرنسي (ميشال بريال 1832م - 1915م Michehl breal) عندما وضع رسالته التي سماها (Essai de Semantique مقالات في الدلالة)<sup>(4)</sup> وقد عني فيها «ببدلالات الألفاظ في اللغات القديمة التي تنتمي إلى العصيلة الهندية الأوربية، مثل اليونانية، واللاتينية، والسنسكريتية، واعتبر بحثه وقتئذ ثورة في دراسة علم اللغة، وأول دراسة حديثة لتطوير معاني الكلمات»<sup>(5)</sup>.

وتتابعت الدراسات والبحوث في القارة الأوربية حتى توجت عام 1923م، بذلك العمل الذي أخرجه الأستاذان (رتشارد L A Richards وأوجدن C k Ogden). حيث أخرجا كتابا ناقشا فيه كثيرا من قضايا المعنى تحت عنوان «معنى المعنى» (The Meaning Of Meaning). قاطعين بذلك، مرحلة متقدمة بعد (بريل Breal) مفسرين فيه كل ما يتصل بطبيعة المعنى، ومشكلاته

(1) ينظر البيان والتبيين ص 85 وما بعدها

(2) ينظر الشعر والشعراء 12/1 وما بعدها .

(3) ينظر عيار الشعر ص 14 وما بعدها .

(4) ينظر علم الدلالة ص 2 .

(5) المرجع السابق ص 22 .

وتعريفاته «وفيه يحالج المؤلفان مشاكل الدلالة، من نواحيها المتعددة، المعقدة، ويبحثانها في ضوء النظم الاجتماعية، وفي ضوء علم النفس من شعور وعاطفة مما جعل لكتابهما قيمة علمية حليلة الشأن بين الدارسين، لدلالة الألفاظ»<sup>(1)</sup>.

وقد استقر علم الدلالة باعتباره نظرية علمية محدثة في الستينيات في فرنسا أولاً ثم بعد ذلك في اتحاد السوفيتي، لينتشر بعد ذلك في جميع أنحاء العالم. ويعد في طليعة من بحثوا في هذا الموضوع<sup>(2)</sup> (استيمن أولمان Stephen Ullmann) في كتابيه (علم الدلالة Semantics) الذي طبع سنة 1962 م، إلى جانب كتابيه (أسس المعنى Principles of Meaning)، و(دور الكلمة في اللغة Words and Their use). وجوز لاينز وكتابه (Semantics) وهو من أشمل ما ألف في علم الدلالة في كثير من اللغات.

### 3- اللفظ:

عرِّفت المعجمات العربية الكلمة (Word) بأنها اللفظ<sup>(3)</sup>، وهذا يعني أن الكلمات عند المعجميين تترادف الألفاظ، فلا فرق بين أن يقال: أحصيت ألفاظ اللغة، أو كلمات اللغة. فإذا ما طلبنا عند هؤلاء تعريف للفظ فسنجدهم يقولون<sup>(4)</sup>: إن اللفظ هو الرمي ويكون من ألفه غالباً. ويشمل هذا التعريف الكلام. ومنه قوله تعالى: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾<sup>(5)</sup>، أي ما يتكلم بشيء إلا كتب عليه، وهو مأخوذ من لفظ الطعام<sup>(6)</sup>. ويشمل غير الكلام مثل: لفظ فلان أنفاسه، مات، ولفظ الديك الحبة، ألقاها.

(1) دلالة الألفاظ ص 8.

(2) دور الكلمة في اللغة مقدمة المترجم ص 6 وما بعدها.

(3) ينظر القاموس المحيط 172/4.

(4) القاموس المحيط 366/2.

(5) ق آية 18.

(6) ينظر المعجم لأحكام القرآن 11/18.

أما النحويون فإنهم يعرفون الكلمة بأنها: «اللفظ الموضوع لمعنى مفرد»<sup>(1)</sup>.

وفي هذا يقول ابن مالك:

كلما لفظ مفيد كاستقم اسم وفعل ثم حرف الكلم<sup>(2)</sup>

هذا التعريف لا يتفق مع مفهوم التعريف المعجمي للكلمة، فهو يرى أن الألفاظ ما هي إلا أصوات أخرجها جهاز النطق. سواء أكان لها معنى أم لا، وهذا ما صرح به النحاة الذين كانوا أكثر إدراكا وتوفيقا من المعجميين، فاللفظ عندهم: «الصوت المشتمل على بعض الحروف تحقيقا أو تقليدا»<sup>(3)</sup>، وهذا هو تعريفه عندهم، أي أنهم يحسون في اللفظ الأداء الصوتي، وكيفيته وما يشتمل عليه من حركات اللسان والشفقتين، فإذا تم تمازج بين الأداء والمعنى تكوّنت الكلمة.

فمثلا لفظة (إنسان) التي تدل على ذلك المخلوق النصف بصفات معينة فإنها حسب تعريف النحويين، تعد كلمة لأنها أصوات أخرجها جهاز النطق ثم كان لهذه الأصوات مدلول في الواقع، ولو أعدنا ترتيب أصواتها، وكوّنا تركيب (سنان)، فإن هذا التركيب سيحدث عن عملية يقوم بها جهاز النطق، غير أننا إذا فحشنا عن معنى لهذا التركيب فسيكون من الصعب وقد يكون من المستحيل، وعندها يمكننا أن نقرر أن ما حدث ما هو إلا لفظ ليس إلا.

وهذا يعني أن اللفظ أعم من الكلمة فهو يشمل «المهملة والمستعمل فالمهملة ما يمكن اتلاقه من الحروف، ولم يضعه الواضع بإزاء معنى نحو، صص، وكق، ونحوهما، فهذا وما كان مثله لا تسمى واحدة منها كلمة لأنه ليس شيئا من وضع الواضع ويسمى لفظة لأنه جماعة من الحروف ملفوظ بها»<sup>(4)</sup>، أما الكلمة

(1) شرح الامية لابن عقيل 15/1 .

(2) المرجع السابق 12/1.

(3) أوضح المسالك 11/1.

(4) شرح المفصل 19/1.



فإنها لا تشمل؛ لا ما يدل على معنى يتساوى في ذلك قليل الأصوات وكثيره، فقد يكون اللفظ مكونا من صوت واحد نحو (ق، ف، ع) فهذه وإن كانت أصواتا مفردة إلا أنها أفادت معنى فبالأول طلبنا من المخاطب أن يقى نفسه شر شيء معين، وبالثاني طلبنا منه عدم إحلاف المواعيد والعهود، وبالثالث طلبنا منه أن يعي ما يسمع، وما يبور حوله. ولعل هذا ما عناه بعض اللغويين المحدثين عندما عرّف الكلمة بأنها: «أصغر وحدة ذات معنى للكلام واللغة»<sup>(1)</sup>، وفي هذا التعريف قصر للكلمة على الوحدات الصغرى فقط، وهو ما لا يراه نحاة العربية الذين توسعوا في تعريفهم للكلمة حتى إنهم ليعدون عدة جمل كلمة، وقد يعدون قصيدة بطولها تبلغ أبياتها الستين عددا كلمة، فكثيرا ما نجدهم بعد فراغهم من رواية شاهد من شواهدهم النحوية الشعرية، يقولون: إنه لفلان من كلمة يمدح فيها أو يحجو. فإذا ما طلبنا هذه الكلمة في مظانها وجدنا أبياتها تجاوزت الستين

وهذا الحدّ للكلمة يتفق مع قوله تعالى: ﴿كَلِمَاتُهَا كَلِمَاتُهَا﴾<sup>(2)</sup>، يشير إلى ما تقدم من قوله تعالى على لسان العاصي: ﴿هَرَبْتُ أَنْ رَجِعَ لِي أَعْمَلَ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾<sup>(3)</sup>. فهذه القولة على طولها تعد كلمة، وكذلك قوله ﷺ: «أصدق كلمة قالها شاعر كلمة بيد بن ربيعة»<sup>(4)</sup>، يعني أبياته:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل	وكل ميم لا محالة زائل
وكل ابن انتهى وإن طال عمره	إلى الغاية القصوى فلنقبير آيل
وكل أناس سوف تعرف بينهم	دويبة تصفر منها الأنامل
وكل امرئ يوم سيعرف سعيه	إذا حصلت عند الإله المحاصل

(1) دور الكلمة في اللغة ص 45.

(2) ينظر منحة الجليل، بتحقيق شرح بن عقيل 1/132.

(3) المؤمنون آية 2.

(4) المؤمنون آية 98.

(5) سنن الترمذي 218/4.

وهكذا فإن الكلمة في العربية كل لفظ أو ألفاظ أفادت معنى، فهذه الآيات الأربعة تعد كلمة.

ومن علماء اللغة المحدثين من رأى رأي المعجميين، فذهب إلى أن اللفظ مرادف للكلمة، وهذا ما صرح به «د. أنيس» عندما رأى أن «أداة الدلالة هي اللفظ أو الكلمة»<sup>(1)</sup>، وهو أيضا ما نلمسه في تعريف (بلومفيلد Blomfield) للكلمة بأنها: «أصغر صيغة حرة»<sup>(2)</sup>، وهذه العبارة تعني أن الكلمة «أصغر وحدة كلامية قادرة على القيام بدور نطق تام»<sup>(3)</sup>. فهي بهذا المفهوم مرادفة لللفظ ويكاد أغلب اللغويين الإنجليز يجمعون على استعمال الألفاظ والكلمات بمعنى واحد، ولعل هذا راجع إلى أن اللغة الإنجليزية لاتصطلح على ما يقابل اللفظ، فهي تول اهتماماتها باللفظ مقرونا بالمعنى، وهو ما يصطلح عليه عندهم بالكلمة Word.

ولما كان اللفظ من الأمور التي يستعملها اللغوي وغير اللغوي، فإن طوائف أخرى من العلماء ولجوا بابه ووقفوا عنده الوقفات الطوال محاولين وضع الحدود والتعريفات له.

فتناوله البلاغيون والنقاد وفصلوا بينه وبين المعنى وعلتوهما كليهما مكونين للكلام أو الكلمة، ولهذا نجد أكثر ما قيل في تفصيل الكلام كان أساسه التفاضل بين اللفظ والمعنى واشتهر في ذلك قول الجاحظ (ت 255هـ): «والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي، وإنما الشأن في إقامة الوزن، وتحجير اللفظ، وسهولة المخرج، وصحة الطبع، وكثرة الماء، وجودة السبك، وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير»<sup>(4)</sup>. غير أن الإمام عبد القاهر الجرجاني لا يرى هذا الرأي، - وهو تفصيل اللفظ على المعنى

(1) دلالة الألفاظ ص 38 .

(2) Leonard Bloomfield. Language Holt .Rinchart and Winston P.178

(3) دور الكلمة في اللغة ص 45.

(4) الحيوان 131/3.

- بل إنه يعيب على من فتحوا شأن اللفظ، وعظموه حتى تبعهم في ذلك من بعدهم وحتى قال أهل النظر، إن المعاني لا تتزايد وإنما تتزايد الألفاظ، فأطلقوا بِهِمْ كُلُّ من يسمعه أن المزية في جانب اللفظ<sup>(1)</sup>. وتعد دراسات بلاغيين والنقاد للفظ من أوفى لدراسات التي تناولت اللفظ، على الرغم مما لاحظناه عند النحويين، فَهُمْ - كما يفهم من تعريفاتهم ومبادئهم - لا يتصورون في اللفظ إلا ذلك الأداء الصوتي الذي تم بواسطة جهاز النطق، فإذا مازجه المعنى أصبح كلاماً، وإذا لم يمازجه ظل على حاله لفظاً جسداً بدون روح، ولذلك نجد بعضهم يرى أن اللفظ يعتريه ما يعترى الأشياء من البلى والقدم، وهذا ما صرح به أبو حيان التوحيدى<sup>(2)</sup>.

ومن الذين تناولوا اللفظ علماء أصول الفقه الذين أحوجتهم طرق استنباط الأحكام من الأدلة الشرعية إلى النظر في الألفاظ وما يعترىها، ذلك أن مصادر الشريعة من الكتاب والسنة وما ألحق بهما قد وردت باللغة العربية، وهذا يعني أنه لا سبيل إلى فهم معناها فهما صحيحاً، واستنباط الأحكام منها إلا بتعرف المعاني التي وضعت الألفاظ لإفادتها من جهة عمومها وشمولها لكل الأفراد، ومن جهة خصوصها وانطباقها على بعض الأفراد دون بعض، ومن جهة اشتراكها في أكثر من معنى. وهذه الدراسات التي قام بها هؤلاء الأصوليون يفهم منها أيضاً أنهم يحصرون اللفظ في الأداء الصوتي فقط، وهذا ما نستخلصه من قولهم: إن اللفظ يوضع للمعنى أولاً، ثم يستعمل في المعنى الذي وضع له أو في غيره<sup>(3)</sup>، وهذا ما قاله قبلهم النحويون والبلاغيون.

وهكذا فإن اللفظ ما هو إلا عملية صوتية حدثت عبر جهاز النطق، لا يعرف كنهه أو تتضح هويته إلا بعد ممازجة المعنى أو الدلالة.

(1) ينظر دلائل الإعجاز ص 50 . وما بعدها، والمطول على التخليص ص 29 .

(2) المقاييس ص 74.

(3) ينظر أصول الفقه الإسلامي ص 264.

#### ٤- الدلالة:

المراد بالدلالة، المعنى ويقابلها بهذا المفهوم المصطلح الغربي Meaning وهي فهم أمر من أمر، أو فهم شيء بواسطة شيء، فالشيء الأول هو المدلول والثاني هو الدال. كدلالة إنسان على معنى الذي هو (الذات) فاللفظ هو الدال، والذات هي المدلول، وفهم الذات من اللفظ هو معنى الدلالة.

وتعرّف المعجمات اللغوية الدلالة، بأنها التسيّد يقال: دلّه عليه دلالة فاندلّ: سدّد<sup>(١)</sup> إليه، وهذه التفسيرات جميعها تكاد تجمع على أن الدلالة هي مطابقة الشيء للشيء.

والبحث في مشكلة دلالات الألفاظ قديم في اللغات الإنسانية، وهو متفرق في دراسات كثيرة، فشغل به الفلاسفة واللغويون والبلاغيون وعلماء أصول الفقه، وكان كل قبيل منهم يتناوله من زاويته الخاصة. فتناوله انفلاسفة من زاوية ملائمة الدلالات أو المعاني لما وضعت له، فوجهوا اهتمامهم إلى العلاقة بين الدال والمدلول فواجهوا في معرفتها الكثير من العنت والمشقة وبخاصة عندما حاولوا صياغة أفكارهم ومشاعرهم في ألفاظ واضحة المعنى «فصالوا وجالوا» بين الجزئي والكلّي والمفهوم والمأصّدق، وعقدوا الفصول الطوال في التعريف وحدوده ومحاولة جعله جامعا مانعا - كما يعبرون - ثم لم تسعفهم اللغات وقصرت دلالة بعضها من تحقيق مايجول في أذهان هؤلاء انفلاسفة<sup>(٢)</sup>.

وتناوله اللغويون من زاوية الصور التي تحدثها تلك الألفاظ في الذهن، غير أن دراستهم بادئ الأمر مقتصرة على الناحية التاريخية الاشتقاقية للألفاظ «كأن تقارن الكلمة بنضائرها في الصورة والمعنى حتى يتسنى إرجاعها إلى أصل معين تفرع إلى عدة فروع في لغة واحدة أو أكثر من لغة»<sup>(٣)</sup>، ولم تنجح دراساتهم في

(١) القاموس المحيط 3/377.

(٢) دلالة الألفاظ ص5.

(٣) دلالة الألفاظ ص7.

ذلك الوقت إلى الجوانب الاجتماعية وأثرها في عبور الذات، سورر: ١١  
العوامل الإنسانية الأخرى التي يكون لها أثر واضح في تغير تلك الدلالات  
وانحرافها، ومعنى هذا أن اهتمامهم كان منصبا على العناصر الداخلية في  
الألفاظ، الأمر الذي صرفهم عن الانتباه إلى العوامل الخارجية عنها، وهذا ما  
نلاحظه في الكثير من الكتب العربية التي تناولت الألفاظ ودلالاتها؛ مثل  
المعجمات الخاصة والعامة، وكتب الصرف وغيرها، فأما المعجمات فإنها لم  
تغادر كلمة صغيرة ولا كبيرة إلا أحصتها وبيّنت فتنها أي فعل أم حرف، ثم  
قامت بتحديد معناها العام وما يمكن أن تحمله من معانٍ فرعية مع ضرب الأمثلة  
وإيراد الشواهد وتستوي في ذلك معجمات الخاصة والعامة، وأما كتب  
الصرف فإن تناولها للألفاظ كان مقتصرا على التجريد والزيادة، وعدد الحروف،  
وبيان الأصلي منها والزائد، ثم يدار اجامدة هي أم مشتقة إلى غير ذلك من  
المسائل التي يتناولها علم الصرف.

والدلالة عند البلاغيين والنقاد هي مفهوم اللفظ أو المعنى الكامل المتضمن  
في العبارة والذي ينبئ عنه منطوقها اللفظي، يقول قدامة بن جعفر (ت 337هـ)  
في تمهيد حذ الشعر: «إن أول ما يحتاج إليه في العبارة عن هذا الفن معرفة حد  
الشعر الجائز عما ليس بشعر، وليس يوجد في العبارة عن ذلك أبلغ ولا أوضح  
مع تمام الدلالة من أن يقال فيه: إنه قولٌ مؤيدٌ مقمى يدل على معنى»<sup>(١)</sup>، ثم  
يضيف مفصلا القول في كل عنصر من عناصر هذا التعريف: «فقولنا: قول دال  
على أصل الكلام الذي هو بمنزلة الجنس لشعر... وقولنا: يدل على معنى،  
يفصل ما جرى من القول على قافية ووزن مع دلالة على معنى مما جرى على  
ذلك من غير دلالة على معنى»<sup>(٢)</sup>، ويقول في تفسير معنى القافية: «إلا أني  
نظرت فيها فوجدتها من جهة ما أنها تدل على معنى لذلك المعنى الذي يدل  
عليه اشتقاقا مع معنى سائر البيت، فأما مع غيره فلا، لأن القافية إنما هي لفظة

(١) نقد الشعر ص 64.

(٢) المرجع السابق، وكذلك الصفحة.

مثل لفظ سائر البيت من الشعر، ولها دلالة على معنى لذلك اللفظ أيضا<sup>(1)</sup>. ويعلق على بيت للأعشى بقوله: «ففي وصف للأعشى دليل قوي على شدة شجاعة صاحبه لأن الصواب له، ولا لغيره إلا لبس الجنة، وقول (كثير) يقصر عن الوصف»<sup>(2)</sup>، أما المعاني الدال عليها الشعر فهي عنده تفيد أحيانا معنى أغراض الشعر المعروفة، مديح، هجاء، رثاء، وصف، نسيب.

ويورد قدامة الأدلة جمعا للدليل، ويقصد بها المرادف للبراهين: «فيجب أن يكون النسب الذي يتم به الغرض، وهو ما كثرت فيه الأدلة على التهاك في الصباية، وتظاهرت فيه الشواهد على إفراط الوجد واللوعة»<sup>(3)</sup>، ويذكر الدلالة مرة أخرى في معرض حديثه عن الأرداف في شعر امرئ القيس فيقول: «هو أول من قيد الأوابد، وإنما عني بها الدلالة على جودة الفرس وسرعة حضرة»<sup>(4)</sup>، أي (عذوه).

ويتضح من هذه النصوص أن قدامة عني كثيرا بمفهوم الدلالة وحاول أن يفرق بينها وبين المعنى، وكأن الدلالة في رأيه هي الوسيلة التي بين اللفظ ومعناه، أو الوسيلة التي يتمكن بها اللفظ من التعبير عن مرماه ومضمونه.

وفي العصر الحديث التفت اللغويون إلى الكلام فتناوله بالتحليل جماعة منهم، لعل أشهرهم (أوجدن Ogden) و(ريتشاردز Richards) اللذين انتهيا إلى تصويره قائما على ثلاثة عناصر؛ وهي الكلمة المنطوقة التي تمثل الرمز، والفكرة، والشئ المقصود، أو المعنى، أو هي اللفظ والمطلوب والعلامة التبادلية القائمة بينهما والتي تشكل المعنى<sup>(5)</sup>، ثم جاء من بعدهما (أولمان Ullmann) أفاد من دراستهما، وسار على طريقتهما في بحث المعنى، غير أنه أدخل عليها بعض

(1) نقد الشعر ص 69.

(2) نقد الشعر ص 100.

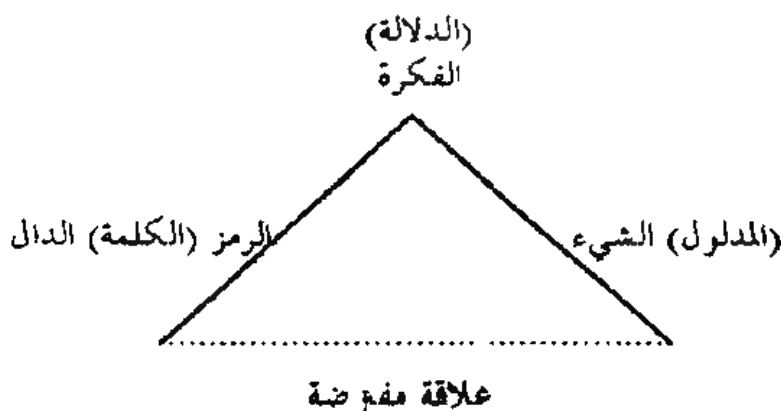
(3) المرجع السابق ص 134.

(4) المرجع السابق ص 158.

(5) ينظر دراسات في علم اللغة ص 159 وما بعدها.



التبسيط والتعديل، فأبعد «الشيء» من الدراسة إذ أن الهم هو «الكلمة» لا «الشيء» بعد أن اتضح عدم وجود علاقة مباشرة بينهما، كما هو واضح من الشكل التالي:



والعلاقة الوحيدة الأصلية التي تربط الشيء بأي شيء آخر في هذا المثلث العلاقة بينه وبين الفكرة أما طبيعة هذه العلاقة من الشيء أو الواقع الخارجي وصورته في الذهن أو الفكرة فهي مسألة من اختصاص علم لنفس والفلسفة لا علم اللغة، وواجب اللغوي حينئذ أن يهتم بالخط الذي يصل الرمز بالمفكرة.

ثم أخذ (أولمان Ullmann) في تبسيط لمصطلحات لجعلها أقرب إلى طبيعة الدراسات اللغوية، فاختار منها مصطلحين هما: «اللفظ، بدلا من الرمز، و«الدلالة» بدلا من الفكرة أو الصورة الذهنية، ويعرف اللفظ بأنه «الصيغة الخارجية للكلمة»<sup>(1)</sup>، والدلالة بأنه «الفكرة التي يستدعيها هذا اللفظ»<sup>(2)</sup>.

ويقرر (ألمان Ullmann) بعد هذا التبسيط أن ثمة علاقة بين هذين المصطلحين اللفظ والدلالة وهي علاقة متبادلة، بمعنى أن اللفظ يستدعي الدلالة، كما أن الدلالة تستدعي اللفظ، فعندما يفكر شخص ما في (شجرة)

(1) ينظر دراسات في علم اللغة ص 160.

(2) المرجع السابق ص 160.

مثلا فسوف ينطق الكلمة (أي كلمة شجرة) كما أن سماع هذه الكلمة يجعله يفكر في الشجرة، وهكذا تكون العلامة المتبادلة التي تربط اللفظ بالدلالة هي أساس العملية الرمزية.

ثم جاء (بلومفيلد Bloomfield) فعالج الموضوع وفق النظرية السلوكية «التي تنظر في بحوثها إلى تصرفات الإنسان وسلوكه في المواقف المختلفة مع توجيه اهتمام خاص إلى عنصري الأثارة ورد الفعل أو الاستجابة وهذا التفسير يمكن الحكم عليه أيضا بأنه تفسير ميكانيكي»<sup>(1)</sup>.

وكان للغوي الإنجليزي (فيرث Frith) إسهام واسع في هذا الميدان فهو مؤسس المدرسة الإنجليزية الحديثة في الدرس اللغوي ومن أبرز خواص مدرسته أنها (شكلية تركييبية Formalistic structuralitic) ترى أن اللغة ذاتها تستطيع أن ترشدنا إلى الطريق القويم في دراستها وذلك بالاعتماد التام على حقائقها كما تبدو في الصورة التي عليها دون الاستعانة بأية وسائل أو مبادئ ثانوية<sup>(2)</sup>.

ويعرض دكتور حجازي - من لغويي العربية المحدثين - لموضوع الدلالة فيقول: «بعد التحليل الدلالي لبنية اللغة أساسا ضروريا لكل الدراسات التاريخية والمقارنة والتقابلية لدلالة الكلمة، ولذا كان من الضروري البحث عن منهج يتيح تحديد الدلالة في المستوى اللغوي الواحد على أدق نحو ممكن»<sup>(3)</sup>. ثم يستطرد مبينا ما وصل إليه علم الدلالة فيقول: «وقد عرف علم الدلالة الحديث عدة محاولات لوضع منهج يقيّد في التحليل الدلالي الوصفي وأهم هذه المحاولات ما يدخل في إطار (نظرية المجال الدلالي) عند الباحثين (فايسجربر Weisgerper، وتراير Trier) وغيرهما. وتقول هذه النظرية: «بأن الكلمة تتخذ دلالتها بحثها مع أقرب الكلمات إليها في إطار مجموعة دلالية واحدة»<sup>(4)</sup>.

(1) دراسات في علم اللغة ص 171.

(2) ينظر لمرجع السابق ص 172.

(3) مدخل إلى علم اللغة ص 74.

(4) مدخل إلى علم اللغة ص 74.

فاعتبار التحليل الدلالي لبنية اللغة أساساً ضرورياً للدراسات الرامية إلى استكناه دلالة الكلمة ينبغي أن يوضع في حسبانته الوقوف على حقائق الأصول اللغوية من خلال المنهج الوصفي أو التطبيقي غير مغفل الإلماح إلى موضوع علم الدلالة الحديث عند الغربيين - نشأ، وتعريف - وإن بدا مصوغاً بالصيغة النظرية العامة التي لا تجرد من الضرورة أن تبعاً عما للعرية في هذا الشأن من البحث اللغوي أو من طبيعة البنية وحسائص التكوين.

### 5 أهمية الدلالة:

من نافلة القول إن لم يكن من البدهي أن يقود الحديث عن اللفظ ودلالته - بعد أن اتضحت الطرق التي عالج بها اللغويون وغيرهم العلاقة بينهما حيث فصلوا بينهما واعتبرهما كليهما مكونين للمعنى - أن يقود إلى أهمية الدلالة، وترجع هذه الأهمية إلى احتياج أفراد المجتمع اللغوي في مختلف الجماعات الإنسانية إليها، ذلك لأن الألفاظ - في الأعم الأغلب - لا تحمل معاني محددة يستطيع أفراد المجتمع اللغوي معرفتها بمجرد النطق بها فلو نطق متكلم بكلمة (إنسان) فإنه من الصعب معرفة المقصود بها دون الإلمام التام بالظروف المحيطة بعملية التكلم على الرغم من أن هذه الكلمة يصطلح أفراد لبيئة اللغوية على إطلاقها على من يتصف بصفات معينة.

فالإنسان في جملة (هذا إنسان) لخالي الذهن في حالة الإخبار ليس - هي في جملة مماثلة تماماً تذكرها لمن كنت تحدثه عن امرئ أسدى لك أو لغيرك معروفاً أو قام بعمل يستحق الثناء عليه، ففي الجملة الأولى فإن إخبارك لخالي النهن جاء عن شيء لاح لك فلما تبينته أحررت مستمعك أن ما ترياته هو إنسان، وفي الثانية لا يجهل مستمعك حقيقة من تحدث عنه ولكن أردت أن تبين له أنه منتصف بكل ما ينبغي أن يتصف به إنسان من صفات حميدة كالبروة والكرم والشجاعة ... إلخ .

هذا في لفظة وضعها الواضع لمعنى محدد فكيف بالألفاظ وضعت لمعان متعددة، أو بمعنى تتحاذيه ألفاظ متعددة وهو ما يعرف على الترتيب بالمشارك

والنضاد والترادف، ونعل هذا هو الذي دفع العصر الرازي إلى القول: «يأن الألفاظ متناهية والمعاني غير متناهية»<sup>(1)</sup>.

ولما كانت الألفاظ ودلالاتها على هذا النحو فإن مصادر تاريخية كثيرة تتحدث عن مصادمات وقعت بسبب الاختلاف في تفسير بعض النصوص مما حدا بكثير من الدول في العصر الحديث إلى إصدار مذكرات يقال عنها: إنها توضيحية بعد صدور كل قانون أو توقيع معاهدة من المعاهدات يحاول فيها رجال القانون تحديد ألفاظهم ومصطلحاتهم وتقريبها من أفهام الآخرين خشية الوقوع في لبس قد يؤدي إلى عواقب وخيمة وخير دليل على ذلك ما نسمعه منذ 1968م حول تفسير قرار مجلس الأمن 242 ففي حين تذهب الأقطار العربية إلى أن القرار ينص على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلت عام 1967م تذهب إسرائيل إلى أن القرار ينص على انسحاب من أراضٍ احتلت، ولا يخفى ما بين هذين التفسيرين من بعد، فالأراضي بالتعريف: تشمل جميع الأراضي، وأراضٍ بالتذكير: تشمل من شبر إلى بضعة أمتار إلى بضعة كيلومترات.

وفي مجال الدين يؤدي الاختلاف في فهم النصوص إلى تعدد الاجتهادات والمذاهب والفرق داخل الدين الواحد، وقد يؤدي إلى اختلافات في المذهب الواحد.

ففي الفقه الإسلامي على سبيل المثال نختل النصوص موقعاً خاصاً يتعلق على فهمها تحديد الأفكار في العقائد والأحكام، وفي قضايا المعاملات والعبادات ويقع الاختلاف في فهم مراد الشارع وتحديد معاني الألفاظ في القرآن والحديث لذلك عني علماء أصول الفقه بكثير من مسائل الألفاظ ودلالاتها، فبحثوا في العام والخاص والحقيقة والمجاز والمشارك والترادف، مع أنها مسائل لغوية، لاستنباط الأحكام من النصوص، إلى غير ذلك من المسائل على تفصيل

(1) الزهر في علوم اللغة وأرواعها 41/1 .

سبّتي في موضع لاحق.

وفي اللغة المستعملة كثيرا ما نسمع بعض المتحدثين يسما يوحيه حصا - حر ويُقابل بحفاء أو استغراب يقول: إنك لم تفهمني على الرغم من أن اللغة المستعملة لغة مألوقة لا لبس فيها.

وبعض الناس يعقب على كلمة سمعها من أحدهم بقوله: إن فلانا هذا بحيث، دون أن يكون في تلك الكلمة أو الجملة ما يوحى بالخبط بل العكس، فلو ألفت ممن يرتاح إلى حديثه لوجدت استحسانا وقبولا منقطعي النظر من ذلك السامع، ولهذا نتردد في كتب البلاغة عبارات مثل: لكل كلمة مع صاحبها مقال، ولكل مقام مقال إلى غير ذلك.

وعند تحليل النصوص لا يكفي أن يكون المحلل فقط مسلحا بمعاني الألفاظ ومواقعها في الجمل والرتيقة النحوية التي تؤديها كل لفظة، وإنما عليه أن يكون ملما إلماما تاما بجميع الظروف المحيطة بالنص؛ من الذي قاله، وفيمن قاله، ولمن هو موجه، وماهي حالة الملقى ساعة الإلقاء، إلى غير ذلك من الظروف.

وعلى ما تقدم فإن للدلالة أهمية كبرى، وإن معرفتها والإلمام بمواطنها المتعددة والمتعددة لا يحتاج إليه اللغوي فقط، وإنما يحتاج إليه كل مستعمل للغة على تفاوت في ذلك الاحتياج.

#### ٦. اكتساب اللفظ للدلالة:

لقي هذا الموضوع اهتماما بالغا منذ عصور مغللة في القدم وعند أفراد ينتمون إلى معارف مختلفة، فعرض له الفلاسفة والمناطق وعلماء اللغة وطوائف أخرى من الناس وكلهم يحاول الوصول فيه إلى نتيجة مقنعة.

ولعل أشهر ما جاء فيه تلك الآراء التي وردت عن طائفتين كان لأرائهما شأن كبير في المسائل اللغوية وهما الفلاسفة واللغويون وفيما يلي عرض لآراء كل طائفة منها.

## 1- الفلاسفة:

ناقش الفلاسفة موضوع اكتساب اللفظ للدلالة فذهب كثير منهم إلى أن اللفظ يكتسب دلالاته بطريقة طبيعية ومن أشهر القائلين به (هيراكليتس) الذي ذهب إلى أن المناسبة بين اللفظ ومدلوله مناسبة ضرورية وأن الأسماء بأصواتها تستطيع أن ترسم جواهر الأشياء وأن تنطق بماهياتها بأعيانها وقد عبر (أفلاطون) عن هذا الرأي بقوله على لسان (قراطيس): «يوجد بالطبيعة اسم صحيح لكل كائن حي إذ الكلمة ليست تسمية يطلقها البعض على الشيء بعد التواطؤ ولكن ثمة بالطبيعة طريقة صحيحة للتدليل على الأشياء هي ذاتها لجميع الناس»<sup>(1)</sup>، وإلى هذا ذهب كثير من فلاسفة الهنود والمسلمين، وأشهر القائلين بهذا من المسلمين عباد بن سليمان الصيرفي من المعتزلة، الذي ذهب إلى أن «بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع»<sup>(2)</sup>، وقد تنس هؤلاء براهينهم على صحة نظرياتهم بوسائل شتى.

أما عباد فقد قال: «إنه إذا لم تكن هناك علاقة ضرورية وطبيعية بين اللفظ والمدلول حملت الواضع على أن يضع هذا الاسم المسمى لكان تخصيص الاسم للمعين بالمسمى المعين ترجيحاً من غير مرجح»<sup>(3)</sup>.

وأما غيره فقد حاول إقامة الحجة بالتجربة العملية فيحدثنا السيوطي أن بعضاً ممن كان يرى رأي عباد كان يقول: «إنه يعرف مناسبة الألفاظ لمعانيها فستل ما مسمى (ادغاغ) وهو بالفارسية (الحجر) فقال: «أحد فيه يسا شديدا ولعله الحجر»<sup>(4)</sup>.

غير أن هذا الرأي لقي معارضة من جانب عدد غير قليل من الفلاسفة فرأوا

(1) ينظر فلسفة اللغة ص 15.

(2) المزهر في علوم اللغة 46/1.

(3) المزهر في علوم اللغة 46/1.

(4) المزهر في علوم اللغة 46/1.



أن العلاقة بين اللفظ ودلالته تواضعية اصطلاحية، وأشهر من قال بهذا ديفريطس واقلاطون من فلاسفة اليونان، وذلك حين رأوا «أن الاسم الذي نطلقه على الشيء هو الاسم الصحيح، فإذا استعضنا عنه أتى الثاني صحيحا كالأول»<sup>(1)</sup>.

وكانت المحاورات تجري بينهم فكان سقراط «يعنى النفس بتلك اللغة التي تربط بين ألفاظها ومدلولاتها ربطا طبيعيا ذاتيا كتلك الألفاظ المشتقة من أصوات الطبيعة من حفيف وحرير وزفير»<sup>(2)</sup>.

وهكذا فإن هؤلاء العلاسفة لم يتفقوا على الكيفية التي يكتسب بها اللفظ دلالته ولعل هذا الخلاف مرجعه الاختلاف في تفسيرهم لنشأة اللغة.

## 2- اللغويون:

عرّف العلامة ابن جنى اللغة بأنها: «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»<sup>(3)</sup>.

وهذا التعريف يؤكد أربعة جوانب للغة، فهي أصوات، وهذا ما أكدته اللغويون المحدثون، يقول جيسبرسن Jespersen: «إن اللغة يطر إليها عن طريق الفم والأذن وليس عن طريق القلم والعين»<sup>(4)</sup>، وهي وسيلة للتعبير، أي أنها هي القوالب التي يصوغ فيها الإنسان أحاسيسه ومشاعره.

ثم إنها وسيلة تعبر بها كل جماعة وهذا يعني أن اللغة لا تكون إلا حيث تكون الجماعة.

وأخيرا فإنها وسيلة تعبر بها كل جماعة عن أغراضها، أي أن لكل جماعة

(1) الوحيز في فقه اللغة ص 350.

(2) دلالة الألفاظ ص 63.

(3) الخصائص 1/39.

(4) Jespersen- Language p.

لغة خاصة تتخاطب بها.

وهذا التعريف وتفسيراته يبين أن هناك ألفاظ أخرجهما جهاز النطق وبما أنها يتم التفاهم بها بين الجماعات المختلفة فإنه يقرر تضمينها للمعنى، إذ أن الألفاظ داتها لا يمكن التفاهم بواسطتها ما لم تصاحبها معان.

فكيف يكسب اللفظ معناه ؟

الغويون في هذا مثلهم مثل الفلاسفة كانت لهم صولات وجولات في هذا الموضوع، فمضوا يفترضون الفروض ويضعون التعليقات التي رأوا أنها يمكن أن توصلهم إلى هدفهم، فكان أن عرضوا لقضية ذات صلة وثيقة بما هم في صدده وهي قضية نشأة اللغة التي كانت تشغل الناس منذ القدم - ولا يزالون - فتعددت بحوثهم واختلفت آراؤهم، كل فريق من هؤلاء يخرج على الناس بفرض يحشد في سبيل إثباته كثيرا من الشواهد والحجج. ولكن على الرغم من الكثرة في البحوث وهذا الاختلاف في الآراء يمكننا أن نردها جميعا إلى نظريات أهمها<sup>(1)</sup>.

### 1- نظرية التوقيف:

ويذهب أصحابها الى أن اللغة وحي من عند الله، وقد قال بهذه النظرية أحمد بن فارس<sup>(2)</sup> من علماء العربية وعند من قساوسة المسيحية وفي مقدمتهم توماس الإكويني<sup>(3)</sup>، وجاؤوا بعدد من الأدلة الثقلية والعقلية التي تؤيد مذهبهم، فمن أدلتهم الثقلية قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾<sup>(4)</sup>، وكذلك ما جاء في سفر التكوين<sup>(5)</sup> حيث فهموا النصوص فهما حرفيا دون تأويل لها، وأما

(1) ينظر علم اللغة ص 69 - 106، و دلالة الألفاظ ص 13- 27، وفقه اللغة ص 77- 94، ولغات البشر ص 18.

(2) الصاحبى ص 31 و 32.

(3) ينظر «اللغة» ص 235.

(4) البقرة آية 31.

(5) ينظر فقه اللغة لإميل يعقوب ص 15.

الأدلة العقلية فنورد منها ما رصده ابن فارس وهي:

1- إجماع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يتعلمون فيه أو يتفقون عليه.

2- مانسبه إلى أبي الأسود، حين كسبه رجل بكلام أنكره فسأله عنه فقال: هذه لغة لم تيلفك، فقال له أبو الأسود: لا خير لك فيما لم يلغني.

3- إنه لم يبلعه أن قوما من العرب في زمان يقارب زمانه أجمعوا على تسمية شيء من الأشياء مصطلحاً عليه.

وأصحاب هذه النظرية يرون أن اللفظ اكتسب دلالة بالطبع.

## 2- نظرية الاصطلاح:

ويذهب القائلون بها إلى أن اللغة ابتدعت بالتواضع والاتفاق «كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً فيحتاجون إلى الإيالة عن الأشياء المعلومات فيضعوا لكل واحد منها سمة ولفظاً<sup>(1)</sup>.

## 3- نظرية الأصوات التعجبية العاطفية، pooh. pooh:

ويرى أصحابها أن اللغة نشأت من صيحات الحيوانات ومن تلك الأصوات التي يحدثها الإنسان بشكل غريزي للتعبير عن فرح أو دهشة أو غضب.

## 4- نظرية الاستجابة للحركات العضلية، (YO . he . ho):

وملخص هذه النظرية أن اللغة الإنسانية بدأت بالمقاطع الطبيعية التي يتفوه بها الإنسان عفويا أثناء قيامه بعمل مضمّن تعاون على أدائه مع أبناء جنسه، وهو ما نلاحظه عند الوقوف قرب عامل يقطع شجرة أو ينحت صخوراً.

(1) الخصائص 40/1.

### 5 نظرية محاكاة أصوات الطبيعة، (Bow . wow):

ويرى أصحابها أن اللغة نشأت عن محاكاة الأصوات المسموعة كأصوات الحيوانات والجمادات وغيرها من مظاهر الطبيعة ثم «سارت في سبيل الرقي شيئا فشيئا تبعاً لارتقاء العقلية الإنسانية وتقدم الحضارة واتساع نطاق الحياة الاجتماعية وتعدد حاجات الإنسان»<sup>(1)</sup>. وقد رأى هذا الرأي كثير من علماء اللغة القدامى والمحدثين، فتحدث عنه ابن جنّي في أسلوب يدل على قدمه وكثرة القائلين به من قبله، يقول: «وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعة؛ كدويّ الريح، وحنين الرعد، وحرير الماء، وشحيج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الظبي، ونحو ذلك ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد، وهذا عندي وجه صالح ومنهـب مقبـل»<sup>(2)</sup>، كما أن الخليل من قبله تنبه إلى هذا الرأي، وتلمح هذا من خلال معالجته لبعض الألفاظ من حيث المناسبة الطبيعية بينها وبين مدلولاتها، كقوله: صر الجندب صريراً، وصرصر الأخطب<sup>(3)</sup> صرصرة، كأنهم توهّموا في صوت الجندب استطالة ومدا وتوهّموا في صوت الأخطب ترجيعاً<sup>(4)</sup>.

ومن المغويين المحدثين عرض لها (جسبرسن Jespersen) فقدمها بين نظريات عزا إليها نشأة اللغة، كما ناقشها «ماريوباى» في كتابه «لغات البشر» مستعرضاً آراء العلماء والملاسة، من ذلك ما رواه عن فلاسفة اليونان الذين ذهب «أحدهم - وهو لكريتس Lucreituis - إلى أن أصوات الحيوانات هي الأصل في اللغات»<sup>(5)</sup>، وقد اعتبر هذا الرأي «بداية لنظرية المحاكاة الصوتية»<sup>(6)</sup>، ثم اختتم حديثه عنها بالتسليم بأنها يمكن «أن تفسر كلمات يفسرها المعجم

(1) علم اللغة ص 104.

(2) الخصائص 47/1.

(3) الأخطب: الصرد، نوع من الحشرات.

(4) الدراسات اللغوية عند العرب ص 448.

(5) لغات البشر ص 3.

(6) المرجع السابق ص 3.

على أنها محاكاة صوتية مثل دق»<sup>(1)</sup>، غير أنه عاد وتكرر لها لعجزها عن تفسير «كل الكلمات في اللغة؛ ذلك لأن المتحدثين بلغات مختلفة يسمعون أصوات الطبيعة بأشكال مختلفة ثم يقلدون هذه الأصوات بطرق متباينة»<sup>(2)</sup>.

كما عرض لها كل من «ماكس مولر Max mollier، ورتان Reignan» رأيا أنه: «ليس من المعقول أو المفهوم أن الإنسان وهو أرقى المخلوقات يقلد أصوات مخلوقات أدنى منه وأخط ليستنبط من تلك الأصوات المبهمة الغامضة كلمات لغته الراقية السامية»<sup>(3)</sup>.

وفي هذا نجني على هذه النظرية، فقد غاب عن هذين اللغويين أن المقصود بالأصوات ليس أصوات الحيوانات فقط ولكنها كل الأصوات التي تحدثها مظاهر الطبيعة المختلفة؛ من رعود ورياح وحادات.

ووقف إبراهيم أنيس - من لغويي العربية - عند هذه النظرية طويلا، مبديا وجهات نظر بعض العلماء بخصوصها، ثم اختتم حديثه بالتأكيد على أن هذه النظرية «لا تصلح أن تكون أساسا لنشأة اللغة»<sup>(4)</sup>، وذلك لأسباب يمكن إجمالها فيما يلي:

1- إن الكلمات الواضحة الصلة بين اللفظ والمدلول قليلة بالنظر إلى الكلمات التي تحويها المعجمات والتي تعد بعشرات الألوف.

2- إن هذه الكلمات تختلف من لغة إلى أخرى، فليس لخرير الماء، وحفيف الشجر، أو مواء الهر، أو نباح الكلب، في لغات البشر كلمات مشتركة في لفظها أو بعض لفظها.

وهذان السببان يمكن ملاحظتهما عند جميع الرافضين لهذه النظرية.

(1) المرجع السابق - ص 18

(2) المرجع السابق وكذلك الصفحة.

(3) دلالة الألفاظ ص 22.

(4) دلالة الألفاظ ص 22.

تلك أهم النظريات التي أشتهر أمرها حتى أواخر القرن التاسع عشر. والتي حاول أصحابها تفسير نشأة اللغة على أساسها أولاً، ثم توضيح كيفية اكتساب اللفظ لدلالته ثانياً.

وفي رأيي أن هذه النظريات لا يمكن أن تقوم واحدة منها بمفردها بهاتين المهمتين وهما تفسير نشأة اللغة وكيفية اكتساب اللفظ لدلالته، ذلك أن لغة بلغت كلماتها الثمانين ألفاً<sup>(1)</sup> كالعربية لا تستطيع إرجاعها جميعاً إلى واحدة منها فقط، فالفصل الحدي بين طرفي تحصيل الإنسان أمر عسير، إذ أن الإنسان ليس آلة صماء لا دور اختياري لها في حركتها، فقد يكون اكتساب لغته عن طريق محاكاة الأصوات المسموعة التي تحدثها مظاهر الطبيعة المختلفة وما يحدثه هو في أوضاعه المختلفة، ثم تطورت تبعاً لما تقتضيه حاجته وأحواله المتطورة والمتجددة فنصرفت فيها بالنحت والإبدال والتواضع حتى وصلت إلى حالتها التي عليها الآن. وخلاصة القول فإن آراء اللغويين في كيفية اكتساب اللفظ لدلالته تلخص في ثلاثة آراء:

**الرأي الأول:** ويرى أصحابه أن اللفظ اكتسب دلالاته بالطبع وهؤلاء هم التوقيفيون.

**الرأي الثاني:** ويرى أن اللفظ اكتسب دلالاته بالمواضعة، فالمواضعة والاصطلاح هما أساس إكساب اللفظ دلالاته.

**الرأي الثالث:** ويرى أن اللفظ اكتسب دلالاته بالطبع ولكن ليس الطبع الموجب كما رأى ذلك التوقيفيون.

فالإنسان عندما سمع أصوات الطبيعة وكذلك الأصوات التي يحدثها هو في أوضاعه المختلفة أخرج الفاظاً توهم أنها تحاكي تلك الأصوات، فمقابل سقوط الأجسام قال: قه، ومقابل اللطم قال: لط، ومقابل الضحك قال: قط،

---

(1) ينظر القمعي لغة القرآن ص7.



ومقابل صوت الجندب قال: صر، وهكذا في جميع الألفاظ ذات الصلة بأصوات الطبيعة. وفي نصوري، إن قضية نشأة البعة وكيفية اكتساب الألفاظ لدلالاتها هي من القضايا الفلسفية اللغوية التي لم تتلق إلى حد الآن جواب مقنعا شافيا، وإن النظريات التي وضعت في هذا الشأن هي محاولات يمكن أن نقيد منها جميعا بيد أنه يصعب ترجيح واحدة منها على أحواتها.

## 7- أنواع الدلالات:

من المفيد أن نبين قبل الشروع في أنواع الدلالات أن الكلمة ليست مجرد أصوات تنموج في الفضاء، أو بتعبير علماء الطبيعة ليست تموجات يحدثها جسم مهتز، وإنما هي رموز لواقع خارج مجال اللغة، وهذا الواقع قد يكون أفكارا وقد يكون أشياء، حيث تصطلح الجماعة اللغوية على وضع تلك الرموز بإزاء أفكار محددة أو أشياء معينة .

وتتفرع الكلمة في هذه العلاقة الرمزية بالواقع مع مجموعة أخرى من العلاقات اتفقت الجماعات الإنسانية على قياسها بدور مماثل لدور الكلمة، وقد يكون في بعض الأحيان دورا مساعدا للكلمة، أو بعبارة الجاحظ: «مشاركها لها»<sup>(1)</sup>، وهذه الرموز أو العلاقات منها ما يكون لمسما ومنها ما يكون شميا ومنها ما يكون مذاقيا، وتُعرف جميعها عند طائفة من العلماء بالدلالة غير اللفظية، حيث تناولوها بالدراسة والتحليل، وعدوها قسما من علم يدرس المعنى دراسة مستفيضة من جوانبه اللغوية وغير اللغوية، وهذا ما نلمسه عند الجاحظ (التوفى 255 هـ) عندما سمي أحد كتبه «البيان والتبيين»، إذ «البيان اسم جامع لكل شيء كشف لك عن قناع المعنى»<sup>(2)</sup>، أو هو: «الدلالة الظاهرة على المعنى الخفي»<sup>(3)</sup>.

(1) البيان والتبيين 101/1.

(2) المصدر السابق 99/1.

(3) المصدر نفسه.

فكل دلالة على المعنى بأي نوع من أنواع العلاقات أو الرموز عند الجاحظ بيان، ثم شرع في بيان تلك العلاقات فقال: «الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد»<sup>(1)</sup>:

1- دلالة لفظية: ويعني بها دلالات الألفاظ على معانيها الموضوعة بإزائها، كدلالة لفظ الإنسان على مسماه.

2- دلالة الإشارة: وتكون باليد والرأس والعين والحاجب وبالثوب والسيف، وهذا النوع عنده يكون مشاركا للنوع الأول، وقد يُغني عنه، وعلى هذا قول الشاعر:

أشارت بطرف العين حيفة أهلها      إشارة مذعور ولم تتكلم  
فأيقنت أن الطرف قد قال مرحبا      وأهلا وسهلا بالحبيب المتيم  
وقول الآخر:

ترى عينها عيني فتعرف وجهها      وتعرف عيني ما به الوحي يرجع  
ففي هذين الشاهدین قامت دلالة الإشارة مقام دلالة اللفظ .

3- دلالة الخط: ويعني بها دلالة الكتابة على المكتوب كدلالة رسم «الباء» على صوته .

4- دلالة العقد: وهو نوع من العقد بأصابع اليدين على نحو ما يفعل المتدبرون في تعلم الحساب .

5- دلالة النصب: وهي الحال الناطقة بغير اللفظ والمشير بغير اليد، كما هو الحال في الصفرة على وجه المريض أو المذعور .

والحق أن الأنواع الخمسة التي ذكرها الجاحظ يمكن أن يستفاد منها جميعا في دراسة الألفاظ ودلالاتها وذلك انطلاقا من مراعاة جميع الظروف المحيطة

---

(1) البيان والتبيين 99/1.

بعملية التكلم لغوية وغير لغوية .

ويقسم البلاغيون الدلالة إلى ثلاثة أقسام:

1- **وضعية:** ويسمونها بالدلالة اللغوية، أو المطابقة: وهي دلالة الألفاظ على معانيها الموضوعية بإزائها .

2- **دلالة طبيعية:** وهي حكايات أصوات المسموعات كحفيف الأشجار، ونزيب الطلي، وشحيح البغل، ونهيق الحمار، وبققة الماء، وغيرها .

3- **دلالة عقلية:** وهي الأصوات التي يدرك بها العقل حقيقة شيء من الأشياء كدلالة الصوت على حياة صاحبه، فعندئذ نسمع صوت إنسان أو حيوان من وراء جدار أو من تحت أنقاض فنذكر بهذا الصوت أن هذا الإنسان أو الحيوان ما يزال حياً .

وقد أهملوا النوعين الآخرين لعدم تعلقهما بعلم البلاغة، فانصبّت مباحثهم على النوع الأول وهو الدلالة الوضعية فقسموها إلى ثلاثة أنواع:

1- **دلالة مطابقة:** وهي دلالة اللفظ على كامل معناه .

2- **وتضمنية:** وهي دلالة اللفظ على جزء معناه الموضوع .

3- **ودلالة التزامية:** وهي دلالة اللفظ على لازم معناه. ثم فرّعوا هذه الأقسام فروعاً أخرى، فتحدثوا عن الحقيقي والمجاز، كما تحدثوا عن الكنية بأحاديث توحى بأنهم درسوا المعنى دراسة وافية قائمة على الملاحظة الذاتية وبعيدة عن الافتراض والتأويل كان حرياً بها أن تؤدي إلى تطور في الدرس اللغوي والبلاغي وأن تغير كثيراً من شكل هذا الدرس على ما عرضناه في العصور المتأخرة، ذلك أن المتأخرين من البلاغيين لم يسيروا وفق الخطة التي سار عليها متقدموهم من متابعة للنصوص اللغوية ومناقشتها وتحليل معانيها تحليلياً يكشف عن غامضها ويزيل الكثير من مبهمها على سائرنا عند الجاحظ والجرجاني وغيرها .

قال الجاحظ: أنشدني أبو العاص قال، أنشدني حلف:

وبعض قريض القوم أولاد علة يكس لسان الناطق المنحفظ  
قال: «فإنه يقول: إذا كان الشعر مستكرها وكانت ألفاظ البيت من الشعر لا يقع بعضها مماثلا لبعض كان بينها من التنافر ما بين أولاد العلات، وإذا كانت الكلمة ليس موقعها في جنب أختها مرضيا موافقا، كان على اللسان عند إنشاد ذلك الشعر مؤونة»<sup>(1)</sup>.

أما اللغويون فإن متقدميهم لا يقدمون تقسيما للدلالات، ذلك أنهم على ما يبدو قد شغوا بموضوعات جانبية من علل وأقيسة وغيرها من أمور لم تود معرفتها إلا إلى مزيد من الإهمال للقضايا اللغوية الرئيسية، على الرغم من أن السيوطي أشار في مزهره إلى أربعة أنواع من الدلالات وهي<sup>(2)</sup>:

- (1) دلالة ذاتية: وهي المستفدة من الألفاظ نفسها.
  - (2) دلالة وضعية: والواضح هو الله سبحانه وتعالى.
  - (3) دلالة اصطلاحية: وتقوم على اتصاله عليه الناس من الدلالة بإزاء كل لفظ.
  - (4) دلالة وضعية: بعضها من وضع الله وبعضها من وضع البشر. وهذه الأنواع الأربعة - كما أرى - يمكن أن يفسر بها كيفية اكتساب اللفظ للدلالة، فتقسيمها يقوم على أسس تلك الخلافات التي كانت قائمة بين اللغويين وغيرهم حول نشأة اللغة لا أن تعد أساسا لتقسيم الدلالات.
- غير أنه على الرغم مما تقدم فإننا نجد من اللغويين من ينظر إلى اللغة نظرة فاحصة بعيدا عما سبقت الإشارة إليه من علل وأقيسة، فقد تحدث أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) عن ثلاثة أنواع من الدلالة؛ وهي اللفظية،

(1) البيان والبيان 49/1.

(2) المزهر 17/1.

والصناعية، والمعنوية، وهذه الأنواع الثلاثة كل واحد منها «معتد مراعي مؤثر إلا أنه في القوة والضعف على ثلاثة مراتب<sup>(1)</sup>، ثم شرع في تفسير هذه الدلالات تفسيراً يتفق مع ما توصل إليه علماء اللغة المحدثون بخصوص أنواع الدلالات.

فاللفظية عنده: هي ما تؤديه الأصوات المكررة للكلمة من دور في إظهار المعنى «ألا ترى إلى قام، ودلالة لفظه على مصدره»<sup>(2)</sup>، وتعرف عند المحدثين بالدلالة الصوتية. وهي عنده أقوى الدلالات، والصناعية، وتختص بنية الكلمة، وتعرف عند المحدثين بالدلالة الصرفية.

أما الدلالة المعنوية وهي أقرب ما تكون إلى الدلالة النحوية عند المحدثين فهو في بيانه لها يقول: «ألا تراك حين تسمع ضرب قد عرفت حدثه وزمانه ثم تنظر فيما بعد فتقول: هذا فعل ولا بد له من فاعل، فليت شعري من هو وما هو فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من هو، وما حاله»<sup>(3)</sup>.

ويذكر المحدثون «أربعة أنواع للدلالة»<sup>(4)</sup>، وهي الدلالة الصوتية، والدلالة الصرفية النحوية، والدلالة المعجمية، وفيما يلي بيان لهذه الأنواع.

#### أ - الدلالة النحوية:

لكل لغة من اللغات نظام خاص، تسير عليه في ترتيب كلماتها في الجمل، فمنها ما يلتزم طريقة معينة في هذا الترتيب، ومنها ما يكون فيها الترتيب اختياريًا، ومنها ما يقف موقفاً وسطاً بين هذين النوعين.

فمن النوع الأول الإنجليزية والفرنسية اللتان يسير فيهما ترتيب الكلمات

(1) الخصائص 98/3 .

(2) المرجع السابق ص 98 .

(3) بنظر الخصائص 98/3 .

(4) ينظر دلالة الألفاظ ص 44 وما بعدها.

على نمط واحد يكاد يقترب من الجمود<sup>(1)</sup>، ومن النوع الثاني اللغة الألمانية التي تكون قواعد «ترتيب الكلمات فيها قليلة، والشواذ فيها كثيرة»<sup>(2)</sup>، غير أن هذه الحرية ليست مطلقة وإنما تحددها قوانين المعاضلة بين الأساليب، يقول فندريس: «فالحقيقة أنه لا توجد لغة واحدة تسير في ترتيب الكلمات على حرية مطلقة»<sup>(3)</sup>.

كما أن الجمود الذي أشرنا إلى اقتراب الإنكليزية والفرنسية منه ليس مطردا، إذ «لا توجد لغة واحدة ترتيب الكلمات فيها جامد لا يتحرك»<sup>(4)</sup>.

والعربية وسط بين النوعين المذكورين، فترتيب الكلمات فيها مقيد في بعض الأحيان كتقديم الموصوف على الصفة، والمضاف على المضاف إليه، واختياري في أحيان أخرى كتقديم المفعول وتقديم الخبر ونحو ذلك<sup>(5)</sup>.

فهذا النظام في ترتيب الجمل أو هندستها التي تسير عليه السمات المختلفة لو اختلف أصبح من التفسير فهم المراد من الكلام، فلو أن متكلما خاطب سامعه بالعبرة التالية: ذهب محمد إلى السوق، فإن السامع سيحصل على معنى من هذه الجملة، ولكن لو أعاد المتكلم الجملة على النحو التالي: السوق محمد إلى ذهب، فإنه لا يمكن للسامع الحصول على معنى، ذلك أن ترتيب الكلمات في الجملة العربية يتوقف عليه وضوح دلالاتها بحيث لو اختلف هذا الترتيب لم يفهم المراد منها، ومثال ذلك الشطر الثاني من بيت المتنبي<sup>(6)</sup>:

أَنْسَى مَكُونُ أَبَا الْبَرِيَّةِ أَدَمُ وَأَبُوكَ وَالنَّقْلَانِ أَنْتَ مُحَمَّدُ  
والوضع الصحيح للشطر الثاني: وأبوك محمد وأنت النفلان، وقد عُدَّ هذا

(1) التطور النحوي ص 87، ومسرر اللغة ص 211.

(2) التطور النحوي ص 87.

(3) «اللغة» ص 187.

(4) ينظر «اللغة» ص 187.

(5) ينظر التطور النحوي ص 78.

(6) الديوان ص 83.

البيت من التعقيد اللفظي .

وعلى هذا فالدلالة النحوية هي ما يقتضيه نظام الجملة في لغة من اللغات من ترتيب وهندسة بحيث لو احتل أصبح من لعسير أن يفهم المراد منها<sup>(1)</sup>.

#### ب - الدلالة الصرفية:

وتقوم على ما تؤديه الأوزان الصرفية وأبنية الكلمات من المعان<sup>(2)</sup>، وهذا النوع يعرف عند ابن جني بالدلالة الصناعية، وتأتي من حيث القوة في المرتبة الثانية، فأقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية<sup>(3)</sup>.

والدلالة الصناعية في نظره تستمد قوتها من الدلالة اللفظية من قبل أنهم إطار للفظ، أو بالأحرى القلب الذي تصب فيه الألفاظ وتبنى على صورته ومنواله يقول: «الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية؛ من قَلَّ أنها وإن لم تكن لفظاً فإنها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها فلما كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى اللفظ المنطوق به فدخلا في العلوم المشاهدة<sup>(4)</sup>». أي. أن الصيغ عبارة عن صور للألفاظ مصيغة (فاعل) صورة أو قالب لكل اسم فاعل يأتي من الثلاثي نحو: كاتب، قائل، ساجد.

ومن الدلالة الصرفية ما يعرف في علم اللغة الحديث (Morpheme) أو دال النسبة التي «تعبّر عن النسب التي يقيمها العقل بين دوال الماهية. والمورفيم عنصر صرفي أو هو وحدة صرفية حر أو مفيد، أما الحر فهو جزء الكلمة الذي يمكن استقلاله بنفسه مكوناً كلمة<sup>(5)</sup>. وقد سماه قنديرس Semanteme الذي ترجمه المترجمان إلى دال الماهية لأنه لا يطلق لفظ المورفيم إلا على العنصر الذي

(1) ينظر دلالة الألفاظ ص 48.

(2) ينظر دلالة الألفاظ ص 47.

(3) ينظر الخصائص ص 98/3.

(4) المراجع السابق ص 98/3.

(5) «اللغة» ص 105.

يعبر عن النسب بين الماهيات، أي أنه لا يطلق إلا على المورفيم المقيّد، الذي يتحتم اتصاله بسواه كالسوابق أو اللواحق التي تدل على المصائل أو النسب النحوية، فكلمة «كاتون» في لعربية تتكون من «كاتب» مورفيم حر، و«الواو والنون» مورفيم مقيّد. وكلمة Asked في لانجليزية تتكون من (Ask) مورفيم حر، و(ed) مورفيم مقيّد<sup>(1)</sup>، ومن القيم الدلالية للمورفيم في العربية تلك الحروف التي تعرف بحروف المضارعة وهي «أنيت» التي وإن كانت تتساوى في إفادة الحال أو الاستقبال للفعل الذي تزداد عليه إلا أنه يمكن أن نلاحظ فيها دلالة أخرى وهي الدلالة على الفاعل فمثلاً «أنا أكتب الدرس» فالهمزة تعني أن المتكلم هو الفاعل، والنون في «تكتب» تدل على أن الفاعل جمع المتكلمين، والياء في «تكتب» تدل على وقوع الفعل من المفرد الغائب أو المخاطب حسبما يقتضيه السياق، والياء في «يكتب» تدل على أن الفاعل مفرد مذكر غائب، وقد أشار إلى هذا العلامة أبو الفتح ابن جني حين قال: «تقدمهم لحرف المعنى في أول الكلمة، فقدموا دليله، وعلى ذلك تقدمت المضارعة في أول الفعل إذ كن دلائل على الفاعلين؛ من هم؟ وما هم؟ وكم عدتهم؟ نحو: افعل ونفعل وتفعّل ويفعل<sup>(2)</sup>». وفي هذه القولة بيان لخصيصة في صيغة الفعل في العربية قد لا تتوفر في لغة أخرى وهي دلالته على ذات الفاعل.

وبخلاصة القول فإن الدلالة الصرفية هي التي تستفاد من بنية الكلمة وصيغتها على النحو الذي ذكرناه سابقاً.

### جـ - الدلالة الصوتية:

يعرفها بعض المحدثين بأنها: «هي التي نستمد من طبيعة بعض الأصوات»<sup>(3)</sup>، وهذا يعني أن بعض الأصوات يؤدي دوراً في الكلمة، وبعضها

(1) ينظر «اللغة» ص 105 وما بعدها، ومحاضرات في علم اللغة ص 216.

(2) الخصائص 324/1 و 225.

(3) معجم المصطلحات العربية في اللغة والآداب ص 95، ودلالة الألفاظ ص ٩٩٩.



الأخر لا يؤدي أي دور.

وفي هذا التعريف - كما يبدو لي - نظر فلو أخذنا كلمة من الكلمات (ولكن رفض) وطلبنا معناها فإنه سيكون الترك، فَرَفَضُ الشيء تركه، هكذا يقول المعجم، فإذا قمنا بتغيير صوت من أصواتها (الضاد مثلاً بالهاء) وأصبحت الكلمة (رفه) فإن هذا التغير بالضرورة سيعقبه تغير في المعنى، وهذا ما يسميه (فيرث Firth) بالوظيفة الصوتية الصغرى أو القاصرة (Meinor phonetice Function) مقابل الوظائف الأخرى النحوية والصرفية والمعجمية والسياقية. كما أن الكلمة السابقة التي مثلنا بها هي «رفض» يتغير معناها بمجرد تغير حركة من حركاتها «فَرَفَضَ» - بثلاث فتحات متوالية غير «رُفِضَ» - بضم وكسر وفتح - وهكذا كل صوت أو حركة له دلالة معينة يوحى بها، وهذا النوع من الدلالة الصوتية أغفله التعريف السابق.

ويطلق أبو الفتح ابن جنى على هذا النوع من الدلالة الصوتية (الدلالة اللفظية) التي هي عنده أقوى الدلالات، ذلك أن معرفتها تتوقف على الأصوات المكونة للكلمة، فـ«قام» مثلاً، بوحدها الصوتية تدل على القيام، أي أننا وقفنا على الحدث من خلال لفظ الفعل. وهكذا كل فعل بأصواته يؤدي معنى الحدث «فالضرب والقتل نفس اللفظ يفيد الحدث فيهما»<sup>(1)</sup>، بمعنى أن كل واحد منها يدل على حدث مغاير للآخر تبعاً لاختلاف لفظيهما، أي أصواتيهما، «وكذلك قَطَعَ وكَسَرَ، فنفس اللفظ هنا يفيد معنى احدث ... كما أن ضَارِب يفيد بلفظه الحدث»<sup>(2)</sup> وهو ما لم يشملته التعريف الذي كان قاصراً على ما تؤديه بعض الأصوات من معانٍ تبعاً لاختلافها مخرجاً وصفةً. كما أنها يمكن أن تشمل أنواعاً أخرى وهو ما صرح به صاحب التعريف عندما قال: «ومن مظاهر هذه الدلالة الصوتية التبر «strees» (و) مانسميه بالنغمة الكلامية

(1) الخصائص 101/3.

(2) ينظر الخصائص 101/3.

فالدلالة الصوتية وفق هذين الرأيين نوعان: ما يمكن أن نسميها مطردة وهي الاستفادة من الأصوات اللغوية الصادرة من جهاز الطبق وما يتركب من هذه الأصوات من ألفاظ ثم ما يمكن لهذه الألفاظ من معان مكتسبة أو طبيعية.

ول كانت هذه الأصوات تختلف في قدرتها الإيحائية، وذلك نظرا لاختلافها في المخرج والصفة إذ أن بعضها مخرجه الخلق، وبعضها مخرجه الشفتين، وبعضها الآخر مخرجه بين هذين المخرجين، كما أن منها ما هو شديد، ومنها ما هو رحو، ومنها ما هو بين الرخاوة والشدّة.

كل هذه الأمور جعلت من الأصوات تستعمل كل منها حسب الموقف التي تقتضيها، فقالوا: قَضَمَ، وقالوا: خَضَمَ، وكلا اللفظين يدلان على الأكل، غير أن الأول يدل على الأكل اليابس، والثاني يدل على الأكل الرطب<sup>(2)</sup>، كما أن هذه الألفاظ تتناوب عليها الحركات؛ من إعرابية، وبنوية، فيؤدي هذا التناوب إلى الاختلاف في معاني تلك الألفاظ على نحو ما لاحظته في الأفعال عند تغيير إسنادها من مبني للمعلوم إلى مبني للمجهول، فليس ضَرَبَ كضَرْبٍ، فبالأول عرفنا الفاعل، أما الثاني فإننا عرفنا فقط أن عملية الضرب قد تمت، ولكن لاندرى من الذي قام بها وهذا التغيير في المعنى تم على الرغم من وجود الأصوات ذاتها في الكلمتين.

وكذلك ما لاحظته في انتقال الأسماء من النصب إلى الضم أو الكسر، بحسب موقعها في الجمل فلو قلنا: جاء محمدٌ بالرفع، فإن الحركة تدلنا على أنَّ محمدًا هو القائم بالفعل، أما إذا قلنا: رأيتُ محمدًا، فإن الحال تتغير وينتقل معنى الكلمة من الفاعلية إلى المفعولية.

(1) دلالة الألفاظ ص 46 و 47.

(2) ينظر الخصائص 157/2.

وفي اللغة العربية من الكلمات ما يمكن ملاحظة الصلة بينها وبين دلالاتها، مثل تلك التي تكون حكاية لأصوات الطبيعة «Onomatopoeia»، والأصوات التي يحدّثها الإنسان في أوضاعه المختلفة وكذلك أصوات الحيوانات - مثل الخريف والحفيف والخرخرة والصرصرّة والقهقهة وغيرها - ومثل دلالة النحت والاشتقاق من أسماء الأعيان.

كما أن في اللغة العربية صيغا وأوزانا يكون لها دور في أظهر المعنى؛ فمنها ما يؤدي دورا عاما، كأوزان الأفعال والمصادر والمستققات وجموع التكسير، ومنها ما يؤدي دورا خاصا، على نحو ما نلاحظ في بعض أوزان الأفعال والمصادر والمستققات، كقولهم: إن ما جاء على الفعلان فهو يدل على التقلب والاضطراب، وما جاء على فعالة فهو يدل على حرفة، وهكذا، وهذا النوع من الدلالة يمكن أن نطلق عليه دلالة صوتية غير مطردة أو خاصة.

وهاتان الدالتان - أعني الصوتية المطردة وغير المطردة - يمكن إرجاعهما كليهما إلى نوعين آخرين، وهما: الدلالة الصوتية الاصطلاحية وهي: التي اكتسب اللفظ فيها دلالة بالمواضعة والاصطلاح.

وأما النوع الثاني فهو الدلالة الصوتية الطبيعية. ومما دعا أن الأصوات بطبيعتها تروحي بالمعاني على نحو ما تقيده الأصوات التي تحاكي أصوات الطبيعة والأصوات التي يحدّثها الإنسان في أوضاعه المختلفة وأصوات الحيوانات.

وهذا النوع من الدلالة الصوتية وما ألحقناه من حركات إعراب، وأصوات هجاء، وصيغ صرفية، ونحت، واشتقاق، وهو موضوع هذا البحث، كان مثارا للجدل بين اللغويين وغيرهم على مر العصور، فتناوله القدماء كما تناوله المحدثون، وانقسم كلا الفريقين بشأنه بين مؤيد ورافض، وفيما يلي عرض لأراء الفريقين؛ قدامى ومحدثين.

#### 1- آراء المتقدمين:

لعل أول إشارة إلى هذا الموضوع عند لغويي العربية ما ذكره «الخليل» وهو

يُفسّر بعض الألفاظ التي وصفت على حكاية صوت يقول: «كأنهم توهّموا في صوت الجندب استطلة ومدا فقالوا: صرصر»<sup>(1)</sup>، وفي هذه العبارة تأكيد على أن بعض اللغة أخذ من أصوات الأشياء، كما أنها تبين سبب الاختلاف في طريقة محاكاتها.

ثم جاء بعده تلميذه سيبويه وأشار إلى مظهر آخر من هذه الدلالة وهي دلالة الصيغ والأوزان من ذلك: «المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك النزوان والنقزان، وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازة في ارتفاع ومثله العسلان والرتكان»<sup>(2)</sup>، بمعنى أن الاضطراب الواقع في الصيغة وهو ورودها بثلاث فتحات متوالية «فَعْلان» لم يرد اعتبارا وإنما ورد مراعاة لطبيعة معنى الكلمة الواردة عليها والتي تمر عن الحركة والاضطراب. فكل ما جاء عليها مثل: الغليان الغثيان والنقزان، يعبر عن حركة أو عن اضطراب.

ويُعَدُّ ابن جني إماما للقاتلين بوجود صلة بين الألفاظ ومعانيها. فقد عقد في خصائصه خمسة فصول ناقش فيها كثيرا من الموضوعات ذات الصلة بهذا الجانب، ففي فصل عنوانه «تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني» يرى أن الأصوات المتقاربة مخرجا غالبا ما تتقارب معانيها، من ذلك «ع ل م» في العلامة والعلم «وقالوا: بيضة عرماء، وقطيع أعرم إذا كان فيها سواد وبياض»<sup>(3)</sup>، ومن ذلك سحل وصهل، «والصاد أخت السين، كما أن الهاء أخت الخاء، وقالوا: جلف وجرم، فهذا للقصير وهذا للقطع وهما متقاربان معنى متقاربان لفظا، لأن ذلك من «ج ل ف» وهذا من «ح ر م»<sup>(4)</sup>.

وفي فصل عنوانه «إسساس الألفاظ أشباه المعاني» يبيّن إلى أنواع أخرى من

(1) الخصائص 152/2.

(2) الكتاب 14/4.

(3) الخصائص 147/2.

(4) المرجع السابق 149/2.

لدلالة الصوتية، وهي حكاية الأصوات الطبيعية، والصيغ الصرفية، وحكاية أصوات الهجاء، فمن ذلك «أنك تجدد المصادر الرباعية المضغفة تأتي للتكرير، نحو الزعزعة والقلقلة والصلصلة والقعقعة»<sup>(1)</sup>، إلى أن يقول: «ووجدت أيضا «الفعلى» في المصادر والصفات إنما يأتي لسرعة نحو البشكى والجمزى والولقى»<sup>(2)</sup>، ومن ذلك «وهو اصنع - نهم جعلوا «استفعل» في أكثر الأمر للطلب نحو: استسقى واستطعم واستوهب واستمنع ... (كما) أنهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها فيبعد لونها بها ويحتلونها عليها ... ومن ذلك قولهم: قرت الدم، وقرد الشيء وتقرد، وقرط يقرط، فالتاء أحفت الثلاثة فاستعملوها في الدم إذا حف»<sup>(3)</sup>.

وفي فصلين عنوان أحدهما «حذف الاسم على أضرب» وعنوان الآخر «نقص الأوضاع إذا ضامها طارئ عليها» يتحدث عما يسميه اللغويون بالحدثون النبر (Strees) والتنغيم (Intonation) موردا عددا من الأمثلة التي توضح فكرته. من ذلك «أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلا، فتزيد في قوة اللفظ بـ«الله» هذه الكلمة وتتمكن في تمطيط اللام، وإطالة الصوت بها أو عليها، أي رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو ذلك»<sup>(4)</sup>، ومن ذلك أيضا «لفظ الاستفهم إذا ضامه معنى التعجب استحال خيرا، وذلك قولك: مررت برجل أي رجل، فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفهما»<sup>(5)</sup>.

وهكذا فإن ابن جني أتى على كثير من مباحث الدلالة الصوتية. ويتحدث أحمد بن فارس (ت 395هـ) عن بعض مظاهر الدلالة الصوتية وذلك في كتابه

1) الخصائص 153/2.

2) المرجع السابق 153/2.

3) المرجع السابق 158/2.

4) الخصائص 370/2.

5) الخصائص 269/2.

«الصاحبي» و«المقائيس» حيث رأى أن بعض الصيغ الصرفية يدل على معنى، من ذلك: «فَعْلَان يدل على الحركة والاضطراب نحو: النَّزْوَان والعَلْيَان»<sup>(1)</sup>، كما يذكر الإبدال اللغوي ويؤكد أنه قاعدة مطردة عند العرب فيقول: «من ستن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض فيقولون: مدحه ومدعه، وفرس رفل ورفن، وهو كثير قد ألف فيه العلماء»<sup>(2)</sup>، أما عن التحت فإن ابن فارس يُعَدُّ إماماً للفائلين به فلم يكتف بالاستشهاد على وجوده بالكلمات الموجودة في اللغة بل تعداه إلى ابتداع مذهب جديد يرى فيه أن الكلمات الزائدة على ثلاثة أحرف أكثرها منحوت ويدلل على ذلك بعدد من الكلمات فيقول: «العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة وهو جنس من الاختصار. هذا منهنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت مثل قول العرب للرجل الشديد: ضبط من ضبط وضبر، وقولهم: سهلق الصوت الشديد، أنه سهل صلق»<sup>(3)</sup>.

ويتحدث الثعالبي (ت 429هـ) في كتابه «فقه اللغة» عن المظهر الرئيسي من مظاهر الدلالة الصوتية وهو دلالة حكاية الأصوات المسموعة فيقول: «القهقهة حكاية قول الضاحك: قه قه، والصهصهة حكاية قول الرجل للقوم: صه صه»<sup>(4)</sup>.

أما ابن الحاجب (ت 338هـ) فإن المظهر الوحيد الذي تحدث عنه هو دلالة حركات الإعراب فقد رأى أن «الرفع علم الفاعل والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة»<sup>(5)</sup>.

ويناقش ابن يعيش (ت 643هـ) مظهرها منها وهو اللغات المذمومة فيقول:

(1) الصاحبي ص 37.

(2) الصاحبي ص 374.

(3) الصاحبي ص 271.

(4) فقه اللغة للثعالبي ص 202 وما بعدها.

(5) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 69/1.

«وأما كسكسة بكر فإنهم يزيدون على كاف المؤنث سينا غير معجمة نبيين كسرة الكاف فيؤكده التانيث فيقولون: مرت بكس ونزلت عليكس»<sup>(1)</sup>.

ولعل أكثر لغويي العربية وضوحاً في هذا الجانب بعد ابن جنى وابن فارس الإمام جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) الذي استوعب كافة الآراء قبله فعقد في «مزهرة» فصلاً وافية تحدث في كل واحد منها عن مظهر من مظاهر الدلالة الصوتية وسنكتفي في هذا الموضع بنقل فقرة من أحد فصوله ونرجئ تفصيل الكلام إلى مواضعه، ومن أجمع كلماته للموضوع قوله: «وأما أهل اللغة فقد كادوا يطبقون على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعاني»<sup>(2)</sup>، وفي ثانياً حديثه كان يشير إلى آراء اللغويين؛ كابن جنى وابن السكيت ثم يحتّم عرضه لهذه الآراء بملاحظة طريفة بقول فيها: «فانظر إلى بديع مناسبة الألفاظ لمعانيه، وكيف فاوتت العرب في هذه الألفاظ المقترنة المتقاربة في المعنى»<sup>(3)</sup>، وهذا يعني أن السيوطي من أكثر القائلين بالدلالة الصوتية تأكيداً لها بمختلف مظاهرها.

أما عند غير اللغويين فإن الإمام ابن القيم (ت 751هـ) من الأصوليين يأتي في مقدمة القائلين بالدلالة الصوتية، فقد عقد فصلاً وافية في أوجه المناسبة بين اللفظ والمعنى، أجمل بعضها في قوله: «والمناسبة الحقيقية معبرة بين اللفظ والمعنى طولاً وقصرًا، وخفة وثقلًا، وكثرة وقلة، وحركة وسكونًا، وشدة ولينًا، فإن كان المعنى مفرداً أفردوا لفظه، وإن كان مركباً ركبوا اللفظ، وإن كان طويلاً طوّلوه، كالقنطط والعشيق للطويل، فانظر إلى طول هذا اللفظ لطول معناه، وانظر إلى لفظ «بحتر» وما فيه من الضم والاجتماع لما كان مسماه القصير المجتمع الخلق»<sup>(4)</sup>.

أما على اجانب الآخر - أعني جانب الرافضين - فإن أكثر البلاغيين يذهبون

(1) شرح الفصل 46/1 وما بعدها .

(2) المزهر 46/1 وما بعدها

(3) السابق ص 53

(4) بدائع الفوائد 108/1 .

إلى عدم وجود صلة بين اللفظ ومعناه ويستفاد هذا مما ذكره سعد الدين التفتازاني (ت 791هـ) في مقدمة شرحه «المطول على تلخيص المفتاح». فبعد عرضه لآراء القائلين بهذه المناسبة قال: «إن هذا القول فاسد لأن دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على الألفاظ لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف»<sup>(1)</sup>، أي أنه إذا كانت الألفاظ توحى بالمعاني بذواتها فكيف يكون هذا الإحتلاف في اللغات.

وفي رأيي أن هذا لا ينهض دليلاً على هدم مبدأ الصلة بين الألفاظ ومدلولاتها لأمر سنعرض لها في موضع لاحق<sup>(2)</sup>.

## 2 آراء المتأخرين:

ناقش اللغويون المحدثون من عرب وغيرهم هذا الجانب من الدلالة الصوتية فكانوا فيه كالقدامى بين مؤيد ورافض، ويأتي فارس الشدياق (ت 1888) في مقدمة الفريق الأول الذي ألف عدة كتب كان جل اهتمامه فيها منصبا على العلاقة بين الأصوات ومدلولاتها، وما يتعلق بذلك من إبدال وقلب إلى غير ذلك من القضايا الدلالية، وأبرز هذه الكتب كتابه «سر اللبالي في القلب والإبدال» الذي كما هو واضح من عنوانه مخصص لمسائل القلب والإبدال، غير أن هنا لم يمنعه من الحديث عن مناسبة أصوات الهجاء لمعانيها في مقدمة الكتاب، كما أنه أشار فيه إلى كتاب اسمه «منتهى العجب في خصائص لغة العرب»<sup>(3)</sup>، قال عنه: إنه ناقش فيه دلالة الأصوات الأجدية، كما أشار إليه في كتابه «الساق على الساق» وفي هذا الأخير ذكر في مقدمته «أن كل حرف يختص بمعنى من المعاني دون غيره وهو من أسرار اللغة العربية التي قل من تنبه لها، وقد وضعت لهذا كتابا مخصوصا سميت منتهى العجب في خصائص لغة

(1) المطول على التلخيص ص 351.

(2) انظر صفحة 44 وما بعدها.

(3) تشير بعض المراجع إلى أنه حرق في حادثه احتراقه .



أم الدكتور صبحي الصالح فإنه يقدم لموضوع الدلالة الصوتية بأسلوب يستفاد منه أنه من أكثر لغويي العربية تحمسا للموضوع، فقد خصص بابا في كتابه «دراسات في فقه اللغة» للحديث عن مناسبة أصوات العربية لمعانيها مستعرضا في ثناياه الكثير من آراء لغويي العربية القائلين بهذه المناسبة الذين يأتي ابن جني في مقدمتهم، فبعد بيانه حقيقة اللغة وما قام به علماء العربية من جهود لمعرفة إحياءات ألفاظها يقول: «أما لذي نريد الآن بيانه فهو ملاحظته علماؤنا من مناسبة حروف العربية لمعانيها وما لمحوه في الحرف العربي من القيمة التعبيرية الموحية»<sup>(2)</sup>، ثم يعرض لكلمات عرض لها ابن جني في خصائصه رأى أن الصلة متحققة بينها وبين معانيها مراعي خلال ذلك دلالة الصوت حال البساطة - أي مفردا - ودلالته حال التركيب، ويخلص بعد ذلك إلى القول بأن «أهل اللغة بوجه عام والعربية بوجه خاص كادوا يطبقون على ثبوت المناسبة الطبيعية بين الألفاظ والمعاني ... فكان لابد لنا من الاقتناع بهذه الظاهرة اللغوية التي تعد فتحا مينا في فقه اللغات عامة»<sup>(3)</sup>.

وهذا النوع من الدلالة سماه المناسبة الطبيعية، وفي الكتاب تحدث عن بعض مظاهر الدلالة الصوتية كالنحت الذي اشترط للتوسع فيه مراعاة نظم العربية؛ من انسجام حروف، وتنزيل على أحكام العربية، وصياغة على وزن من أوزانها، وبهذا يكون النحت «وسيلة رائعة لتنمية هذه اللغة وتحديد أساليبها في التعبير والبيان من غير تحيف لطبيعتها أو عدوان على نسيجها المحكم المثين»<sup>(4)</sup>، كما تحدث عن الإعراب حديثا يدل على اعترافه بدلالته على المعاني، ونلمح هذا في رده على من ادعى أن الإعراب قصة من نسج التحوين يقول: «فهناك

(1) اعتراذات المشدداق ص 15.

(2) دراسات في فقه اللغة ص 142 .

(3) دراسات في فقه اللغة ص 155.

(4) المرجع السابق ص 274.

حد أدنى من ظاهرة الإعراب لا بد من الإقرار بوجوده كالذي عرفناه في لشعر الجاهلي والذي رأيناه في المواقع القرآنية المشككة، وهي المواقع التي لا يعين معناها الأدق إلا تحريك الأواخر بحركة الإعراب»<sup>(1)</sup>.

واستعرض د. محمد المبارك بعض مظاهر الدلالة الصوتية وهي دلالة الأصوات الطبيعية، والأصوات الأبجدية، والأوزان، يبين في ثناياه أن الصلة ثابتة بين الأصوات ومللولاتها وأن اللحن قيمة دلالية ووظيفة في تكوين المعنى وتحديدته، هي في العربية أظهر وأوضح منها في اللغات الأخرى»<sup>(2)</sup>، ثم يذكر بعض الأصوات التي من بينها «النون ويدل على الظهور...»<sup>(3)</sup>.

وتتمثل الدلالة الصوتية عند الدكتور «علي عبد الواحد وافي» في محاكاة الأصوات المسموعة، والأوزان الصرفية، كما يتحدث عن الاشتقاق من الأعيان والنحت»<sup>(4)</sup>.

ويعقد رفائيل نخلة اليسوعي ثلاثة فصول في «غرائب اللغة» يتناول فيها بعض مظاهر الدلالة الصوتية، فمن ذلك حكاية أصوات الأشياء التي رأى أن كلماتها «كثيرة في لغتنا، وقد ميزنا بين نوعين منها، الأول على أوزان شتى، والثاني على وزن ففعق ومشتقاته»<sup>(5)</sup>، فمن الأول «عوى ونبح الكلب، وماء القط، نهق الحمار صهيل الحصان»<sup>(6)</sup>، ومن الثاني «تعتع تختخ، ثغثغ، عطعط»<sup>(7)</sup>.

أما مازن المبارك فإن الدلالة الصوتية عنده هي دلالة حركات الإعراب، فبعد استعراضه لأراء المعارضين لدلالة الحركات على المعاني يتساءل عن

(1) المرجع السابق ص 131.

(2) فقه اللغة لمحمد المبارك ص 137.

(3) المرجع السابق ص 137.

(4) ينظر فقه اللغة لعلی عبد الواحد وافي ص 169 .

(5) غرائب اللغة ص 44.

(6) المرجع السابق ص 44.

(7) المرجع السابق ص 45.

«الفرق بين الجحد - سنج والحجد بالكسر إن يكن فرقا في الصوت»<sup>(1)</sup>

ثم زاد المسند - ضيحا عندما قال: «بل ما الدلالة الصوتية وهي من أوضح أنواع الدلالات المعترف بها»<sup>(2)</sup>، ويرى الدكتور يحيى جبر أن الأصوات الهجائية دوال على المعنى مفردة أو مركبة فمن ذلك «كل قاف وميم إلى اجتماع وانقطاع ... القم وهو جمع القمامة أو نحوها وعزلها، والقمح تكون مجتمعة في ذاتها متفرقة عن سواها»<sup>(3)</sup>.

هذا عند لغويي العربية، أما عند الأوربيين فإن كثيرا منهم ظل يتنصر لفكرة الصلة بين اللفظ ومعناه حتى أواسط القرن التاسع عشر، فيرى «توماس الإكويتي أن الأسماء يجب أن تتفق وطبيعتها»<sup>(4)</sup>، أما جيسبرسن Jespersen فيرى «أن الصلة وثيقة بين اللفظ والمندلول في الكلمات التي هي من نوع Onomatopoeia ولكن علينا أن نأخذ من المغالاة»<sup>(5)</sup>.

ويرى هملت Humboldt (ت 1835م) أن أصل الدلالة هي الصوتية وأن «الكلمات بدأت واضحة الصلة بين أصواتها ودلالاتها ثم تطورت تلك الأصوات أو تلك الدلالات وأصبحت الصلة غامضة عينا»<sup>(6)</sup>.

أما عند غير اللغويين فإن عباس العقاد يأتي في مقدمة القائلين بالدلالة الصوتية حيث يرى أنه لا تصلح لغة من اللغات إلا اللغة العربية وذلك «لأن مخارج حروفها مستوفدة متميزة بخلافها لأكثر اللغات التي نعوزها الحروف الخلفية أو نلتبس فيها مخارج حروف الهجاء»<sup>(7)</sup>.

(1) مازن المبارك، نحو ونعي لغوي ص 93.

(2) المرجع السابق ص 93.

(3) مجلة الثقافة العربية العدد 11 / 1 نوفمبر 1981م. ص 57 بحث د. يحيى جبر.

(4) «اللغة» ص 235.

(5) الوجيز في فقه اللغة ص 363.

(6) دلالة الألفاظ ص 68.

(7) أشتات مجتمعات ص 49.

وبأتي في مقدمة الفريق الثاني الذي ذهب إلى إنكار الدلالة الصوتية للدكتور عبده الراجحي، فبعد مناقشة آراء اللغويين منذ ابن جني ومن قبله الخليل وسيبويه، وحتى د. صبحي الصالح، يقول: «غير أن اقتناع ابن جني بهذا الرأي، وإعجاب د. صبحي الصالح به، لا يمنع من التأكيد على أن أهل اللغة بوجه عام يطبقون على رفضه ويرون أنه ليس هناك مناسبة بين اللفظ ومدلوله، وليست هناك علاقة بين لرمز والشئ الذي يرمز إليه»<sup>(1)</sup>.

أما الدكتور أنيس فإن مواقفه من هذا الموضوع تكاد تكون متباعدة لا يكاد الواحد يطلع عليها جميعاً حتى يصبح مبلبل الفكر حائر الذهن، ففي حين سدد سهامه إليها وأنكرها إنكاراً تاماً في المشهور من مواضعها كالأصوات المسموعة وغيرها، يعود في موضع آخر إلى إثباتها، وذلك عندما يبين أن حروف المد دوال على المعاني، وقد آيد موقفه هذا ببعض التجارب، الأمر الذي ناقشته في موضعه<sup>(2)</sup>، غير أنه على الرغم من هذا نراه يعترف بوجود صلة بين الأصوات ومدلولاتها وذلك في النواحي التالية<sup>(3)</sup>:

- 1- حين تكون الكلمة نتيجة تقليد مباشر لأصوات الطبيعة صادرة عن الإنسان أو الحيوان أو الأشياء، وهو ما يطلق عليه الغريون Onomatopoeia.
- 2- نشوء الكلمة للتعبير عن مصدر الصوت الطبيعي مشتق من هذا الصوت، من ذلك تسمية بعض الأمم الأوربية لطائر يظهر في الربيع ويصيح كوكو، فنشأت منه هذه الكلمة ثم أطلقت على الطائر نفسه لا على صوته فقط.
- 3- حركات الإنسان وما ينشأ منها من أصوات قد توحى بنوع من الكلمات التي يتمسك بها أصحاب علم النفس ويرون فيها الصلة وثيقة بين الأصوات المدلولات، وتلك هي التي تعبر عن الحالة النفسية؛ كالكره والنفور

(1) قه اللغة لعبده الراجحي ص 66.

(2) انظر صفحة 189188.

(3) ينظر من أسرار اللغة ص 145 وما بعدها.

والسخرية.

4- طول الكلمة أو قصرها في الأصوات قد يوحى في اللغة بمعنى خاص، من ذلك قاعدة لغويي العرب زيادة المبنى يتبعها زيادة المعنى».

5- الحركات ترمز في بعض اللغات لمعان خاصة.

وفي مواضع أخرى قام بنقض كل هذه الأسس التي اعتبرها أساسا للعلاقة بين الأصوات ومعانيها ويرجع تلك الصلات إلى:

1- إثارة صوت على آخر أو مجموعة من الأصوات على أخرى.

2- التجارب الشخصية مع الألفاظ واختلافها في حياة كل إنسان<sup>(1)</sup>.

وفي الوقت الذي ينكر فيه دور حركات الإعراب في إبراز المعنى نراه يجري التجارب التي يخرج منها بأن «حرف المد دوال على معاني»<sup>(2)</sup>.

ومن رأى رأيه الرافض د. تمام حسان، و د. محمود فهمي حجازي، فبعد مناقشة الأول لكيفية اكتساب اللفظ لمعناه أنهى حديثه بالتأكيد على أن «العلاقة بين الكلمات وبين معانيها محدد لا استعمال ومدونة في المعجم»<sup>(3)</sup>، وهذا يعني أنه يرى أن دلالة الألفاظ كلها اصطلاحية.

أما الثاني فإنه أنكر وجود أي صلة بين الألفاظ ومعانيها في حديث استعرض في ثناياه بعض الكلمات من لغات مختلفة بين فيه أنه «ليس هناك أي علاقة بين الرمز اللغوي ومدلوله في الواقع الخارجي والعلاقة الوحيدة القائمة بين الرمز الصوتي واللغوي وما يدل عليه هي علاقة الرمز»<sup>(4)</sup>، ثم يوضح هذه العبارة فيقول: «فالكلمة ترمز إلى شيء مادي أو معنوي، وعلى هذا فالعلاقة

(1) يطر دلالة الالفاظ ص 12.

(2) المرجع السابق ص 86 وما بعدها .

(3) اللغة بين المعيارية والوصفية ص 127.

(4) علم اللغة العربية ص 64.

طبيعية تربط بين الأصوات المكونة لكلمة «مِنْضَدَة» في العربية، أو كلمة «Ticch» في الألمانية وبين «المنضدة» باعتبارها واقعا ماديا.

و«المنضدة» في اللغة العربية كلمة مؤنثة، لا لأن هناك تأنيثا في خشب المنضدة ولكن لأنها تنتهي بتاء التانيث والتاء في العربية علامة التانيث<sup>(1)</sup>.

وعرض محمد الأنطاكي للدلالة الصوتية عند الأمم المختلفة ومنذ عصورها الأولى، وحتى عصرنا الحالي ثم ذكر «أن أكثر الفلاسفة القدماء والمحدثين ومعهم علماء اللغة أيضا يذهبون إلى عكس ما ذهب إليه هيرقليطس تماما، إذ يرى هؤلاء أن العلاقة بين اللفظ ومدلوله اعتباطية اصطلاحية»<sup>(2)</sup>، ثم عاد فاعترف في موضع آخر بوجود عدد كبير من الشواهد لا يمكن تجاهلها وهي تشير بما لا يدع مجالا للشك إلى وجود مناسبة طبيعية بين اللفظ والمعنى<sup>(3)</sup>.

أما الغربيون فإن «فندريس» يرى أنه من الحمق الحكم بوجود علاقة بين أصوات الكلمة ودلالاتها، غير أنه عاد واعترف بأن بعض الألفاظ أفدر على التعبير من البعض الآخر<sup>(4)</sup>، وإلى مثل هذا الرأي ذهب مدفيح وماريويي ودوسوسير، حيث رأوا أنه لا علاقة بين الصوت ومعناه، وأن العلاقة بينها علاقة اصطلاحية، وحينهم كما يقول ماريويي: إنه «لو صح الافتراض القائل بوجود علاقة مطرية بينهما لكان حتما أن يتكلم الناس لغة واحدة»<sup>(5)</sup>.

وقد استمر الجدل بين لغويي أوروبا حتى كانت النهضة في مجال الدراسات الصوتية Phonetics وأصبح اللغويون يؤثرون الدراسة الآلية لمعظم ظواهر اللغة وصارت الغلبة لأولئك المعارضين مبدأ الربط بين الأصوات ومدلولاتها. ونكاد

(1) ينظر علم اللغة العربية ص 64.

(2) الوجيز في فقه اللغة ص 350 .

(3) المرجع السابق 357.

(4) «اللغة» ص 235 - 237.

(5) أسس علم اللغة ص 41 - 42 .

تنحصر أدلتهم في خمسة أمور<sup>(1)</sup>:

- 1- إن الكلمة الواحدة تعبر عن عدة معان وهو ما يعرف بالمشترك اللفظي.
  - 2- إن الأصوات تخضع للتصور المستمر على توالي الأيام.
  - 3- إن المعنى الواحد قد يعبر عنه بعدة كلمات مختلفة الأصوات وهو ما يعبرون عنه بالترادف.
  - 4- إن الأصوات ذات الدلالة الصوتية قليلة في جميع اللغات بالنظر إلى المعجمات التي تحفظ بين دفوفها عشرات الآلاف من الكلمات.
  - 5- لو صح أن الأصوات ذات قدرة إيحائية فلماذا هذا الاختلاف في اللغات؟ هذه أهم النقاط التي يمكن استخلاصها من آراء الرافضين للدلالة الصوتية من اللغويين المحدثين، والتي يمكن أيضا استخلاصها من آراء القدامى على نحو مانج د عند التفتازاني وغيره.
- ولعل أفضل رد على هذه النقاط ما ذكره هملت Humboldt في هذا الصدد من «أن اللغات بوجه عام تؤثر التعبير عن الأشياء بوساطة الألفاظ أثرها في الأذان كأثر تلك الأشياء في الأذهان وأن الكلمات بدأت واضحة الصلة بين أصواتها ودلالاتها، ثم تطورت تلك الأصوات أو تلك الدلالات وأصبحت الصلة غامضة علينا<sup>(2)</sup>».

وهذا يعني أن اللغات بدأت محاكاة لأصوات الطبيعة ثم تطورت تبعاً لحاجات الإنسان المتجددة والمتغيرة، حتى وصلت إلى مرحلة أصبحت فيها ملاحظة الصلة بين أصوات الأشياء ومعانيها تكاد تكون معدومة، وتناقصت تلك الكلمات حتى أصبح عددها لا يتجاوز بضعة مئات، وقد لا يتجاوز بضعة

(1) يطر دلالة الألفاظ من 144.

(2) الوميز في فقه اللغة من 363.

عشرات في بعض اللغات، وقد صاحب هذا التطور في اللغات تطور من جانب آخر أدى إلى إكساب بعض الأصوات الهجائية المكونة للألفاظ التي يستعملها الإنسان وما يصاحب هذه الأصوات من حركات أدى إلى إكسابها قدرات إيحائية حتى أنها أصبحت أكثر أصواتها مقترنة بأشياء معينة، فمثلاً «الحاء» إذا جاء في آخر الكلمة فإنه يدل على السعة والانبساط مثل: السباح، المراح، والفلاح، والنجاح وغيرها، والأمر نفسه نلاحظه في الحركات التي هي الأخرى اقترنت بمعاني ثابتة، أو شبه ثابتة، والرفع مثلاً علم الإسناد، والجر علم الإضافة، إلى غير ذلك، والنصب علم المفعولية.

وما كانت اللغة - ولا زالت - يعثر بها التطور مراعاة لحاجات الإنسان فإنه لاسبيل إلى غض لبصر عن وسيلتين من وسائل التطور وهما الاشتقاق من الجامد والنحت.

وهاتان الظاهرتان لا تخفى الصلة بين أصوات كلماتها الأولى وما آلتا إليه، فمن الإبل - مثلاً - قالوا: تأبل، ومن الأرض قالوا: نأرض، ومن الرغام قالوا: رغم، ومن «لاحول ولا قوة إلا بالله» قالوا: حوّل.

وهكذا فإن الدلالة الصوتية لا يمكن إنكارها على الرغم من إقرارنا بأنها في بعض اللغات أظهر من اللغات الأخرى، وقد تكون العربية من أكثر اللغات احتواء لجميع مظاهر الدلالة الصوتية التي أشرنا إليها سابقاً، وبخاصة دلالة الأصوات الهجائية والأوزان الصرفية ورعا شاركها أحواتها الساميات في هذه الظاهرة. أما ظاهرة الإعراب فعلى وضوحها وأهميتها في العربية ليست مما تنفرد به هذه اللغة إذ نجد مظاهر إعرابية في بعض اللغات الأخرى؛ كاللاتينية كما نلاحظ في المثال التالي:

**Amabat Filium patrum**

ومعنى هذه الجملة (الابن يحب الأب) فإذا أعدنا ترتيب الجملة على هذا النحو:

**Amabat Patrim Filim**



فإن المعنى سيكون (يحب) ، الابن) ولو أمعنا النظر في المثالين فسنلاحظ أن حرفين قد تغير موقعهما حسب المحل الإعرابي للكلمة ، هما Us/Is والـIm/Uم اللذين يدل أولهما على الفاعلية ويدل ثانيهما على المفعولية.

أما ما أشار إليه الرافضون للدلالة الصوتية من اختلاف اللغات فهذا ليس بدليل، إذ أنه لا يخفى ما للعامل البيئي من أثر في الكثير من أحوال الناس، فهو يؤدي إلى اختلاف الألوان والصفات، وهذا أمر مشاهد، وقد نص عليه العلامة ابن خلدون صراحة، فهو يرى أن سكان الإقليم الحار يتصفون بالخفة وكثرة الطرب، والولوع بالرقص<sup>(1)</sup>.

كما أن في تفرع العربية إلى لهجات، واللاتينية إلى نعات، ومن قبلها الفصائل الرئيسة للغات؛ السامية والهندية والأوربية وغيرهما - أكبر دليل على إمكانية الاختلاف.

فمما لا شك فيه أن الإنسان أول أمره كان يتكلم لغة واحدة وما إن تكونت الجماعة الإنسانية وتفرقت في الأرض حتى تكرر لكل جماعة منها عاداتها الصوتية الخاصة بها، وأخذت الشقة تعد شيئا فشيئا بين اللغات الناشئة واللغة الأم، وظهر ما يُعرف بالفصائل الرئيسة للغات؛ مثل السامية والهندية الأوربية التي تفرقت هي الأخرى إلى لغات فرعية نتيجة لانتشار الناطقين بها في أماكن متباعدة.

---

(1) المقدمة لابن خلدون ص 86.

## الفصل الثاني

### دلالة الكتاب

- 1- دلالة حكاية الأصوات المسموعة
- 2- دلالة حكايات بعض المصطلحات اللغوية
- 3- تطور الكلمة في اللغة العربية -



وَيَذِ الْإِنْسَانُ إِلَى الْأَرْضِ هُوَ سُرُودٌ مَجْهَارٌ سَمْعِي عَايَةٌ فِي بَدَنِهِ، يَسْتَطِيعُ فَضْلُهُ التَّفْصِيلُ بَيْنَ الْأَصْوَاتِ. مَهْمَا كَانَتْ دَرَجَةُ تَقَارُبٍ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، كَمَا كَانَ مَزُودًا، بِقُوَّةٍ فِكْرِيَّةٍ هَائِلَةٍ تَمَكَّنُهُ مِنْ تَمَثُّلِ هَذِهِ الْأَصْوَاتِ، إِضَافَةً إِلَى مَا لَهَا مِنْ مَهَامٍ أُخْرَى تَقْتَضِيهَا ظُرُوفُ الْخِلَافَةِ الْمَخْلُوقِ أَسَاسًا مِنْ أَحْلَاهَا.

وَكَانَ الْكَوْنُ عِنْدَ وَجُودِهِ فِيهِ يَزْخَرُ بِأَشْيَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ، مِنْهَا مَا هُوَ مَصُوتٌ بِطَبْعِهِ، كَالْحَيَوَانَاتِ الَّتِي تَصْدُرُ عَنْهَا أَصْوَاتٌ تُعْبِرُ بِهَا عَنْ حَالَاتِهَا الْمُخْتَلِفَةِ؛ كَالْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَغَيْرِهِمَا، وَمَتَى مَا يَحْدُثُ أَصْوَاتَانَا نَتِيجَةُ اسْتِطَاعَةِ بَعْضِهِ مِنْ مَظَاهِرِ الطَّبِيعَةِ، عَلَى نَحْوِ مَا نَلَاظُظُ عِنْدَ سَقُوطِ الْأَجْسَامِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَعِنْدَ انْخِدَارِ الْمِيَاهِ مِنَ الشَّلَالَاتِ أَوْ تَزَاحُمِهَا فِي الْأَوْدِيَةِ الصَّخْرِيَّةِ.

اسْتَمَعَ الْإِنْسَانُ إِلَى كُلِّ هَذِهِ الْأَصْوَاتِ، وَلَمَّا كَانَ وَحِيدًا فِي الْكَوْنِ أَخَذَ يَرُدُّهَا لِيُنَاسِ بِهَا وَحِدَتَهُ، وَيَتَكَوَّنُ الْجَمَاعَةُ الْإِنْسَانِيَّةُ اتِّخَاذًا دَلِيلًا عَلَيْهَا، كَمَا هُوَ الْحَالُ عِنْدَ الْأَطْفَالِ، فَكَانَ يُعْبِرُ عَنِ الْقَطْعَةِ بِالْمَوَاءِ، وَعَنِ الْأَسَدِ بِالْهَرِيرِ، وَعَنِ الذِّئْبِ بِالْعَوَاءِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

وَكَانَ طَبِيعِيًّا أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَصْوَاتُ الَّتِي تُحَدِّثُهَا الْأَشْيَاءُ وَالْحَيَوَانَاتُ مَكُونَةً مِنْ هَجَاءٍ وَاحِدٍ؛ إِمَّا سَاكِنٌ لَا يُمْكِنُ النُّطْقُ بِهِ ابْتِدَاءً، فَيَجْلِبُ لَهُ حَرْفٌ مُتَحَرِّكٌ تَوْصِيلًا لِلنُّطْقِ بِهِ فَيُصِيرُ بِنَاءً ثَنَائِيًّا كَمَا فِي «رَن» فَإِنَّ الْهَجَاءَ الْأَصْلِيَّ النَّوْنَ السَّاكِنَةَ الَّتِي تُحْكِي صَوْتَ الرَّنِينِ، وَلَمَّا كَانَتْ سَاكِنَةً جُلِبَ لَهَا الرَّاءُ فَوُجِدَ بِنَاءُ «رَن»، وَإِمَّا مُتَحَرِّكٌ بِحَرَكَةٍ مَمْتَدَّةٍ يَتَوَلَّدُ عَنْهَا حَرْفٌ لَيْنٌ، إِمَّا وَاوٌ، أَوْ أَلِفٌ، أَوْ يَاءٌ، كَمَا هُوَ فِي عَوَاءِ الْهَرِّ، فَإِنَّ الْهَجَاءَ الْأَصْلِيَّ الْمِيمَ الْمُتَحَرِّكَةَ بِحَرَكَةٍ مَمْتَدَّةٍ تَوَلَّدَ عَنْهَا الْوَاوُ فَوُجِدَ الْبِنَاءُ «مَو»<sup>(١)</sup>، وَالْحَالُ نَفْسُهَا يُمْكِنُ مَلَاظَمَتُهَا فِي أَصْوَاتٍ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ.

كَمَا كَانَتْ تَصْدُرُ عَنِ الْإِنْسَانِ أَصْوَاتٌ عَفْوِيَّةٌ غَرِيزِيَّةٌ يُعْبِرُ بِهَا عَنِ الْم

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بحث الشيخ إبراهيم حمروش 253/2.

وحرن أو فرح وسعادة؛ كالتأوه والتأفف والضحك وغيرها، فالإنسان استمع إلى كل هذه الأصوات، ثم حاكها بالكيفية التي رأى أنها تماثل ذلك الصوت، أو على الأقل تقترب منه بدرجة كبيرة.

ولعل أهم قضية أثار انتباهه هي قضية طول الصوت وقصره، ومن ثم ترجيعه وعدم ترجيعه، فإذا توهم في الصوت ترجيعا حاكاه بمقاطع متكررة، فقال: قهقهة الإنسان، وخرخرة النمر والقط، وقعقة الرعد، وصرصره البازي، أما إذا توهم استطالة ومدًا فإنه يحاكيه بأصوات تضم مقاطع طويلة فقال: خر الماء، وصر الجندب، وماءت القطرة وما إليها.

غير أن بعض اللغويين يرى أن طول الكلمة أو قصرها ليس مرجعه الترجيع والمد، ولكنه يرجع إلى أمور أخرى، فمثلا حكاية صوت الجندب توضع من صر، فإذا أراد الحاكى أن يثبت لسامعه أن الصوت الآخر راء قال: صر، وشد على الصوت الأخير، فإذا أراد أن يوضح كثرة الصوت من المصوت قال: صرصر<sup>(1)</sup>. ولا يخفى ما في هذا الرأي من بعد عن الواقع، ذلك أنه لو قمنا بمراجعة فاحصة لكثير من الكلمات المأخوذة من حكايات الأصوات فإننا سنجد أن منها ما جاء بمقطع مكرر مثل: الههرة والقرقرة، ومنها ما جاء بمقطع طويل مثل: المواء والخرير والزفير، وهذه الكلمات الأخيرة وغيرها من ذوات المقاطع الطويلة لم ترد في ثبت لغوي مكررة، وليس لها أصل مكرر من جنسها، فكلمة خرير مثلا، وإن كان المعجم يوردها بصيغة التكرير فإن هذا لا يجعلنا نسلم بصحتها، فلو قلنا: خرخر وصمتنا فإن السامع سينصرف ذهنه إلى خرخرة القط والنمر، أو الإنسان في النوم، وقد جاءوا بالخرير للماء لتوهمهم استطالة في صوت الماء وهو ينساب في المجرى، غير أنهم لما توهموا ترجيعا في صوته وهو يلتطم بالصخور عند جريانه في الأودية قالوا: بقب، وكذلك صوته وهو يخرج من الجرة الذي عبروا عنه بالقعقة.

(1) ينظر نشوء اللغة ونموها واكملها ص9.

ويكاد هذا المظهر من مظاهر الدلالة الصوتية يحظى بقبول وتسليم جميع اللغويين، فحتى أولئك الذين عارضوا الدلالة الصوتية في إطارها العام لم يستكفوا أن يعترفوا بوجود هذا الحد الأدنى من التماذج اللفظية ذات الدلالة الطبيعية الصريحة<sup>(1)</sup>، فدي سوسير (Desousstre) وهو من أشهر المعارضين لمذهب الصلة بين الألفاظ ومدلولاتها، إذ يرى أن هذه الصلة اعتباطية لا تخضع لمنطق أو نظام مطرد<sup>(2)</sup>، يعترف بتلك الصلة في الألفاظ التي تعد بمثابة الصدى لأصوات الطبيعة التي تسمى Onomatopeia<sup>(3)</sup>، أما جبرسن (Jespersen) فإنه وإن كان يرى أن الصلة وثيقة بين اللفظ والمدلول في الكلمات التي من الـ Onomatopeia<sup>(4)</sup> إلا أنه يحذر من المغالاة في تلك الصلة ويؤيد إبراهيم أنيس تعاطفا مع هذا المظهر، وهو أيضا من أشد المعارضين لمبدأ الصلة بين الألفاظ ومدلولاتها.

ويتضح هذا من خلال رده على المعارضين لنظرية البو. وو Bow . Wow يقول إنه: «لا يصح أن ننساق مع بعض المعارضين على هذه النظرية في تهكمهم عليها بأنها تقف بالفكر الإنساني عند حدود حظائر الحيوانات وتجعل اللغة الإنسانية الرقيقة مقصورة النشأة على تلك الأصوات الفطرية الغرزية، لأن وراء هذه الأصوات سورا حصينا عنده في الحقيقة تبدأ لغة الإنسان ذات الدلالات المتميزة المتباينة<sup>(5)</sup>، ثم يعضي موضحا وجهة نظر المعارضين وما يفترضونه في اللغة فيقول: «فالمعارضون يفترضون في هذا النوع من الأصوات عمقا، ولا تصلح لأن ينحدر منها تلك اللغة الإنسانية السامية، ولكن الواقع يبرهن على أن كثيرا من كلمات اللغات الإنسانية قد انحدرت عن تلك الأصوات الغرزية المبهمة، ثم سمت في تطورها ودلائنها وأصبحت تعبر عن الفكر

(1) دراسات في لغة ص 170.

(2) دلالة الألفاظ ص 70.

(3) المرجع السابق ص 71.

(4) الوجيز في الفقه ص 381 .

(5) دلالة الألفاظ ص 22.

الإنساني (1).

وقد حاول بعض اللغويين التقليل من أهمية هذه الكلمات على اعتبار أن قدرتها الإيحائية ليس مردها إلى الأصوات المسموعة، ولكن إلى قدرة تعبيرية «وهذا هو سر الكلمات التي تعبر بأصواتها عن معناها Onomatopeia (2)، وهذا الرأي ليس له ما يدعمه في الواقع، وكل لأمثه التي جاء بها صاحبه ليؤكد بها رأيه، والتي رأى عدم الصلة بينها وبين ما تعبر عنه، لم تكن محاكاة لأصوات الطبيعة، وإنما تكونت بعد وصول اللغة مرحلة النضج والكمال.

فالقائلون بهذا النوع من الدلالة يرون أن الإنسان بدأ في أول الأمر يحاكي أصوات الأشياء، حتى إذا ما تكونت الجماعة الإنسانية أصبحت تلك لأصوات لا تستطيع الوفاء بكل متطلباته المتجددة والمتغيرة، فتصرف فيها بسانحت والإبدال والاشتقاق، فأخذت هذه الكلمات المستحدثة تعد عن أصولها شيئا فشيئا حتى أصبح من العسير ملاحظتها في الكثير من الكلمات، الأمر الذي اتخذ بعض الباحثين ذريعة لهدم هذا المبدأ.

وعلى الرغم مما تقدم فإن كثيرا من الكلمات مازال من الممكن إرجاعها إلى أصولها، من ذلك الهمهمة حكاية صوت الزفير الذي يخرجه الحزين تولد منه الفعل «هَمَّ» الذي يدل على القيام بالأمر، ولما كان هذا يصاحبه صوت مثل الهمهمة في أكثر الأحيان فقد أوجدوا الفعل «هَمَّ»، ومن ذلك أيضا «وي وهي لفظة ينطق بها الإنسان للتأوه من فطرته» (3)، فأضافوا إليها صوتا آخر وهو اللام وقالوا: «ويل» ليدلوا بها على التوجع أو نزول الشر، ثم صرفوها فأوجدوا منها ويل وتويل وتوايل، ومن ذلك نهيق الحمار الذي تعبر عنه الهاء فأضافوا إليها صوتين وأوجدوا البناء نهق، وهكذا.

(1) دلالة الألفاظ ص 22.

(2) «اللغة» ص 236.

(3) العلسة اللغوية والألفاظ العربية ص 197.

ونمة ملاحظة جديرة بالاهتمام اتخذها كثير من الباحثين وسيلة لتقويض هذا المظهر، وهو الاختلاف الكبير في طريقة محاكاة تلك الأصوات، ففي الوقت الذي نجد فيه الناطق بالعربية يحاكي أصوات الكلب بالـ«هَوَهْو»، نجد الإنجليزي يحاكيها بالـ«Bow. Wow»، فهل هذا الاختلاف راجع إلى اختلاف الكلاب في صوتها ؟ .

الحقيقة إنه إلى وقت قريب كنت أظن ذلك؛ لسبب بسيط وهو أنه كما كان للبيئة دور في اختلاف ألسنه الناس والكثير من أحوالهم، فقد يكون لها دور أيضا في اختلاف حيواناتهم وما يحيط بهم من مظاهر الطبيعة، ولكن بالتجربة ثبت أن شيئا من ذلك لم يحدث، فقد سمعت أصوات الكلاب عند الأوروبيين، وكنت قبل تسمعتها عندنا فوجدت الصوتين كليهما لا يختلف أحدهما عن الآخر، فالكلاب هي الكلاب، والأصوات هي الأصوات، ولكن لو طلبت إلى شخص أوروبي مثل الحكاية فلاشك أنه كان سيخالفني التمثيل، وعلى هذا كثير من الكلمات التي تعبر عن حكاية أصوات.

فأصوات الضفادع يمثّلها الناطق بالعربية بالنقيق، فيقول: نق الضفدع نقيقا، وهو مأخوذ من صوته الذي يعبر عنه صوت القاف، بينما الناطقون بالإنجليزية يمثّلونها «Croak»، فصور الحكاية في العربية القاف ينسأ في الإنجليزية الكاف، وإن كان في هذه الحكاية يمكن ملاحظة تقارب بينهما، فالصوتان؛ القاف والكاف، يقتربان مخرجا ويتفقان في صفتي الهمس والشدة.

ويتمثل الإنجليزي أصوات الرعود وما في حكمها من ذوات القعاقع كالرعى والبطن ومفاصل الأسد بكلمة Rumble، بينما نجد العربي يمثّلها بالجمععة والققععة والقرقرة.

ولو قمنا باستقراء أوسع بحيث يشمل عددا من اللغات، فإننا سنجد خلافا كبيرا بينها، وهذا الخلاف ليس مرجعه أصوات الأشياء، كما ثبت بالتجربة، ولكن راجع إلى التوهم، وإن كان المعجم العربي يشير في بعض الأحيان إلى أصوات حيوانات أو طيور تخالف المبدأ العام لهذه الأصوات، من ذلك قولهم:



إن القافاة حكاية صوت الغريبان العراقية<sup>(١)</sup>، بينما نجد في موضع آخر: إن حكاية صوت الغريبان هي «خاق»، وإن القافاة هي حكاية صوت الديك.

وما أراه في هذه الحكاية أنها قد تكون لسوء من الغريبان لا يوجد إلا في العراق، أو أن الحاكلي لم يستطع تمثيلها كما هي.

وحكايات الأصوات التي نحن بصدد الحديث عنها تعدّ المصدر الأول والرئيسي لنوع من الأفعال درج القدماء على تسميته بالفعل لرباعي المضعف، وهي تسمية يكتنفها الغموض لما تؤدبه من خلط مع اصطلاح صرفي آخر وهو تكرار الحرف الواحد بشكل متوال، كما في ردّ، وهذّ، فما حقيقة هذا الفعل؟ وما موقف اللغويين منه؟

ذهب كثير من اللغويين إلى أن هذا الفعل تكوّن عن تضعيف الحرف الثاني فككب مثلاً أصله ككب، وقرقر أصله رقر، وهذا ما قاله الزجاج فيما نقله عنه ابن جنّي، يقول: «وذهب أبو إسحاق في نحو: قلقل وصلصل وجرجر وقرقر إلى أنه فعل، وأن الكلمة لذلك ثلاثية»<sup>(٢)</sup>، إلا أن ابن جنّي لم يستغف هذا التعليل الذي جاء به أبو إسحاق فقال: «كأن أبا إسحاق لم يستمع في هذه اللغة الفأنية المنتشرة برّعد وزغذب، وسبط (وسبطر) ودمت ودمثر، وإلى قول العجاج:

ركبت أحشاه إذا ما أحيجا<sup>(٣)</sup>

إلى أن يقول: «فارتكب أبو إسحاق مركبا وعرا، وسحب فيه عددا جما وفي هذا إقدام وتعجرف»<sup>(٤)</sup>.

(١) الفايوس المحيط مادة «قافا» 24/1.

(٢) الخصائص 52/2.

(٣) المرجع السابق 52/2، وسبطر: الطويل، والدمثر: السهل من الأرض، وأحشا: بسا واعترض.

(٤) الخصائص 53/2.

ويبدو أن تمام حسان تأثر بأبي إسحاق، ويتضح هذا من قوله: «ومن الملحقات لصفية أيضًا أن تتكرر فاء الكلمة بين العين واللام في الثلاثي، فأصبحتا حرفا واحدا مشددا، فإذا أخذت أفعالا ثلاثية مثل (جر، هد، عس، كف، ثر، زل) وجدت أن الرباعي تتكرر فيه الفاء بين عنصري الحرف المشدد بعد فكه، فرباعيات هذه الأفعال: جرجر وههد وعسعس وكفكف وثرثر وزلزل، والفاء المكررة في كل هذه زيادة صرفية إلحاقية لا حرف أصلي، تشهد بذلك الصيغة الثلاثية المجردة»<sup>(1)</sup>.

ولا يخفى ما في هذا الرأي من حمل للأمر على غير عملها، كما أنه لا يتفق مع ما آراه كثير من لغويي العربية القدامى، فابن جني يرى أن «تكرار الفاء لم يأت به ثبت إلا في مرميس»<sup>(2)</sup>.

وعلى ما تقدم فإن اعتبار هذا الفعل رباعيا نشأ عن أصل ثنائي هو الأقرب إلى طبيعة اللغة، ذلك لأن «تكرار المقطع أوجد المضاعف الرباعي لأن البناء ليس إلا تكرارا محضا»<sup>(3)</sup>.

وعمل إلى الأخذ بهذا الرأي أصحاب النظرية الثنائية، فالدومنكي يرى في المضاعف الرباعي «ثنائين مكررين مثل قرقر خرخر»<sup>(4)</sup>، كما يرى أنه «شيء وافر في اللغات السامية»<sup>(5)</sup>، وأنه جمع منها 350 (ثلاثمائة وخمسين) في العربية الفصحى وحدها<sup>(6)</sup>، ثم يؤكد أن هذه الأفعال وأسماءها ما هي «إلا حكاية أصوات الطبيعة والحيوانات المندفعة إلى تكرار المقاطع، وكل مقطع مركب من حرفين متحرك فساكن، كما هو وارد على هذا النمط في اللغات السامية

(1) سامح البحث في اللغة ص 218.

(2) الخصائص 53/2.

(3) المعجم العربي ص 231.

(4) مجلة المجمع العلمي، دمشق 417/25.

(5) المرجع السابق 417/25.

(6) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

الباقية»<sup>(1)</sup>.

ويطلق عبد الله العلايلي على هذا النوع من الأفعال: «الرباعي غير الأصم»، ويرجع نشأته إلى ثنائين يراد بضمهما دلالة بين - بين، لإفادة تركيبية دهبذب، ذب وذب، ورترق، رقى رقى، وهكذا<sup>(2)</sup>، ويؤكد رأيه بما رواه عن ابن جني من أن الواو لا توجد أصلا «في ذوات الأربعة إلا مع المكرر، نحو الوصوصة والوحوحة»، ثم يعقب على ذلك بقوله: «وهذه القولة تهدم مذهبه هدا حين أحالت ما يقدرون زيادته على مقتضى قولهم في كبكب»<sup>(3)</sup>.

ثم يفصل القول في سبب وجود هذه الأفعال، فيرى أن معناه - أي معنى التكرير - فإنه يغني عن العطف بالواو، مع ملاحظة ورود على المورد الواحد - فرفرق - مثلا تدل على التسرج الضعيف المتعاكس، ومن ثم قالوا: (الرفارق) للضاف التي يضعف فيها التموج، (ونضنض) تدل على الانتهاض اللين برشاقة وخفة، ومن ثم قالوا للأفعى: (نضناض)، وهكذا مما لو تبعته إذا كنت تطلب المزيد»<sup>(4)</sup>.

غير أنه وإن كنا نميل إلى الأخذ بما قرره الثنائيون، ومن بينهم العلايلي، نرى أن هذا الأخير لم يحالفه التوفيق حين أورد الكلمة التي رأى أن الفعل مكرر عنها بلفظ الثلاثي، فقد قال: إن الفعل ذبذب من ذبّ ذبّ، وهذان الفعلان ثلاثيان وليسا ثنائيين كما توهم.

ولعل الخليل بن أحمد كان من أكثر اللغويين توفيقا في تعريف هذا الفعل حين رأى أنه ما كان حرفا عجزه مثل حرفي صدره<sup>(5)</sup>، ثم عدّه صنفا مستقلا ونسبه إلى الثنائي لأنه يضاعفه، ويرى أن هذا النوع من الأفعال قد تكون

(1) مجلة المجمع العلمي، دمشق 417/25.

(2) تهذيب المقدمة اللغوية ص 171.

(3) المرجع السابق وكذلك الصنفة.

(4) تهذيب المقدمة اللغوية ص 172.

(5) العين ص 62.

«أكافة لأصوات الطبيعة» ألا ترى أن الحاكبي يحكي صلصلة اللحم فيقول: صلصل اللحم، وإن شاء قال: صل مخففة اكتفاء بها، وإن شاء أعادها مرتين أو أكثر، فيقول: صل، صل، صل<sup>(1)</sup>، ثم يوضح الحكاية التي يتكون على أساسها الرباعي المضعف بقوله: «وأما الحكاية المضاعفة فإنها بمنزلة الصلصلة والزلزلة، فهم يتوهمون في حس الحركة ما يتوهمون في جرس الحكاية»<sup>(2)</sup>، كما نراه يرجع السبب في تكرار النثائي أو مضاعفته إلى الترجيع، ويتضح هذا من قوله: «صر (الجندب)، وصرصر (الأخطب) صرصره، كأنهم توهموا في صوت الجندب منا وفي صوت الأخطب ترجيعاً»<sup>(3)</sup>.

ويكاد أغلب الباحثين يتفقون مع الخليل في أن هذه الأفعال التي وزنها ففعع تدل على حكاية أصوات مختلفة<sup>(4)</sup> أي أنها اشتقت من حكاية أصوات الأشياء الموجودة في الطبيعة، كما أنهم يقررون أن الصلة بينها وبين مدلولاتها تكون أكثر وضوحاً، وهو ما يُدعى: Onomatopeia<sup>(5)</sup>.

وهكذا يمكننا إرجاع هذه الأفعال إلى ثلاثة أقسام:

1- حكايات الأصوات المسوعة.

2- حكايات بعض المصطلحات اللغوية.

3- حكايات حركات الأشياء مثل: الذبذبة والزلزلة والزحزحة والدلدلة، وهذه ليست مما نحن بصددده، كما أن هناك أفعالا اشتقت عن طريق النحت، مثل بآبأ، إذا قال: بآبي أنت وأمي، وسنعرض لها في موضع حصصناه للحديث عن النحت<sup>(6)</sup>.

(1) العمى ص 62.

(2) المرجع نفسه ص 62.

(3) المرجع ذاته ص 62.

(4) كلام العرب ص 48.

(5) الفعل، زمانه وأبنته ص 195.

(6) انظر ص 240.

والأصوات التي سنناقش دلالاتها منها ما هو مكون من مقطعين على مامر، ومنها ما هو مكون من مقطع واحد، وفيما يلي عرض لنماذج من النوعين:

### 1- حكايات الأصوات المسموعة.

#### أ- أصوات الإنسان:

ونعني بها تلك الألفاظ التي يطلقها الإنسان على الأصوات التي يعبر بها عن الانفعالات التي اعترته بشكل غرزي، وكذلك الألفاظ التي يطلقها على الأصوات المختلفة التي تحملها الجماعة الإنسانية، وما يستعمله في نداء الحيوانات وزجرها.

#### أولاً - حكايات الأصوات الغرزية:

وهي ما يعبر الإنسان عن انفعالاته من فرح وسعادة أو دهشة أو غضب أو حزن، ومن حكاياتها:

(1) القهقهة: وهي حكاية صوت الضاحك «قال الليث: القهقهة قد يُحكى به ضرب من الضحك، ثم يكرر لتصريف الحكاية، ويقال: قهقهة»<sup>(1)</sup>، وهي تشتمل على صوتي القاف والهاء مكررين، فالهاء صوت حكاية الضحك، ولما كان الضحك يكون شديداً ويتوهم السامع قوة فيه عند البدء فقد جاعوا بالقاف لأنه صوت ينتج عند اصطدام مؤخرة اللسان باللهة فيتكون الصوت قه، قه، فعبروا عن الحكاية بالقهقهة للترجيع.

(2) النحنحة: وهي صوت يصدر عن الإنسان «إذا تأذى من بهر أو مرض»<sup>(2)</sup>، والصوت الذي يحكي النحنحة هو صوت الحاء، ولما كانت النحنحة تتم والفم مغلق غالباً، ودلق اللسان مرنكز على اللثة مما يحول دون تسرب الهواء، الأمر الذي ينتج عن هبوط اللهاة قليلاً، فيندفع الهواء عبر الحلق الأنفي

(1) تاج العروس 407/9.

(2) المحمص المجلد الأول 140/3.

إلى التجويف الأنفي، ويكون ذلك متزامنا مع عملية التحنحة، لهذا قالوا:  
(نح)، ثم كُرر المقطع للترجيع.

(3) الفحفحة: وهي «تردد الصوت في الخلق شبيه بالبحّة، وقد فحّج النائم، نفخ بالحاء<sup>(1)</sup>، فالصوت الذي يحكي الفحفحة هو الحاء، ولما كان الفاء صوتاً شفوياً أسانها فقد جاءوا بها قبل الصوت الحاكي لتوهم أن فم النائم يكون مغلقاً ثم يخرج منه زفير يحاكي صوت الفاء، ومنتهى هذا الزفير عند الخلق مخرج الحاء فيتكون الصوت فح، ثم يتوهمون ترجيعاً في الصوت فيقولون: فحّج.

وتكاد أكثر الكلمات التي تحكي صوت الخلق تشتمل على الحاء، أما بقية الأصوات المصاحبة فقد تغير حسب التوهمات من حيث كثرة الصوت وقلته وشدته ورخاوته، فمن ذلك:

(4) طحج: «ارتفع صوته من الزفير»<sup>(2)</sup>، فالحاء صوت الحكاية، والطاء جيء به لشدته وإطباقه ليعبر به عن شدة اندفاع الصوت.

(5) الصجل: صوت مع يحج - حدة الصوت مع يحج<sup>(3)</sup> - فصول الحكاية الحاء، أما الصاد واللام فقد جيء بهما للتمييز.

(6) الزفير: «وهو إخراج النفس بعد مدة»<sup>(4)</sup>، والفاء صوت الحكاية، وجيء بالزاي لأن اللسان وقت حدوثه أقرب ما يكون من مخرج الزاي، أما الراء فأبهم جاءوا به لنهاية الحكاية.

(7) الغرغرة: «الصوت مع يحج»<sup>(5)</sup>، وحكاية الصوت (الغين)، وجيء بالراء

(1) المحصن المجلد الأول 140/3.

(2) منه اللغة للشمالي ص 206.

(3) المحصن المجلد الأول 140/3.

(4) المرجع السابق والصفحة كذلك.

(5) المرجع السابق والصفحة كذلك.

لمشابهته للغين، حيث يقوم الغين مقام الراء في اللثغة، بل وكثيرا ما تبدل منه في بعض اللغات.

8) الشهيق: وهو «صوت يردده الساكي في صدره»<sup>(1)</sup>، وهو أيضا صوت للحمار، وصوت النفس الداخِل إلى الجوف، والهاء صوت الحكاية، ثم توهَم الحكاكي أن الصوت ينتهي وموَعرة اللسان تلامس اللهاة، وهو مخرج القاف فقال: حق، ثم جاعوا بالشين لتسهيل النطق وبداية الحكاية فتكون شهيق.

9) الخنقن: يقال: رجل أعن، وامرأة أعناء وهو الذي يجري كلامه في لهاته وهو الساقط الحياشيم<sup>(2)</sup>، وصوت الحكاية الخفاء، وجاعوا بالتون لخروج الهواء مع مخرجه وقت حصول الخنقنة، وكرر المقطع للترجيع.

10) أح: «حكاية توجع أو تنحنج»<sup>(3)</sup>، وهذه الكلمة لا تحتاج إلى توضيح.

11) ألف: حكاية صوت الاستكراه والتضجر، وصوت الحكاية الهمزة والفاء.

12) لف: حكاية صوت الباصق، وصوت الحكاية التاء والفاء.

13) آه: حكاية صوت المتوجع.

14) البخبخة: حكاية قول المستجيد بخ بخ<sup>(4)</sup>.

15) القفقة: حكاية اضطراب الخنكين<sup>(5)</sup>، وحكاية الصوت القاف والفاء، لتوهمهم التصاق موَعرة اللسان باللهاة عند التصاق الشفة السفلى بالثنايب العلوية بما يشابه مخرج الفاء، وكرر المقطع للترجيع.

16) الطخطة: «حكاية بعض الضحك، وقد طخطخ الضاحك، قال: طخ

(1) القاموس المحيط 252/3.

(2) المعجم المجلد الأول 142/3.

(3) المرجع السابق 139/3 و140.

(4) هذه اللغة القاموس ص 205.

(5) المرجع السابق ص 208.

طخ، وهي أقبح من الفقهة»<sup>(1)</sup>، وحكاية الصوت طخ طخ.

(17) الصغير: صوت قوامه الصاد أو السين أو الزاي، وقد جاءوا بالقاء لانتعاع النفس مع الصغير، ثم جاءوا بالراء لاكتمال البناء الثلاثي، وذلك لقرب مخرجه من أصوات الصغير.

(18) التملق: «حكاية صوت المتذوق إذا صوت باللسان والغار الأعلى»<sup>(2)</sup>، وصوتا الحكاية هما التاء والقاف.

(19) الددعة: «حكاية قول الرجل للعائر: دع دع، أي انتعش»<sup>(3)</sup>.

(20) العططة: «حكاية صوت المحان إذا قالوا: عند الغلبة: عيط عيط»<sup>(4)</sup>.

ثانيا - حكاية أصوات أخرى:

(1) الدندنة: الكلام الخفي الذي لا يفهم، وفي الحديث أن النبي ﷺ قال لرجل: كيف تقول في الصلاة، قال أقول: اللهم إني أسألك الجنة وأعوذ بك من النار، أما إني لأحسن دُندنتك ولا دُندنة مُعَاذ، فقال النبي ﷺ: «حولها دُندنين»<sup>(5)</sup>، وصوت الحكاية هو النون، ثم توهم الحساكي صوت الدال فقال: دن، ولما كان توهم الترجيع فإنه قال: دن دن، والدندنة أيضا حكاية صوت الذباب<sup>(6)</sup>.

(2) الهينة: «وهي شبه قراءة غير بيّنة»<sup>(7)</sup>، وقد جاء في الأمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما أراد الله به خيرا قصد أخته لما سمع بإسلامها، فسمع

(1) المعجم المجلد الأول 144/3.

(2) فقه اللغة للثعالبي ص 206.

(3) المرجع السابق ص 205.

(4) المرجع السابق ص 206.

(5) سنن أبي داود 210/1، والمعجم المجلد الأول 139/3 و 140.

(6) القاموس المحيط 223/4.

(7) فقه اللغة للثعالبي ص 202.



عندها من يقرؤها وزوجها القرآن فقال: ما هذه الهينة التي سمعتها  
عندكم ؟

وحكاية الصوت هي الهاء والنون، فجلبت لهما الياء لتسهيل النطق، ثم  
ألحقت الميم لأنها أظهر في الميم، وتجانس النون في صفة الأنفية (الغنة).

(3) القمقمعة: «الصوت بالكلام الذي لا يبين»<sup>(1)</sup>، وحكاية الصوت هي الميم،  
والعين للابتداء، وكرر المقطع لتوهم الترجيع.

(4) الجهجهجة: «صباح الأبطال في الحرب وغيرهم»<sup>(2)</sup>، وحكاية الصوت  
(جه)، وكرر المقطع للترجيع.

(5) الضوضاء: «اجتماع أصوات الناس والدواب»<sup>(3)</sup>، وحكاية الصوت هي  
الضاد، حيث نوهم حاكي الأصوات ضاضا، ويشابهه في العامية (الزازة)،  
وأكثر الحكايات الدالة على اختلاط الأصوات تشتمل على الضاد، من  
ذلك هضل القوم إذا صاحوا، وأضب القوم اختلط كلامهم، وهضبوا  
يهضبون أخذوا في الكلام معا، ولم ينصت بعضهم لبعض، وضاضاً القوم  
صاحوا في الحرب.

(6) الواوأة: «اختلاط الصوت»<sup>(4)</sup>، فالحاكي يتوهم صوت وأوأة.

(7) اليهيفة: «حكاية أصوات القوم إذا تداعوا، وربما قالوا: ياع ياع، أو هي  
أصوات الصبيان إذا تراموا وقالوا: يي»<sup>(5)</sup>، والأخير أصوب لما ثبتت  
بالمشاهدة.

(1) فقه اللغة للنعالي ص 204.

(2) للمخصص المجلد الأول 136/3.

(3) فقه اللغة للنعالي ص 204 و 205.

(4) للمخصص المجلد الأول 136/3.

(5) المرجع السابق 137/3.

8) الجأجأة: وهي دعوة الإبل للشراب<sup>(1)</sup>، والحكاية مشتقة من جيء جيء.

9) الهاهأة: «دعوة الإبل للعلف»<sup>(2)</sup>، وهي مشتقة من هيء هيء.

10) عيه، عيه: «زجر للإبل لتحتبس»، وقد عههت بها، قلت لها ذلك<sup>(3)</sup>.

11) الهجهجة: زجر الإبل بأن يقال: هج هج.

## ب ـ أصوات الحيوان:

تصدر عن الحيوان أصوات غرزية مثله في ذلك مثل الإنسان ليصبر بها عن مختلف أحواله، فكان الإنسان يتسمع إليها ويحاكيها بأصوات متحريرا قلر الإمكان المخارج التي خرجت منها.

ولما تكونت الجماعة الإنسانية وتم وضع مسميات لهذه الحيوانات عمد إلى تلك الأصوات ونصرف فيها بالريادة ليصبر عن حكاياتها، فأضاف إلى الحصان الذي يمثله الهاء أو الحاء صرتي الصاد واللام في الأول، وللليم في الثاني، وإلى ثغاء الشاة الذي تعبر عنه الميم والهمزة وهكنا، ولم تكن هذه الإضافات أو الزيادات تتم بحض الصدفة ولكن بأمور أخرى سنعرض لها بعد قليل<sup>(4)</sup>.

## ومن هذه الحكايات:

1) الصهيل: صوت الحصان، والهاء صوت الحكاية، وجاءوا بالصاد واللام لتتمة البناء الثلاثي (صهيل)<sup>(5)</sup>.

2) الهزيم: صوت يردده الحصان ولم يصهل.

3) الوهوهة: حكاية صوت الصهيل، أي أن من أراد أن يعبر عن صوت

1) المرجع السابق للمجلد الثاني 81/7.

2) المرجع السابق 81/7.

3) المرجع السابق 81/7.

4) انظر صفحة 88 وما بعدها.

5) المعصم المجلد الثاني 157/6.

الحصان أو يحاكيه فإنه يقول: وه وه، والحكاية مكونة من الواو التي جلبت للتسهيل، والهاء إما التكرار فهو للترجيع، ولعل ورود الهاء في الحكايات الثلاثة يؤكد ما ذكرناه من أن هذه الأصوات يمثلها صوت واحد من أصوات الهجاء.

(4) الأاء: حكاية أصوات الإبل<sup>(1)</sup>، ولعل من نسب هذه الحكاية يلقى صعوبة في نطق العين، فمن توهم أصوات الإبل بالـ«أع»، وليس «أء»، وقد نقول: لعللة الإبل، ومنه جاءت كلمتا بعير وغير اسمين للإبل، وكلمتا (لما وسما) لزرهما.

(5) البعيرة: «حكاية بعض الهدير»<sup>(2)</sup>، ومثله اللعللة، والعين صوت أصي في الحكاية، أما الياء فعلى توهم البداية، والتكرار للترجيع.

(6) اللبلة: «حكاية صوت التيس عند السعاد»<sup>(3)</sup>، وصوت الحكاية هي (الباء)، ولما كان السامع يتوهم أن ذلق لسان التيس يكون وقتها مرتكزا على اللثة، بحيث يسبح بتسرب الهواء من أحد جانبي الفم مصحوبا بدوي في الخنجرة، وهو ما يحدث عند تكوين صوت اللام، فقد جاء به لتتمة الحكاية.

(7) المأماة: «الشاة إذا وصلت صونها»<sup>(4)</sup>، وصوت الحكاية الميم والهمزة، والتكرار لتوهم الترجيع.

(8) الوعوعة: صوت الذئب وكذلك اللعللة، وحكاية صوته الواو والعين، وأبدلوا اللام من الواو لاختلاف صوته عند الجوع، فتوهموا أنه يحاكي اللام. وقد لاحظنا ذلك بالتحريه.

(1) القاموس المحيط 7/1.

(2) المخصص المجلد الثاني 78/7.

(3) المخصص المجلد الثاني 2/8.

(4) فقه اللغة للثعالبي ص 216.

- (9) المواء: ماءت الهرة إذا قالت: مر، وحكاية صوتها المواء.
- (10) الخرخرة: القشط والتمور صوتها في النعاس<sup>(1)</sup>، وصوت الحكاية الرءاء، ولما كان السامع يتوهم أن الحكاية من مخرج الحاء فقد عبر عنها بخرخر، ثم كرر المقطع لتوهم الترجيع.
- (11) القطيط: صوت للتمر في نومه، وكأنهم توهّموا صوته مركبا من الغرين والطاء (غط).
- (12) الهرهرة: حكاية صوت الأسد.
- (13) الققعقة: حكاية صوت تردد مفاصل الأسد، وحكاية الصوت قع، والتكرار لتوهم الترجيع، وهي أيضا حكاية صوت الصقر<sup>(2)</sup>، ومن حكاية صوته اشتقوا اسمه.
- (14) النهيق: صياح الحمار، وصوت الحكاية (الهاء)، أما النون فهي لتسهيل النطق، والقاف لتوهم انتهاء الحكاية عند مخرجه.
- (15) الواوأة: صياح ابن آوى، وقد تكون من الوهوعة التي نسبت أيضا إليه.
- (16) حبطةطق: حكاية صوت حولفر الخيل على الأرض<sup>(3)</sup>، والكلمة مركبة من حكاية صوت، ومن البادئة (حَب).
- (17) الدققة: حكاية صوت حولفر الخيل على الأرض.
- (18) شيب شيب: حكاية جرع الإبل للماء<sup>(4)</sup>، توهّموا بداية الجرع بالشين ونهايته بالياء، التي هي صوت شفوي شديد، وبالتأمل نسين أن ما يشبه الشين إنما هو نفثي الهواء في مدخل الفم (فراغ الأسنان)، والباء ناتجة

(1) للرجع السابق ص 211.

(2) للرجع السابق ص 211.

(3) اللسان 554/1.

(4) للمصمم الطحلل الثاني 63/8.

عدد حبس الهواء الدخول.

(19) الهمهمة: «حكاية صوت الأسد وتردده في صدره»<sup>(1)</sup>، وهو المرحلة الأخيرة للزئير.

(20) الزئير: صوت الأسد، ولعل حكاية صوته الهمزة المكسورة، والزاي لبدء الحكاية، والراء للتكرار.

(21) الزمجرة: «صوت يردده ولا يفصح به»<sup>(2)</sup>، وربما يكون هذا الصوت يشبه الحشجرة أو الخرخرة، وصوت الحكاية هو الراء.

(22) القبقبة: صوت أنيابه (الأسد)، وحكاية الصوت القاف والباء، والتكرار لثروهم الترجيع، ولعلمهم اشتقوا من اللفظ (القبقاب) «وهو النعل من خشب»<sup>(3)</sup>.

(23) النقيق: صوت الضفدع، وحكاية صوته نق، يقولون: نَقَّ الضفدع نَقِيْقًا، وحكاية صوته التون والقاف.

(24) الصرصرة: صوت البازي، والراء صوت الحكاية، والصاد لثروهم البداية.

(25) البطبطة: حكاية صوت البط، وصوته بط بط<sup>(4)</sup>، ومنها اكتسب اسمه.

(26) الققي: «صوت الدجاجة إذا دعت الديك للسفاد»<sup>(5)</sup>.

(27) الزقاع: «صوت الديك»<sup>(6)</sup>، وحكاية الصوت القاف والهمزة، والزاي لتسهيل النطق.

(1) القاموس المحيط 192/4.

(2) المخصص المجلد الثاني 64/8.

(3) القاموس المحيط 113/1.

(4) نقة اللغة للثعالبي ص 211.

(5) المخصص المجلد الخامس 64/1.

(6) نقة اللغة للثعالبي ص 211.

- (28) القوقاء: «صوت الدجاجة»<sup>(1)</sup>.
- (29) السقسقة: للعصفور، وكذلك الزقزقة، وصوت الحكاية سق أو زق، وكذلك الشقشقة<sup>(2)</sup>.
- (30) اللققة: صوت اللقلق، وهو طائر، ومنه جاء اسمه.
- (31) الزرزرة: حكاية صوت الزرزر.
- (32) القرقرة: للفردن والقرد والكركي.
- (33) الوقوقة: اختلاف أصوات الطير، وكذلك الوكوكة.
- (34) القعقة: حكاية صوت العقعق، وهو طائر.
- (35) الققططة: حكاية صوت القطا<sup>(3)</sup>، ومنها جاء الاسم.
- (36) غاق: صوت الغراب، ومنها جاء اسمه، فالصوت الأول المعبر عن الاسم هو الغين الذي هو بداية الحكاية.
- (37) الحزباز: «حكاية صوت الذباب في روضة»<sup>(4)</sup>.
- (38) الطنين: صوت للذباب، والتون صوت الحكاية، وجيء بالطاء للابتداء والتنويع، ومثلها دن، فإن أصوات الذباب المنبثة لو أحد تسمع إليها فسيلاحظها (ن ن ن) ولا وجود للطاء أو الدال بينها.
- (39) الكشكشة: للحية، وهو صوت تحدثه بجلدها، وحكاية الصوت الشين.
- ج - أصوات الجمادات:

ونعني بها تلك الأصوات التي تصدر عن الجمادات عند اصطدامها ببعضها

(1) المرجع السابق ص 211.

(2) المرجع السابق ص 211، والقاموس المحيط 251/3.

(3) نقه اللغة للنعالي ص 211.

(4) اللسان 918/1.

أو احتكاكها، ويطلق عليها جرحى زيدان: الأصوات عس الخية<sup>(1)</sup>، وهذه الأصوات في عمومها مبنية على لثرتهم، أي أن الإنسان يستمع إلى الصوت ثم يحاكيه بما يشابه صوتاً من الأصوات التي يصدرها من جهاز نطقه، وغالباً ما تكون حكايات هذه الأصوات متضمنة أصواتاً حلقية أو مستعلية، وإن خالفت هذين القياسين فهي شديدة، فمن ذلك:

(1) الحريو: وهو الصوت الذي يحدثه الماء عند جريانه، والقشيب: صوته تحت ررق أو قماش<sup>(2)</sup>، فتروهموا جريانه في المجري بصوت الراء، بينما توههموه تحت القماش والورق بالشين، والصوت المعبر عن الحكاية في الكلمتين الراء والشين، أما الخاء والقاف فهما للتتويج.

فلو حاولنا استقصاء بعض الكلمات المعبرة عن الاندفاع والجري فإننا سنجد الراء مثبتاً في أواخرها، بينما التغير لا يكون إلا في الصوت الأول حسب الموضع، فاضافوا جيما على الراء لشدته؛ لأن أول الجر فيه مشقة على الجار والمحور، وكرروا الراء فقالوا: جر، لأن الشيء إذا جُر على الأرض اهتز واضطرب، ومثلها في ذلك الكاف، وضافوا الخاء فقالوا: خرّ، وهي أخف من الجيم والكاف، ليللوا بها على ما هو أخف حركة من الأول وهو السائل.

(2) الفقيق: صوت الماء إذا دخل في مضيق<sup>(3)</sup>، فكأن الحاكي توهم أن يبدأ الماء دخوله في المضيق بما يشبه الفاء، ثم يسترسل في سيره بما يشبه قيق قيق.

(3) البقبة: صوت السيول بين الصخور، وكذلك صوت القصور، وحكاية صوتها بق، وهو أيضاً حكاية صوت خروج المياه من الجرة ونحوها.

(4) الطبطبة: صوت تلاطم السيول، والحكاية طب طب.

(1) الفلسفة اللغوية ص 129.

(2) فقه اللغة لتعالي ص 212.

(3) فقه اللغة لتعالي ص 213.

- (5) الدردرة: حكاية صوت الماء في بطون الأودية.
- (6) الصريف: صوت البكرة التي تستعمل في استخراج المياه من الآبار، وهي أيضا حكاية أصوات الأقلام على الصحف.
- (7) القعقة: صوت الرعد، كأن الحماكي توهم فيه، قع قع، أما بقية أصوات الرعد كالهزيم والأزيز والجلجلة، فالصلة بينها وبين مدلولها تكاد تكون معدومة ولعلمهم جاءوا بها لبيان أنواعه.
- (8) النشيش: صوت غليان الشراب<sup>(1)</sup>، وصوت الحكاية الصوت هي الشين، وجاءوا بالنون للابتداء.
- (9) الغطفة: صوت غليان القدر<sup>(2)</sup>، وصوت الحكاية طاء، والغين للابتداء، والتكرار للترجيع.
- (10) النشنشة: صوت المقلّي<sup>(3)</sup>، والحكاية نش، وكرر المقطع للترجيع.
- (11) قط: حكاية صوت القطف. وقد أضيف صوت ثالث للترجيع، فقالوا: قطع، وقطف، وقطم، وقطر.
- (12) لط: حكاية صوت اللطم.
- (13) لش: حكاية صوت السهم عند انطلاقة من ونره.
- (14) لق: حكاية صوت القرية إذا فتحت بفتة.
- (15) الخفيف: وهو صوت يحدثه الشجر عند احتكاك أوراقه بعضها ببعض، فكأنهم توهموا صوت الحاء في هذا الاحتكاك، والفاء لنهاية الحكاية.
- (16) قيقاب: حكاية صوت لحناء يُتَغَلَّ به مصنوع من الخشب، أصبح يُعرف

(1) فقه اللغة للثعالي ص 213.

(2) فقه اللغة للثعالي ص 213.

(3) فقه اللغة للثعالي ص 213.



فيما بعد بالقباب.

(17) خلخال: حكاية صوت حُلِيّ توضع بالساق، وصوت الحكاية اللام عندما يصطدم أحد الخلخالين بالآخر، وجيء بالخاء لبداية الحكاية<sup>(1)</sup>.

(18) الحفق: صوت النعل<sup>(2)</sup>، وحكاية الصوت فق، والخاء للبداية.

(19) الحشخشة: صوت السلاح وكل شيء يابس إذا حُك ببعض<sup>(3)</sup>، وصوت الحكاية الشين.

(20) الحفخفة: صوت تحريك القميص الجديد، وصوت الحكاية الفاء، والخاء للابتداء، وكرر المقطع للترجيع.

ولو قمنا بتحليل دقيق للكلمات السابقة؛ من حيث أوزانها، والأصوات المكونة لها، والدور الذي تؤديه في تنمية مفردات اللغة، فإنه يمكننا أن نخلص إلى ما يلي:

أولاً - الأوزان:

الملاحظ في تلك الحكايات أنها وردت على أوزان مختلفة، على الرغم من أنها جميعاً تمثل حكاية أصوات، فهل تم هذا مصادفة؟ أم أن هناك عوامل أخرى فرضت هذا المنحى.

للإجابة على هذا نأخذ مجموعة من الكلمات من مختلف الأوزان تمثل حكايات أصوات الأشياء:

أ. وردت كلمات كثيرة بمقاطع متكررة، أي بوزن (ففع) مثل:

(1) من أصوات الإنسان: القهقهة: حكاية صوت الضحك، النححة: صوت

(1) القاموس المحيط 3/370.

(2) المرجع السابق 3/228.

(3) المرجع نفسه 2/272.

يصدر عن الإنسان إذا أراد طرد شيء من الخلق، الذندنة: الأصوات المختلفة التي لا تفهم.

(2) من أصوات الحيوانات: الوهوهة: حكاية صوت صهيل الحصان، (الجأجأة: دعوة الإبل للشرب)، اللعلعة: صوت الذئب إذا جاع، الخزخرة: صوت القط والنمر في النعاس، الهرهرة: حكاية صوت الأسد.

(3) من أصوات الجمادات: البقبة: صوت السيول بين الصخور، وكذلك صوت القدور، الخشخشة: صوت السلاح، القعقعة: صوت الرعود.

بتأمل الكلمات السابقة وما تدل عليه يتبين أنها وردت بمقاطع قصيرة، وهذا ما نلاحظه فيما تدل عليه، فالضاحك يصدر منه الضحك بصوتين مختلفين؛ يحرك الأول بحركة قصيرة، ويسكن الثاني «قه»، ويستترسل في ضحك بتكرار هذا المقطع قه، قه، فعبر الحاكّي عن صوت الحكاية بصوت مكرر لتوهم الترجيع، كما أشرنا فيما مضى<sup>(1)</sup>.

أما المتنحج فإن محاولة طرده الشيء من الخلق تتم بصوتين مختلفين؛ أولهما متحرك بحركة قصيرة، وثانيهما ساكن نح، ثم يستترسل في منحجته بحركات المقطع السابق نح، نح، نح، فعبر الحاكّي عن صوت الحكاية مكرراً لتوهم الترجيع، وعلى هذا الذندنة التي تكون بالتوهم: دن، دن، دن.

أما صوت الحصان فإن الصوت الحاكّي له الهاء، كما ذكرنا سابقاً<sup>(2)</sup>، بدليل ورود جميع أصواته مشتملة عليه، فقالوا: صهيل هزيم، وهوهة، وقد عبروا عن الحكاية بالوهوهة، فالحصان كما هو ملاحظ عند تصويته يأخذ في ترديد صوتين مختلفين يشبهان الواو والهاء، أولهما متحرك بحركة قصيرة، أما الثاني فإنه ساكن هكذا (وه)، ويستترسل في تصويته بتكرار المقطع: وه، وه،

(1) انظر صفحة 67.

(2) انظر صفحة 81.

وه، فعبّر الحاكبي عن صوت الحكاية بالوهوه، وعلى هذا حاجة الإبل: التي هي حكاية لصوت الداعي جيء جيء.

واللعلعة: حكاية صوت الذئب الذي يكون صوته بما يشبه صوتي اللام والعين، أو الواو والعين حسب المقام، فقد يقولون: لعلع ووعوع، فالصوت يتم بصوتين مختلفين، أولهما منحرك والثاني ساكن، هكذا: لع أو وع، ثم يستمر في تصويته بتكرار ذلك المقطع لع، لع، أو وع، وع، وع، فعبر الحاكبي عن الحكاية باللعلعة أو الوعوعة، ومثل هذا خرخرة النمر والقط، وهرهرة الأسد.

أما السيول في الأودية الصخرية فإنها تحدث أصواتا ما يشبه صوتين، أولهما متحرك والثاني ساكن، بق أو لظ، ثم تسترسل في تصويتها بتكرار ذلك المقطع بق، بق، بق، فعبر الحاكبي عن الحكاية بالبقبة أو البطبطة، وعلى هذا الخشخشة والقعقعة، اللتان هما حكايتان لخش، وقع.

وما قلناه في هذه الأصوات يمكن تطبيقه، على جميع ما جاء على هذا الوزن - أعني وزن ففعح الذي مصدره ففععة - .

ووردت كلمات تعبر عن أصوات الأشياء بأوزان مختلفة تخرج في عمومها عن الوزن السابق، من ذلك: الصحل: صوت الإنسان مع بحج، والزفير: إخراج النفس بعد مده، والتمطق: صوت المتنوق للطعام أو غيره، وآه: صوت التوجع، فهذه الكلمات تختلف عن سابقتها في أنها لم تكن مكررة المقطع، وهذا الاختلاف راجع إلى الصوت الصادر نفسه، فالصهل يتم بصوت واحد ممتد يشبه صوت الحاء دون تكرار، وكذلك الزفير الذي يكون بإخراج النفس بعد مده بما يشبه صوت الماء الذي تصاحبه حركة مد تشبه الياء إلى ما لانهاية.

أما التمطق: فهو وإن كان لا يتفق مع الحكايات السابقة في حركة المد، أي أنه يتكون من صوتين؛ إحداهما ممتد بحركة قصيرة، والثاني ساكن، قد يكون تق أو طق، إلا أن عدم توهم الترجيع صرف الحاكبي عن التفتقة أو الطمطقة،

فقال: مطلق، بإضافة أصوات ليست من الحكاية، وهذا مرجعه أمور أخرى قد تكون الأصول اللغوية أهمها، فكما هو معروف فإن الكلمة في اللغة عند لغويي العربية القداسي أقلها مكون من ثلاثة أصوات، ومن أصوات الحيوانات التي خالفت وزن (ففع) مواء الهرة، يقولون: ماء الهر مواء، فصوت الحكاية الميم، فالهر عند تصويره يعتم فاه بما يشبه خروج الميم عند الإنسان، ويسترسل في التصويت بهذا الصوت هكذا (ماء)، وقد ينهيه بما يشبه صوت الراء (ماو)، فالحكاية بالشكل الثاني مكونة من صرتين أولهما تمتد بحركة طويلة والثاني ساكن، فعبر الخاكي عن الحكاية بالمواء لعدم توهم الترجيع.

وما قلناه في الكلمات السابقة، يمكن تطبيقه على جميع الحكايات المخالفة لوزن ففع.

وبناء على ماتقدم يمكننا أن نجيب عما سبق بأن ورود حكايات الأصوات بأوزان مختلفة لم يكن مصادفة، وإنما تم وفق عوامل أخرى، أهمها ترجيع الصوت وعدمه، وهذا ما أشار إليه الخليل بن أحمد وابن جني<sup>(1)</sup> وغيرهما.

### لأنها - الأصوات:

لا تكاد تخلو كلمة من الكلمات السابقة من صوت من أصوات منطقة الخلق وما حولها - الطبق واللهاء والخنجرة - وبخاصة تلك الأصوات التي تمثل حكاية أصوات لأشياء ضخمة؛ كالحوانات المفترسة، والرمود وغيرها. وهذه الأصوات بطبيعتها أقدر على التعبير عن الحكايات من غيرها، فمثلا لا يمكن التعبير عن صوت الرعد، أو صوت حركات الأسد، أو صوت المياه في الأودية، بصوت شفوي أو أسناني كالبياء والميم والذال، فهذه الأشياء وما تحدثه من قعقات تناسب تماما مع أصوات حلقية كالعين والحاء، أو لهوية كالقاف، أو طقية كالكاف، لهذا تجدهم يقولون: قعقة الأسد والرمود،

(1) الخصائص 152/2، وسر صاعه الإعراب 233/1 وما بعدها.

وبقبة المياه وغيرها. ولقد أشار العلامة أبو الفتح ابن جني إلى هذا النوع من المقابلة بين الأصوات اللغوية والأحداث فقال: فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع ومنهج مُتَلَبِّبٌ<sup>(1)</sup> عند عارفيه مأموم، وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحرف على سمت الأحداث المعبر بها عنها، ويعتدون عليها، وذلك أكثر ما تقدره وأضعاف ما نستشعره<sup>(2)</sup>، ثم زاد المسألة توضيحاً عندما قال: قد يضيفون إلى اختيار الحروف ونسبها أصواتها الأحداث المعبر عنها بها ترتيباً وتقديم ما يضاهاى أول الحدث، وتأخير ما يضاهاى آخره، وتوسط ما يضاهاى أوسطه، سوقاً للحروف على سمت المعنى المقصود والغرض المطلوب<sup>(3)</sup>، ومثل لذلك بعدد من للكلمات من ذلك: «بحث، فالباء لغلظها تشبه بصوتها خفقة الكف على الأرض، والحاء لعملها تشبه غلاب الأسد وبرائن الذئب ونحوهما إذا غارت في الأرض، والتاء للنفث والبث للتراب، وهذا أمر تراه محسوساً محصلاً<sup>(4)</sup>.

هذا عن أصوات الجمادات التي تحدثها الحيوانات من غير جهاز التصوير. أما عن الأصوات الخارجة عبر جهاز تصوير الحيوانات والإنسان فإنهم تحسروا ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً مخرج ذلك الصوت فيما يشابهه عند الكلام العادي، فإن توهّموا خروجه من الخنجرة جعلوا حكايته الهزّة، وإن توهّموا خروجه من الخلق مصحوباً باهتزاز الوترين الصوتيين جعلوا صوت الحكاية العين، وإلا فصوت الحكاية الحاء، لهذا نجدهم يقولون: قعقة الصقر، ورعوعة الذئب وغيرها، ويقولون: فحجح الإنسان، ونجح الإنسان صوته في حلقه، فإذا لاحظوا أن ذلك المصوّت لا يستخدم شيئاً من ذلك عند تصويره، أي أن صوته يكون من الشفتين بفتحهما وإغلاقهما فإنهم يعبرون عنه بما يقابل ذلك عند

(1) المتلبيب: المستقيم، يقال: اتلّاب الأمر: استقام

(2) الخصائص 156/2 .

(3) الخصائص 162/2 .

(4) المرجع السابق 163/2 .

الإنسان، لهذا نجدهم يقولون: مأمات الشاة، وماءت القطة، ولبلب التيس، إلى غير مما يمكن معالجته بهذه الطريقة.

غير أنه - كما لاحظنا في الكلمات الممثل بها سابقا - كثيرا ما يضيفون أصواتا ليست من الحكاية، وقد أشرنا فيما مضى<sup>(1)</sup> إلى أنه جيء بها لتسهيل النطق مثل النون في التحنحة والتهيق، والحب في حبطقطق (حكاية صوت حوافر الخيل)، فأصوات الحكاية هي على الترتيب الحاء والهاء (وطق)، فما الذي جعلهم يسهلون بالنون مثلا كما في الكلمتين الأولى والثانية، دون غيرها الطاء أو السين مثلا، وحب كما في الكلمة الثالثة ؟

الذي لاشك فيه أن هذا التسهيل لم يتم اعتباطا، بل روعيت فيه ضوابط وأمر يمكن ملاحظتها بالتجربة والتحليل، فكما قلنا إن صوت حكاية التحنحة هو الحاء، ولما كان الحاكي يتوهم ارتكاز ذق اللسان على اللثة عند حدوثها فيحول دون تسرب الهواء من الفم، فتتهبط اللهاة قليلا ليندفع الهواء خلال الحلق، أي التجويف الأنفي، وهذا ما يحدث عند تكوين صوت النون، فقال: نح، ثم كرر للترجيع، والحالة نفسها في التهيق، غير أنه يختلف عنه في صوت النهاية الذي يتوهم تكوينه عند مخرج القاف.

أما زيادة «حب» في حبطقطق فهي أيضا تمت مراعاة لأحداث تتم قبل السير، فكأن الحاكي توهم في رفع الخيل لحوافرها ببطء صوت الحاء، فلما استمرت في سيرها عبر عن الحكاية (حبطقطق). وإلى هذا يمكن إرجاع الكثير من الأصوات البادئة، وهي التي تبدأ بها حكايات الأصوات.

### ثالثا - الدور الذي تؤديه في تنمية مفردات اللغة:

لاشك أن هذه الكلمات وغيرها من حكايات أصوات الطبيعة كانت المكون الأول للغة الإنسان، فمن هذه الأصوات الطبيعية استمد أسماء الأشياء،

(1) انظر صفحة 76 و83.

لهذا يجد كثيرا من تلك الأسماء مشتتة على صوت - على الأقل - من الأصوات الحكيمة لصوت المسمى، فمثلا صوت الغراب يحاكيه بعق، فـ"ب" موجود في حكاية الصوت وفي الاسم، وصوت الصقر يحاكيه بالقفقة، والرعد كذلك، وصوت الأسد يحاكيه بالهرهرة، وله اسم من أسمائه يذق مع الحكاية وهو «الهرير»، وصوت الذئب يحاكيه باللعلعة أو الوءوءة، إلى غير ذلك من الكلمات التي يمكن ملاحظة الصلة بين أصواتها وأسمائها.

ومن هذه الأصوات جاءت كثير من مفردات اللغة، فمن النحنحة التي تستعمل لطرد شيء من الخلق علق به اشتق «نحى يُنحى»، بمعنى أزال وطرد، «نحلّ» الإنسان والحيوان، أصابه الضمور والنحول، وكأنه طرد للسمّة، و«نحر» الجزور والشاة أزال الحياة عنهما، أو أزالهما عن الحياة، ونحف، بمعنى نخل، أي أصابه الضعف والضمور، ومن الـ«نف» الذي يحكي صوت البصاق اشتق نفه، أي الشيء خس أو قل، ولما كان الـ«نف» أحيانا يحدث عند استكراه بعض الأطعمة استعملوا منه «التفاهة» في الطعام، أي عدم الطعم، فيقال: طعام نفه، أي لا طعم له، وإذا كان مستعملا عند الغضب أو الحدة اشتقوا منه «نفى»، أو تنوعه «طفى»، بمعنى حُمد، وقد اشتقوا منه أفعالا وأسماء لم تعد تميز الآن لكثرة تنوعها<sup>(1)</sup>، ومن «آه» حكاية صوت المتوجع اشتقوا «آه يآوه أوها»، أي شكا وتوجع، وهكذا تأوه، وقد دعوا داء الحصبة «أه»، والجذري «ماهة»، وكل ذلك للتناسب في المعنى واللفظ<sup>(2)</sup>.

ومن «أف» حكاية صوت المتضجر اشتقوا «أف يوف أفأ» تضجر، ورجلٌ أَّفَف، أي: كثير الضجر، وأفف بمعنى أَّف، ودعوا علامة الأظافر «أفأ»، وكذلك ربح الأذن وما رفعته من عود أو قصب، ومنها أيضا «الأفنة» بمعنى:

(1) الفلسفة النغوية ص 148 .

(2) المرجع السابق ص 147 .

حبال. وسعد. وثيق، وطرَّجُلُ شَرٌّ<sup>1</sup>.

ومن حكاية استدعاء الغنم: دع دع، اشتفوا «دعدع» قال الشاعر<sup>(2)</sup>:

ولو ولي الهوج التوائج بالذي ولينا به ما دعدع المرخل

ومن «بأبأ» حكاية صوت الطفل عند نداء والده اشتفوا «بأبأ»، ومن صه صه طلب السكرت، قالوا: صهصهت بالرجل، إذا قلت له: اسكت، ومن الجأجأة، دعوة الإبل للشراب، قالوا: جأجأ الرجل، إلى غير ذلك، وهو كما قال ابن جني: باب يطول استقصاؤه<sup>(3)</sup>.

## 2. دلالة حكايات بعض المصطلحات اللغوية:

ما إن فشا اللحن بين العرب - بعد اختلاطهم بغيرهم - حتى أصبحت الحاجة ملحة إلى ضوابط يتم بواسطتها معرفة جيد الكلام من رديقه، وتسوق كتب الطبقات روايات كثيرة توضح الفكرة التي وُضعت بسببها هذه الضوابط، ونحن هنا لسنا بصدد تغليب رواية على أخرى، فكل ما يعيننا هو بداية ظهور المصطلحات اللغوية.

ولعل أشهر هذه الروايات ما يروونه عن أبي الأسود الدؤلي من أنه دخل على علي<sup>عليه السلام</sup> فوجده مطرقاً مفكراً، فسأله فيم يفكر .... ؟ فقال له: سمعت بيلدكم لحناً فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية، ثم ألقى إليه صحيفة، فيها: بسم الله الرحمن الرحيم؛ الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن مسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل<sup>(4)</sup>، ثم قال له: اعلم أن الأشياء ثلاثة؛ ظاهر، ومضمّر، وشيء

(1) الفلسفة اللغوية ص 147.

(2) ليت للكيميت الأسدي من هاشمياته، أنشده ابن جني في سر الصناعة 348/1.

(3) سر الصناعة 235/1.

(4) أنباء الرواة على أنباء لثحنة 4/1، وينظر نزعة الألباء ص 6.



ليس بظاهر ولا مضمراً<sup>(1)</sup>، وبعضهم يروي أن أبا الأسود هرع إلى علي بعدما كان من أمر ابنته عندما قالت له: ما أجملُ السماء؟ بأسلوب الاستفهام، وهي تريد التعجب، فاشتكى إليه فساد الألسنة، ويّسن له خوفه على العربية من الضياع، فالتقى إليه عليّ عليه السلام بصحيفة؛ فيها أن الكلام اسم وفعل وحرف، ثم طلب منه أن ينحو هذا النحو.

وتفسر المعجمات كلمة «نحو» بالقصد، هذا معناها أول الامر، ثم أصبحت بعد كلمة عليّ انتحاءً سمت كلام العرب في تصرفه، من إعراب وغيره<sup>(2)</sup>، وهو أول مصطلح ظهر من علوم العربية، وبذلك حدد المصطلح هذه الكلمة، بحيث أصبحت علماً على ذلك العلم الذي بهتم بقواعد اللغة.

وكان هذا العلم وهو ينمو ويتطور في حاجة إلى مصطلحات تكون أعلاماً على مباحثه، فظهرت مصطلحات كثيرة؛ كالفاعل، والمفعول، والتمييز، والخال، والاستثناء، وغيرها من المصطلحات التي يزخر بها علم النحو.

وهذا العلم الذي نحن بصدد الحديث عنه وُضِعَ على أساس من استقراء كلام العرب الفصحاء، مرجعهم الأول كتاب الله، وما صدر عن خلّص الأعراب من شعر ونثر، واضعين لذلك ضوابط ومعايير، من أهمها: الإطاران؛ الزماني والمكاني.

غير أن هذين الإطارين كثيراً ما يصطدمان بأمور لم يضع اللغويون لها حساباً، فالإطار المكاني يحدد المنطقة المأخوذة عنها اللغة في البوادي - نجد والحجاز وتهامة - النائية عن التأثير الأجنبي، والتأثر بقاء الأحناب والسالمين من فساد السلاط لمساكنة الأعاجم وسماع رطانتهم، فإذا بهم يجدون في ذلك الإطار الذي حصروا الفصاحة فيه حصائص صوتية لم يسمعوها بها في اللغة التي نزل بها القرآن، والتي رويت بها النصوص الأدبية للجاهلين. من ذلك أن قبيلة

(1) ينظر أنباء الرواة 4/1، وبطريقه الألباء ص 56 .

(2) لساد العرب مادة (عأ) 310/15.

مَا تَقَلَّبَ الْكَافُ شَيْئًا فِي حَالَةِ الْوَقْفِ، وَآخَرَى تَقَلَّبَهَا مُطْلَقًا، وَثَالِثَةٌ تَقَلَّبَ الْعَيْنُ نَوْنًا إِذَا جَاوَرَتْ الطَّاءَ، كَمَا أَنَّهُمْ قَدْ يَجِدُونَ بَيْنَ الْعَرَبِ مَنْ تَحْتَمِي عِنْدَهُ بَعْضُ الْأَصْوَاتِ لِقُصُورِ وَظِلْفِي فِي جِهَازِ نَظْقِهِ، وَيَنْطَقُهَا نَظْقًا غَخَالًا لَمَّا عَلَيْهِ جَمْهُورُ الْعَرَبِ، أَوْ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ مُتَابِعٍ لَا يَكَادُ يَبِينُ، فَاحْتَاجُوا أَمَامَ مِثْلِ هَذِهِ الظَّوَاهِرِ إِلَى مُصْطَلَحَاتٍ تَكُونُ أَعْلَامًا عَلَيْهَا أَوَّلًا، ثُمَّ مَدْعَاةً لِلتَّفْهُورِ ثَانِيًا، فَاطْلُقُوا عَلَى الْأَوَّلِ مُصْطَلَحَ «اللُّغَاتِ الْمَذْمُومَةِ»، وَعَلَى الثَّانِيَةِ «عُيُوبُ النَّظْقِ»، وَهُوَ مَا يَسْبِيهِ الْمُحَدِّثُونَ أَمْرَاضَ الْكَلَامِ Speech Pathology.

### 1- دلالة اللغات المذمومة:

يُطْلَقُ هَذَا الْمِصْطَلَحُ عَلَى لَهْجَاتٍ عَرَبِيَّةٍ خَالَفَتْ اللُّغَةَ الْفُصْحَى فِي بَعْضِ الْخُصَائِصِ الصَّوْتِيَّةِ، وَقَدْ رُويَ مِنْهَا اللُّغَاتُ الثَّلَاثَةُ: التَّضْجُوعُ، الْكَشْكَشَةُ، الْفَحْفَحَةُ، الْعِجْمَةُ، الثَّلَاثَةُ، الْعَجْرَقِيَّةُ، الْغَمْغَمَةُ، الْوَتْمُ، الشَّنْشَنَةُ، الْوَكْمُ، اللَّخْلَخَانِيَّةُ، الطَّمْطِمَانِيَّةُ، الْاسْتِطَاءُ، الْعِنَنَةُ الْفَرَاتِيَّةُ. وَمِنْ هَذِهِ اللُّغَاتِ مَا كَانَ الْمِصْطَلَحُ دَلِيلًا عَلَيْهَا، وَهَذَا مَا اسْتَخَصَّهُ بِالدراسة والتحليل، ومنها ما انعدمت الصلة بين المصطلح ودلالته. واللغات ذات الدلالة الصوتية وهي:

#### 1- الكشكشة:

اختلف الرواة في بيانها، كما اختلفوا في نسبها، فذهب الرخخشري وابن يعيش في «المفصل» إلى أنها شين تلحق كاف المؤنث حال الوقف، فيقولون: أكرمتكش، ومررت بكش، في أكرمتك، ومررت بك، وهي في تميم<sup>(1)</sup>، ويتفق معهما ابن فارس والسيوطي في بيانها، ولكهما يخالفانها في نسبها، فذهب الأول إلى أنها في أسد<sup>(2)</sup>، وذهب الثاني إلى أنها في ربيعة ومضر<sup>(3)</sup>، وهذا نسب تعوزه الدقة، فأغلب القبائل تنسب إلى هاتين القبيلتين. ولم يتمكن

(1) شرح المفصل 48/9.

(2) الصاحبي ص 24.

(3) الزهر في علوم اللغة 2/221.



أصحاب هذا الرأي من الإتيان بأي شاهد يدعم رأيهم، وذهب آخرون إلى أنها شين حلت محل الكاف<sup>(1)</sup> حال الوقف، ويسوقون عددا من الشواهد التي تؤيد مذهبهم منها<sup>(2)</sup>:

فعينا شي عيناها وحيدش جيدها ولكن عظم الساق منش دقيق  
وحكى بعضهم أنه سمع أعرابية تقول لجاريتها<sup>(3)</sup>:  
ارجعي وراعي فإن مولاش بناديش.

وأنشد ثعلب: «... ومن يحلل بواديش يعش»<sup>(4)</sup>.

وقرأ بعضهم: «قد جعل ريش تحتش سريدا»<sup>(5)</sup>، في قوله تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾<sup>(6)</sup>.

وأمام هذه الآراء يجد المرء نفسه مترددا في أمر نسبتها، فمن قائل إنها في ربيعة ومضر، إلى قائل إنها في نميم أو أسد، ثم إنهم يفرقون بينها وبين ظاهرة أخرى يسمونها الشنشنة وهي قلب الكاف مطلقا شيئا، وينسبونها إلى اليمن، فقد سمع بعضهم في عرفة يقول: «لييش اللهم لييش»<sup>(7)</sup>.

في حين يرى بعض الباحثين المحدثين<sup>(8)</sup> أن هاتين الظاهرتين تمثلان ظاهرة واحدة وينسبها إلى القبائل اليمنية البدوية وإلى تلك القبائل من ربيعة التي توغلت في البدوة كبكر بن رائل، وهذا ما نميل إلى الأخذ به، أما عن بيانها فإنها «ظاهرة لغوية شوهدت في كثير من لهجات العالم، وهي قلب الكاف التي يليها صوت لين أمامي أبا كان موضعها في الكلمة إلى نظيرها من أصوات

(1) تاريخ آداب العرب 1/138.

(2) في اللهجات العربية ص 122.

(3) المرجع السابق ص 122.

(4) الإبدال 2/231.

(5) حزانة الأدب 4/495.

(6) مريم آية 24.

(7) في اللهجات العربية ص 121.

(8) في اللهجات العربية ص 124.

وسط الحنك ؟ وقد رُوي هنا في غير الكاف المؤنثة في بعض الأشعار القديمة<sup>(1)</sup>، من ذلك قول أحدهم:

عليّ فيما أبتغي أبغيش    يضاء ترضين ولا ترضيش  
وتطلبني ود بني أبيش    إذا دنوت جعلت تبيش  
وإن نأيت جعلت ندنيش    حتى تنفي كنفيق الديش

وما نراه في هذه الشين أنها صوت مركب من تش «Ch» فقالوا: أتتش وعلتش، وهذا ما قد يتفق مع الظواهر الصوتية في اللغات الأخرى، وكذلك ما صرح به المستشرق الألماني «شادة» من أن الكاف كالجيم الخالية من التعطيش، دفعتها الكسرة التي تليها إلى أن تكون من وسط الحنك أي قريبة في المخرج من مخارج الحروف الشجرية لذلك صار Ch<sup>(2)</sup>، وهو أيضا مانشاهده في بعض اللهجات العربية الحديثة، حيث ينطقونها على صورة تش Ch، ولا يعقل أنها كانت في اللهجات القديمة (شينا) ثم تطورت في اللهجات الحديثة إلى تش، فليس مثل هذا ما يبرره التطور الصوتي، «فلو رُوي لنا أن اللهجات القديمة كانت تنطق (تش) ثم رأينا اللهجات الحديثة تنطق (شينا) لقبّلنا هذا واعتبرناه تطورا»<sup>(3)</sup>.

وعلى ما تقدم فإن مصطلح الكشكشة استعمل للدلالة على إبدال الصوتين المذكورين أحدهما من الآخر.

## 2. الكسكة:

اضطرب الرواة في كتبها كما اضطربوا في نسبتها، فذهبوا فيها مذاهب كثيرة، فمنهم من ينسبها إلى بكر بن وائل، وهي كما يرى الثعالبي<sup>(4)</sup> إلحاقهم

(1) المرجع نفسه وكذلك الصفحة.

(2) محاضرات (شادة) علم الأصوات عند سيبويه وعندنا .

(3) في اللهجات العربية ص 125 .

(4) فقه اللغة للثعالبي ص 172 و 173، وخزانة الأدب 595/4 و 596، وشرح الكافية 381/2.

لكاف المؤنث سينا عند الوقف، كقولهم: أكرمتكس، ونسبها آخرون إلى هوازن<sup>(1)</sup> وربيعة<sup>(2)</sup>.

وأمام هذا الجدل الذي لم يقدم أي من إثريه شاهدا ينهض دليلا على صحة دعواه، نرى أن ما وصل منها يمكن اعتباره تصحيحا لظاهرة الكشكشة التي حفظت شواهدا بين دغوف الكسب، وتكلم بها كثير من معاصرينا، وحتى إذا ما قبلنا هذه الظاهرة فسيكون قولنا لها على اعتبار أنها قلبت إلى (نر) فقد سمع بعض المحللين بعض بدو نجد يقول: عتسري في عسكري<sup>(3)</sup>.

ومهما يكن من أمر صحة نسب هذه اللغة أو عدمه فإن لفظ (الكسكسة) مشتق من الصوتين المبدلين الكاف والسين.

### 3- العننة:

جاء في اللسان: «قال القراء: تميم وقيس وأسد ومن جاروهم يجعون ألف «أن» إذا كانت مفتوحة عينا»<sup>(4)</sup>، أما السيوطي فإنه يقصرها على قيس وميم، ويفسرها بأنهم يجعلون (الهمزة) المبدوء بها عينا، فيقولون في أنك: عنك، وفي أسلم: عسلم، وفي أذن: عذن<sup>(5)</sup>، غير أنه لم يقدم شواهد على هذا الزعم، كما أننا لم نثر على شواهد تؤيده، فكل الشواهد التي بين أيدينا جاءت على التفسير الأول - أعني ما نسبته صاحب اللسان للقراء - من ذلك<sup>(6)</sup> قول القائل:

قد علمت عني مروّي هامها وموهب القليل من أوامها

وقال الآخر:

أما تريني قائما في جلّ جسم الفتوق خلق همل

(1) بحالي ثعلب 100/1.

(2) الصاحبي ص 24.

(3) في اللهجات العربية ص 125.

(4) اللسان، مادة (عن).

(5) المرمر 1/222.

(6) اللسان مادة (عن).

محاذر أبغض عن تحتلي عند اعتلال دهرك المعتل  
وفرا بعضهم: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ «عن يأتي»<sup>(1)</sup>. وهكذا فإن الشواهد  
المذكورة لم توفق إلا التفسير الأول، وهذا أيضا ما صرح به ابن جني عندما  
قال: ويجيء النون في العننة يدل على أن إبدالهم إياها إنما هو في همزة (أن)  
دون غيرها<sup>(2)</sup>.

وعلى ما تقدم فإن مصطلح (العننة) يدل على إقامة صوت العين مقام  
الهمزة، فأشاروا بالتسمية إلى البديل وتركوا المبدل، واستعملوا النون للإشارة  
إلى قصر هذه الظاهرة الصوتية على (أن) كما ذكر الفراء وابن جني، وجرى  
على هذا الصنيع المحدثون في اصطلاح العننة اشتقاقا من (عن).

#### 4- العججة:

وفسرها اللغويون بأنها قلب الياء جيما، ثم اختلفوا في الياء التي تقلب  
فذهب فريق إلى أنها ياء مشددة في الوقف، ومن شواهدهم<sup>(3)</sup>:

عمي عؤيف وأبو علج    المطعمان السحم بالعشج  
وبالعجدة فلق البرنج    تقلع بالود وبالصيصج

يريد: أبو علي، والعشي، والبرني، والصيصي، وهي قرن البقرة. وذهب  
فريق إلى أنها كل ياء مشددة، ومن شواهدهم<sup>(4)</sup>:

كان في أذنابهن الشول    من عبس الصيف قرون الأجل

وذهب فريق ثالث إلى أنها ياء النسب، ومن شواهدهم ما نسبته ابن جني إلى  
أبي عمرو بن العلاء أنه قال: «قلت لرجل من بني حنظلة: ممن أنت؟ فقال:

(1) ينظر الجامع لأحكام القرآن 172/6.

(2) سر الصناعة 33/1.

(3) الإبدال 257/1، شرح شافية ابن الحاجب 229/2، سر الصناعة 175/6.

(4) ينظر الشافية 229/2، وسر الصناعة 175/1، وإبدال أبي الطيب 259/1.

فقيم، قال، قلت: من أيهم؟ قال: مرح، يريد، فقيمي، ومري<sup>(1)</sup>. وقول  
الراجز<sup>(2)</sup>:

لاهم إن كنت قبت حجتج  
فلا يزال شاحج يأتيك بح  
أقمر نهات ينزي وفرنج

يريد: حجتي، وبني، ووفرتي.

وذهب فريق رابع إلى أنها الياء المفتوحة<sup>(3)</sup>، ومن شواهدهم<sup>(4)</sup>:

حتى إذا ما أمسحت وأمسحا

يريد أمسيت وأمسى. ولا يخفى ما في هذا الرأي من تطرف.

ويرى فريق آخر أنها الياء المسبوقة بالعين، ومن شواهدهم<sup>(5)</sup>: «هذا راعج  
معج. ويبدو أن النسب الأخير جاء نتيجة التأثر بالمصطلح المعجمة.

أما نسبها فإنهم يختلفون فيه كما اختلفوا في كنهها، فنسبها تسيويه إلى ناس  
من بني سعد، وذلك أنهم يقيمون الجيم مقام الياء في الوقف<sup>(6)</sup>، وينسبها ابن  
منظور إلى قضاة، وهي عنده فيهم كالعننة في تميم، يحولون الياء جيمًا مع  
العين<sup>(7)</sup>، وجاء في الشافعية: «يبدل ناس من بني تميم الجيم مكان الياء في الوقف،  
شديدة كانت الياء أو خفيفة»<sup>(8)</sup>، وينسبها غير هؤلاء إلى بني دبير من بني أسد

(1) سر الصناعة 176/1 .

(2) المرجع السابق، ص 177 .

(3) شرح الشامية 229/3 .

(4) سر الصناعة 177/1 .

(5) التصريح على التوضيح 367/2 .

(6) الكتاب 182/4 .

(7) اللسان 144/3 .

(8) اللسان 144/3 .



أو بني حنظلة، وقد تُنسب أيضا إلى طيء<sup>(1)</sup>.

وبالنظر إلى الشواهد السابقة وكذلك القبائل المعزوة لها يتضح مايلي:

- 1- إن هذه الظاهرة عزيت إلى طيء، وبني دبير، وحنظلة، وبعض أهل اليمن، وناس من تميم، وناس من بني سعد وقضاعة.
- 2- إن هذا القلب مقيد بالوقف حيناً ومطلق حيناً آخر.
- 3- قد تكون هذه الياء المقلوبة مشددة، كياء النسب، وقد تكون خفيفة كما هو الحال عند أهل اليمن، وبني دبير من أسد.
- 4- إن قلبها عند قضاعة مقيد بأن يسبقها العين.

وإذا ما بحثنا هذه الظاهرة من الناحية الصوتية، فإن علاقة قرابة وثيقة جدا بين الياء والجيم يمكن ملاحظتها، فكلاهما مجهور، وهما من الحروف الشجرية، ومخرجهما وسط اللسان، وبينه وبين وسطك الحنك، غير أن الجيم أدخل، والياء أخرج، ولهذا أمكن انتقال الياء إلى الجيم لهذه العلاقة، والنطق بالجيم أقوى من النطق بالياء، لهذا أرجح أن الذين قلبوا الياء إلى الجيم من البدو، فإذا استعرضنا القبائل التي نطقت بتلك الظاهرة وجدناهم:

- (1) طيء: وهي بدوية تسكن أواسط نجد.
- (2) بنو دبير: شأنها شأن طيء وهي من أسد.
- (3) حنظلة: وهي بدوية أيضا، ومن أكبر قبائل تميم.
- (4) فقيم: وهي بطن من دارم من تميم.
- (5) بعض أهل اليمن، وأرجح أن يكون هذا البعض من القبائل البدوية.
- (6) سعد: وعلى الرغم من أن المصادر لم تحدد من سعد، لكنني أرى أنها سعد تميم، والسبب في ذلك أن صاحب الشافية عزاهما إلى ناس من

---

(1) شرح الثانية 287/2.

ثميم، وهذا العزو مدعوم يشاهد شعري وهو<sup>(1)</sup>:

يظير عنها الوبر الصهايمجا

يريد الصهايمي، والبيت عزاه أبو الطيب اللغوي إلى حميان بن قحافة، وهو شاعر من بني سعد بن زيد مناة من ثميم، فتكون الظاهرة في سعد التميمية<sup>(2)</sup>.

وما نريد أن نخلص إليه، إن هذه الظاهرة يمكن أن تكون موجودة بمختلف صورها، وفي القبائل المذكورة جميعها، على الرغم من أن المصطلح يحددها في الباء مع العين، إذ أنه لا يمكن إغفال أي من الشواهد السابقة، ولعل هذا التحديد نتج عن صعوبة نطق الكلمة بمقطع متكرر، وهذه الصعوبة فرضها اتفاق الصوتين في المخرج.

ومما تقدم يتضح أن مصطلح «المجمعة» وضع للدلالة على إقامة الجيم مقام الباء في حالة الوقف، وهذا ما أكدته أغلب الشواهد.

#### § الاستثناء:

وهو إبدال العين الساكنة نونا إذا جاورت الطاء، وعزاها صاحب اللسان إلى أهل اليمن<sup>(3)</sup>، والسيوطي وغيره إلى سعد بن بكر وهذيل وقيس والأزد والانصار<sup>(4)</sup>، غير أن هؤلاء لم يمثلوا لها إلا بمثال واحد، وهو «أنطي» وجاءوا بشواهد كثيرة<sup>(5)</sup>.

قرأ الحسن البصري «إنا أنطيناك الكونثر»، وجاء في الحديث: «لامانع لما أنطيت ولا منطي لما منعت»، و«اليد المنطية خير من اليد السفلى»، ومنها أيضا قول الأعشى:

(1) شرح الشافية 287/3 .

(2) معجم المؤلفين 515/2 .

(3) اللسان 26/3 و 27 .

(4) المزهر 222/1 .

(5) ينظر البحر المحيط 519/8، والإبدال اللغوي 318/2 .

جياذك في القيسظ في نعمة تصان الجلال وتنضي الشعر

وهذا ما يجعلنا نقرر أن هذه الظاهرة ليست عامة عند القبائل التي روي عنها كل عين ساكنة تجاور طاء ... كما تقول المصادر، وإنما خاص بكلمة «أعطى» وحدها، وهي أيضا ليست من قبيل الإبدال، وذلك أن هذا النوع من الإبدال ترفضه الدراسات الصوتية، فالعين تختلف اختلافا كبيرا من الناحية الصوتية عن النون مخرجا وصفة، وقد انتبه إلى هذا لغويونا القدماء، فابن جني يقول: «القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها، وذلك الدال والطاء والتاء والدال، والفاء والتاء والهاء والهمزة، والميم والنون، وغير ذلك مما تدانست مخارجهم، فأما الحاء فبعيدة عن التاء وبينهما تفاوت يمنع من قلب أحدهما إلى أحدهما»<sup>(1)</sup>. ويرجع بعض الباحثين هذه الظاهرة إلى النحست من لغتين مختلفتين بعد الرجوع إلى أصلها في اللغات السامية، يقول: «إننا إذا رجعنا إلى اللغات السامية لنبحث فيها عن مقابيل كلمة (أعطى) وجدنا في العبرية نونا وتاء ونونا، وفي السريانية في المضارع إدغام النون الأولى في التاء، والنون الثانية في لام الجهر، ولعل ما حدث في لغة هذه القبائل التي روي عنها الاستنطاء، هو عملية نمت لما في هاتين اللغتين واللغة العربية؛ فاء الفعل من العبرية والسريانية وبقيت عينه ولامه كما هو في العربية، وقد حدث مثل ذلك في كلمة (عمامة) العربية المنحوتة من كلمة ~~عشور~~ السريانية، وهي تبدأ بالياء، وكلمة حمامة في العربية تبدأ بالحاء»<sup>(2)</sup>، ويفسرهما إبراهيم السامرائي نفسيرا من واقع العربية فيقول: «وملاك الأمر في هذه النون إنها لم تكن مقابلة للعين في (أعطى) وإنما جاءت من الفعل (أنى) بمعنى أعطى، ثم ضعف الفعل فصار (أنى) بتشديد التاء، ومعلوم أن فك الإدغام في العربية وغيرها من اللغات السامية يقتضى إبدال النون بأحد الحرفين المتجانسين، كما تقول في العربية: جندل، وهي من

(1) سر الصاعة 180/1 .

(2) فصول في نطق اللغة ص 122 .

جدل بتشديد الدال وهذا كثير معروف<sup>(1)</sup>. ومهما يكن فإن الاستطاء مصطلح يدل على الاستعطاء.

#### 6. الفحفة:

فسرها اللغويون بأنها قلب الحاء عينا، وتسبورها إلى هذيل باتفاق<sup>(2)</sup>، غير أن السيوطي على الرغم من اتفاقه مع اللعويين في نسبتها يفسرها بأنها قلب الهاء عينا<sup>(3)</sup>، وليس لهذا التفسير ما يدعمه من شواهد، أما التفسير الأول فمنهم يسوقون معه بعض الشواهد، من ذلك قراءة ابن مسعود<sup>(4)</sup>: «ليسجنته عتي حين»، و«قربصوا به عتي حين»، ومن ذلك أيضا قوله: «اللعن الأعمر أعسن من اللعن الأبيض»، أي اللحم الأحمر أحسن من اللحم الأبيض، كما يقولون: «علت العياة لكل عي»، أي حلت الحياة لكل حي. وكما نلاحظ من الشواهد السابقة أنه لم تقم العين مقام الحاء في جميع المواضع، فقد قامت في «عتي» ولكنها لم تقم في «حين»، الأمر الذي يجعلنا نقرر ماقرره ابن حني من أن هذا الإبدال ليس مطردا في كل حاء، ولكنه في بعض المواضع، يقول: «وقد أبدلت العين من الحاء في بعض المواضع»، قرأ بعضهم «عتي حين»، يريد «حتى حين»<sup>(5)</sup>، ثم فسّر سبب هذا الإبدال بقوله: «ولولا حة في الحاء لكانت عينا»<sup>(6)</sup>.

ومهما يكن فإن الفحفة مصطلح يدل على إقامة العين مقام الحاء، فأشاروا بالتسمية إلى المبدل وتركوا البديل، عكس العجعة، وجاءوا بالفاء لتمة الحكاية، ولعل اتفاق مخرج الصوتين هو الذي صرفهم عن الإتيان بهما مجتمعين، كما في الكشكشة والكسكسة.

(1) دراسات في اللغة ص 24 .

(2) ينظر سر الصناعة 241/1، والبحر المحيط 307/5، واللسان 2087/2 .

(3) الاقتراح في علم أصول النحو ص 200 .

(4) البحر المحيط 307/5 .

(5) سر الصناعة 341/1 .

(6) المرجع السابق 241/1 .

هذه بعض من اللغات المذمومة التي توجد صلة بين مصطلحها ودلالاته، أما بقية اللغات فلم نلاحظ تلك الصلة فيها، لذا سنكتفي بتعريفها والتمثيل لها.

1- العجرفيّة والغمغمّة: وهما أخطاء من الكلام تتعلق بهيئة النطق والتلفظ ولم ترو المصادر لها أمثلة.

2- الوتم: وهو إبدال السين المهملة تاء، فيقولون: التات، في الناس، وقد حكيت هذه الظاهرة عن قضاة<sup>(1)</sup>، غير أن ما نراه في هذه الظاهرة هو عدّها من عيوب النطق، فكثيرا ما نسمع بعض الناس ممن لديهم هذه الظاهرة يدلون السين تاء، فيقولون: التات، في الناس، والتفر، في السفر.

3- التقلّة: وهي كسر حرف المضارعة إذا لم يكن ياء، فيقولون في تعلم: تعلم (بالكسر)، وقد عزيت إلى تميم مرة، وبهراء أخرى، حيث يقولون عنها: إنها تكسر الياء أيضا، فيقولون: يعلم (بالكسر)<sup>(2)</sup>.

4- الظلمطمانيّة: ويراد بها إبدال لام التعريف ميمًا، كقولهم مثلا: «طاب امهواء»، أي طاب الهواء، وقد اختلفوا في نسبها، فالأشموني وابن هشام وابن الحاجب ينسبونها إلى طيء<sup>(3)</sup>، وصاحب اللسان وابن يعيش ينسبونها إلى اليمن<sup>(4)</sup>، بينما ينسبها ثعلب إلى الأزد<sup>(5)</sup>.

5- اللخلخانية: وينسبها الثعالبي إلى أعراب الشحر وعمان، فيقولون: ماشا الله، في ما شاء الله<sup>(6)</sup>.

6- الفرائية: وينسبها ابن يعيش إلى أهل الفرات<sup>(7)</sup>، ولكنه لم يقدم لها

(1) نوادر اللغة ص 147 .

(2) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 74/2 .

(3) المرجع السابق 59/1، ومعنى اللبيب 47/1، وشرح الشامية 215/3 .

(4) اللسان 301/14، والفصل 20/9 .

(5) مجلّس ثعلب 63/1 .

(6) فقه اللغة للثعالبي ص 107، والمزهر 223/1 .

(7) شرح الفصل 49/1 .

تفسيراً، غير أنه يبدو من عرضه لها أنها عجمة تكون في الأنسة، مثل الركم والخلخانية وغيرهما.

7- الركم: وهو كسر الكف إذا سبقته ياء أو كسرة، فيقولون: السلام عليكم، وبكم. يكسر الكاف، وقد نسب السيوطي إلى ربيعة<sup>(1)</sup>.

وهكذا فإن هذه اللغات أكثرها تدل على فساد اللسان الفصيح، وهو أمر لا تغفل منه اللغات بعامة، ويطلقون عليه في الإنجليزية: *Lingua Franca*.

#### ب) دلالة عيوب النطق:

يقصد بعيوب النطق ما يطبق عليه بعضهم: أمراض الكلام (*speech pathology*)، وهو الإخفاق في عملية الكلام لعجز المتكلم عن إيصال الفكرة إلى السامع بشكل سوي.

وتظهر هذه العيوب في السن قبل المدرسية، وتتفاوت صورها، من تقطيع الكلام، والتردد في بعض الأصوات، وقلة الرصيد اللغوي، وقد يتحول الناطق الإيمامي (اللسان) إلى مخرج صوت آخر، فيبدل صوت السين مثلاً تاء، أو الناء دالاً أو كافاً، أو الشين سينا، أو الراء غينا أو لاما أو ياء، وقد تصل إلى حد البكم.

ويبدو أن لغويينا الأقدمين تنبهوا إلى هذه الظاهرة، فقالوا ما نجد إشارات لها في كثير من مؤلفاتهم، غير أنهم كثيراً ما يخلطون بينها وبين اختلاف اللغات، فالخليل - على سعة أفقه وغزارة علمه - لا يدري أن الذعاق بمنزلة الزعاق لغة مستقلة أم لغة<sup>(2)</sup>.

واين سيده - وهو العالم النحير - لا يدري أن المرمريس لغة مستقلة عن

(1) الزهر 223/2 .

(2) معجم العين 71/1 .

المرميت أم لغة<sup>(1)</sup>، وصاحب اللسان ينقل عن أبي الوليد الفغاري أن الدشيشة لغة في الحشيشة، بينما الأزهرى ينكر ذلك بشدة، ويرى أنها بكة<sup>(2)</sup>، وصاحب الصحاح لا يدري أن اللّهمس لغة مستقلة عن اللّهمس أو ههـة<sup>(3)</sup>، وكذلك الأصمعي - وهو من هو - لا يدري أن العاذور، وهو الشر، لغة في العاثور أو لغة<sup>(4)</sup>.

فعبوب النطق أو أمراض الكلام (speech pathology) واللغات أو اللهجات تعذر التمريق بينها حتى على الأفاضل، ذلك أن كلامها يعني تحول اللسان من مكانه، وانحراف الأصوات عن صورتها الأولى مما ترتب عليه وجود كلمات صحيحة متحدة المعنى، رويت مرة بصوت، وأخرى بصوت آخر، من ذلك: فلان من جتلك وجنسلك، والوطك والوطس، والرمض والغمض، ورجل شنظيره، وربما قالوا: شنذيره<sup>(5)</sup>، ومن هذا أيضا لغة نسبت إلى بعض اليمن يطلقون عليها الوتم، وهي يبدال السين تاء، فيقولون: النات في الناس، ومن شواهدهم على ذلك<sup>(6)</sup>:

ياقاتل الله بني السعلات عمرو بن يربوع شرار النات  
غير أعفاء ولا أكيات

ولا يستبعد أن تكون هناك شخصية مرموقة في المجتمع بها عيب نطقي، فتحول نطقها من صوت إلى صوت محاكاة من يتخذونها مثالهم الأعلى، ثم سار عليه بعض من لهم صلة بهم، فالتاس في كل عصر يجولون على تقليد عظمائهم، فيقلّدونهم في الملبس وكثير من العادات الظاهرة.

(1) المعجم 136/9 .

(2) اللسان 190/8 و 136 .

(3) الزهر 557/1 ، والههـة: اللغة.

(4) المرجع السابق 557/1 .

(5) المرجع السابق 557/1 .

(6) النواذر ص 147 .

أما في العصر الحديث فإن الميدان لم يبق للغويين وحدهم، فقد ولج به إلى جانبهم علماء النفس، وناقشه الطرفان كل حسب تخصصه ورؤياه، فعلماء النفس تعاملوا مع هذه الظاهرة على أنها ظاهرة فسيولوجية يجب بحث أسبابها قصد إيجاد العلاج الشافي لها، وبعد بحث واستقصاء تمكنوا من معرفة الأسباب التي يمكن أن تنجم عنها، وحصروها في ثلاثة أسباب رئيسة وهي<sup>(1)</sup>:

1- أسباب عضوية: ويعون بها ما قد يصيب الجهاز العصبي المركزي أو الغدد الصم من أمراض يكون لها أثر في الجهاز الحركي يعمل على التأثير في الكلام.

2- أسباب اجتماعية: وهي ما يمنح إليه الطفل في أحيان كثيرة من محاكاة لمن هم أكبر منه، احتفت عندهم بعض الأصوات، فتختفى مع مرور الزمن وكثرة المرات تلك الأصوات عند الطفل.

3- أسباب نفسية: وهي عندهم الأساس الذي تقوم عليه الأسباب الأخرى، وقد أرجعها بعضهم إلى:

1- العصبية والتوتر الانفعالي.

2- حدة مشاعر الطفل.

3- حسد الطفل لطفل آخر.

4- رغبة الطفل في جلب انتباه العائلة.

5- قلق الطفل نتيجة شعوره بالخيبة أو الحرمان لسبب أو لآخر.

أما اللغويون فقد تعاملوا معها على أنها عملية صوتية تختفي فيها بعض الأصوات، ويكون هذا الاختفاء على مستويين؛ مستوى فونيمات، ومستوى مورفيمات<sup>(2)</sup>.

(1) ينظر ارتقاء اللغة عند الطفل ص 157 .

(2) ينظر مباحث في النظرية الألسنية ص 229 وما بعدها .



المستوى الأول ويحدث عند فقدان بعض السمات المعينة للفونيمات، فتحصل اضطرابات في القدرة الإدراكية الكلامية، فالمريض الذي لا يستطيع التمييز بين الفونيم (ر) والفونيم (ل) مثلاً يكون تنظيمه الفونولوجي ناقصاً من حيث عدد عناصره، مما يؤدي إلى ازدياد الكلمات المتجانسة من الناحية اللفظية، مما يؤثر في قدرته الإدراكية اللفظية.

أما المستوى الثاني فإنه يتعلق بفقدان القدرة على إدراك معاني الكلمات، فيستعمل المريض كلمة بدل أخرى، فيختلط عليه فهم الكلام.

وكان اللغويون وهم يتعاملون مع هذه الظاهرة يضعون المصطلحات المعبرة عن كل مظهر من مظاهرها، أو للدلالة على فقدان صوت من الأصوات (فونيم من الفونيمات)، فمن هذه المصطلحات ما وجدت صلة بينها وبين مدلولها، ومنها ما بعدت تلك الصلة، وسناقش النوعين مع بعض التوسع في مناقشة النوع الأول.

#### أولاً - المصطلحات ذات الدلالة:

1- الفأفأة: وتفسرها المعجمات<sup>(1)</sup>: بأنها تردد التاء في الكلام، وذلك بأن يصدر المتكلم كلامه بصوت التاء، ولم كان المتكلم يكرر هذا الصوت عدة مرات وينهي كل مرة بما يشبه صوت الهمزة فقد أعقبوه بالهمزة، ثم كرر المقطع للترجيع.

2- التعممة: وهي رد الكلام إلى التاء والميم، والرجل تتمام، والمرأة تتمامة<sup>(2)</sup>، وصوتا الحكاية التاء والميم، وكرر المقطع للترجيع.

3- الفأفأة: يقال: رجل فأفأة، مردد الفاء ومكثره في كلامه<sup>(3)</sup>، وجيء في

(1) القاموس المحيط 9/1.

(2) القاموس المحيط 84/4.

(3) المرجع السابق 23/1، ونقته اللغة للشملي ص 106.

الحكاية بالهمزة لتوهم تكوينها بين العائين، ثم كرر المقطع للترجيع.

4- **الخنخنة:** الكلام من الأنف<sup>(1)</sup>، واستعمل الصوتان؛ الحاء والنون، لتوهم السامع مصاحبة خاء ونون للكلام، وذلك أن أكثر الكلام يخرج من الأنف الذي هو مخرج النون والميم، أما الحاء فإنه قريب منه، وصوتا الحكاية الحاء والنون، وكرر المقطع للترجيع.

5- **الفضفضة:** الكلام بغاية السرعة، وصوتا الحكاية الفاء والضاد، فالسامع لم يستطع تبيين الكلام، لأنه لم يلاحظ سوى حركة الشفة السفلى والأسنان العليا وكذلك حركة اللسان، فأرجع الأول إلى صوت الفاء، وحركة اللسان إلى صوت الضاد فقال: فض، ثم كرر المقطع للترجيع.

6- **البعجة:** الكلام للحلوط غير المفهوم، فالسامع لم يستطع تبيين الكلام، إذ أنه يسمع أصواتا تنوي عقب انفراج بعد حبس يسير للهواء بما يشبه صوت الباء، وجاء بالعين بعد ذلك لإنهاء الحكاية، فقال: بع، ثم كرر المقطع للترجيع، ومثلها البعجة.

7- **التختنخة:** النقل في اللسان، وركبت الحكاية من هذين الصوتين<sup>(2)</sup> لعدم استطاعة المتكلم بهما الإسراع في كلامه.

8- **التهتهة والتههته:** حكاية التواء اللسان عند الكلام<sup>(3)</sup>، وجاءت الحكاية موافقة لما يحدث للسان عند اتفاله من صوت التاء أو الثاء إلى صوت الهاء.

9- **التمتعة والتمتعة:** حكاية صوت العي والألكن<sup>(4)</sup>، كأنهم توهموا تردد كلامه بين الأسنان أو اللثة مخرج التاء والثاء، والحلق مخرج الغين.

(1) فقه اللغة للنجاشي ص 106 .

(2) القاموس 257/1 .

(3) فقه اللغة للنجاشي ص 106 .

(4) المرجع السابق ص 106 .

10- النعنة: وهي قب اللام نونا، فيقول المريض في رجل<sup>(1)</sup>: رجن، وفي غلام: غنام، وقد عبروا عن الحكاية بالصوت البدل فقط لتقارب الصوتين المبدلين في المخرج، مما يجعل من الصعوبة تكرارهما.

### لانيا - مصطلحات أخرى:

- 1- اللقف: ثقل اللسان وانعقاده<sup>(2)</sup>.
- 2- اللجلجة والعي: إدخال الكلام بعضه في بعض<sup>(3)</sup>.
- 3- المقمقة: الكلام من أقصى الحلق<sup>(4)</sup>.
- 4- الاراضاح<sup>(5)</sup>: يقال: هو يرتضح، به لكنة أعجمية، أي أنه تخفى عنده بعض الأصوات، وبخاصة أصوات الحلق، على نحو ما نسمع عند كثير من غير العرب، فيقولون في الحمار: همار، وعسل: أسل، ومعدن: مأدن.
- 5- الههته: وهي النطق بالحاء هاء<sup>(6)</sup>.
- 6- الروة: حسنة في كلام الرجل وعجلة في كلامه<sup>(7)</sup>.
- 7- العقلة: التواء اللسان عند الكلام<sup>(8)</sup>.
- 8- الحيسة: عقد في اللسان<sup>(9)</sup>.
- 9- اللكنة: العجمة في الكلام<sup>(10)</sup>.
- 10- الغنة: وهي أن يشرب الصوت الخيشوم، ولا تكون عيباً إلا إذا جاءت

(1) القاموس المحيط 89/3 .

(2) فقه اللغة للثعالبي ص 106 .

(3) المرجع نفسه ص 106 .

(4) المرجع نفسه ص 106 .

(5) القاموس 26/1 .

(6) المرجع السابق 26/1 .

(7) فقه اللغة للثعالبي ص 106 .

(8) تاريخ آداب العرب 61/1 .

(9) فقه اللغة للثعالبي ص 106 .

(10) مرجع السابق ص 106 .

في غير حروفها<sup>(1)</sup>.

11. اللشغة: جعل الراء لاما في الكلام<sup>(2)</sup>، أو تحول اللسان من السين إلى التاء<sup>(3)</sup>.

ومهما يكن من أمر فإن هذه المصطلحات وضعت للدلالة على فساد الألسن، بسبب قصور في تأدية بعض الأجزاء من جهاز النطق لمهامها على أكمل وجه، وهو أمر لا تخلو منه لغة من اللغات.

وحكاية الأصوات المسموعة ليست العربية فيها بدعا من اللغات الأخرى، فكثيرا ما نجد بعض اللغويين ينصون صراحة على وجود هذه الظاهرة في لغاتهم، فها هو بلومفيلد (Bloomfield) يقرر «أن كثيرا من المفردات في اللغة الإنجليزية هي ذات طابع رمزي أو إيحائي، وتتميز هذه المفردات بقدرتها على نقل المعنى بشكل أكثر مباشرة وإيجاء عما نجده في الألفاظ العادية، وأن الأصوات التي تتكون منها هذه المفردات تبدو للمتكلم ملائمة للمعاني التي تعبر عنها، ومن أمثلة ذلك: ينقر (Flip) يصفق بجناحيه، Fliner يومض، يتلألأ Glitter، يخبط Bang، ينشق Shift، يقر أو بطش Sizzle أزيز Wheeze (وهو صوت يشبه الحشرة).

وكثيرا ما تتشابه مثل هذه المفردات إلى حد ما في اللغات على تباينها، بيد أنها قد تختلف في هذا الباب أيضا أكثر مما تتفق، من حيث اختيار الأصوات وربطها بالمعاني...<sup>(4)</sup>.

ويشير بلومفيلد (Bloomfield) أيضا إلى طائفة كبيرة من المفردات في اللغة الإنجليزية التي تحاكي أصوات الحيوانات مثل: Moo خوار البقر، Mew مواء

(1) تاريخ آداب العرب 16/1

(2) فقه اللغة للعالي ص 106 .

(3) المزهر 566/1.

(4) Bloomfield Language.P 128 .

الفصل Baa ثغاء اشواق، الأمر الذي يدل على اصرا د هـ النوع من حكية  
الأصوات Onomatopeia في اللغة الإنجليزية.

### ثالثا - تطور الكلمة في العربية:

بحث لغويو العربية أصول الكلمات وناقشوها مناقشة مستفيضة، ثم انتهى  
بهم البحث والمناقشة إلى أن الأصول في العربية تعود إلى الجذر الثلاثي، على  
الرغم من بعض الإشارات التي تحمل على القول بالجذر الثنائي.

غير أن هذا الإجماع من الأقدمين لم يمنع بعض المحدثين من طرح القضية  
للتقاش مرة أخرى، والخروج برأي مفاده: أن الأصول في اللغة ثنائية، ومن  
هذين الرأيين تكوّن ما يعرف بالنظريتين؛ الثلاثية والثنائية وفيما يلي عرض  
لهما، والأسس التي تقوم عليها وأشهر القائلين بها، وسنبداً هذا العرض  
بالنظرية الثلاثية لقدم القائلين بها.

### أولاً - النظرية الثلاثية:

تتلخص هذه النظرية في أن الأصول في اللغة العربية تعود إلى جذور ثلاثية،  
أي أن الكلم أقله ما تكوّن من ثلاثة أصوات صوامت، فقد لاحظ أصحاب  
هذه النظرية أن أكثر ألفاظ العربية من أصل ثلاثي، وأن هذا الأصل الثلاثي لم  
يتطور عن غيره، وإنما هو الأصل الذي قامت عليه اللغة في شأئها الأولى، وهو  
ما أكدّه بعض لغويي العربية، حيث قالوا: إن الاسم «أقله الثلاثي كرجل لأنه  
يحتاج إلى حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يكون واسطة بين المبتدأ  
به والموقف عليه، إذ يجب أن يكون المبتدأ به متحركاً والموقف عليه  
ساكناً»<sup>(1)</sup>، وأنه «ليس في الدنيا اسم أقل عدداً من اسم على ثلاثة أحرف،  
ولكنهم قد يخفون مما كان على ثلاثة حرفاً، وهو في الأصل له، ويردونه في

(1) التصريح على توضيح 35/2 .

التحقير والجمع<sup>(1)</sup>، ويرى ابن جنى أن «الثلاثي أكثرها استعمالاً وأعدلها تركيباً، ذلك لأنه حرف يتبدأ به، وحرف يحمى به، وحرف يوقف عليه»<sup>(2)</sup>، وهو قول أرجعه بعضهم إلى الخليل، ولكن في عبارة ابن جنى ما يشير إلى أن هناك رأياً آخر يميل إلى الأخذ به، ولا غرو، فهو أشهر القائلين بالمناسبة بين الأصوات ودلالاتها، كما أنه من المتحمسين للرأي القائل بأن اللغة نشأت عن محاكاة الأصوات المسموعة<sup>(3)</sup>.

وإذا كان الأقدمون قد اعتمدوا الأصل الثلاثي، واعتبروا الكلمات نشأت عنه، فكيف يتفق هذا مع ما نجد في بعض المعجمات من أبواب تتحدث عن الثلاثي والرباعي؟

أعتقد أنه لاتناقض بين رأي القدماء وبين تبويب أصحاب المعجمات، لأن نظرة المعجميين كانت تقريرية تهدف إلى حصر الألفاظ على الصورة التي وجدت عليها، حتى يتمكنوا من تدوين المعجمات بطريقة سهلة، فما جاء من أفعال مثل: «صل - مد» فإنه ثنائي من حيث الكتابة، ولكنه ثلاثي النطق، يقول ابن دريد: «فمن الثلاثي ما هو في الكتاب وفي السمع على لفظ الثنائي وهو ثلاثي، لأنه مبني على ثلاثة أحرف، أو سطر ساكن، وعينه ولامه حرفان مثلاً، فأدغموا الساكن في المتحرك فصار حرفاً ثقيلاً، وكل حرف ثقيل يقوم مقام حرفين في وزن الشعر وغيره»<sup>(4)</sup>.

وقد حدا عدد من الحديث حذو القدماء، فذهبوا إلى أن مازاد على الثلاثي يمكن رده إلى الثلاثي، يقول وافي: «وأما الكلمات التي تبدو رباعية الأصول في العبرية والعربية، فهي متفرعة في الحقيقة عن أصول ثلاثية، دحرج مثلاً متفرعة

(1) الكتاب 3/322.

(2) الخصائص 1/55.

(3) بنظر الخصائص 1/56.

(4) جوهرة اللغة ص 13.

عن درج، على الرغم من أن علماء الصرف يعتبرون جميع أصواتها أصلية<sup>(1)</sup>، كما حاول د. تمام حسان إرجاع بعض الأفعال الرباعية إلى أصل ثلاثي، ثم بين أن هذا مما يعزز دعوى ثلاثية الكلمة العربية تعزيزاً كاملاً<sup>(2)</sup>، كما أكد محمد المبارك «أن ألفاظ اللغة العربية تقوم على حروف ثلاثة أصلية هي ملامك أمرها، والعنصر الأصلي الثابت فيها، على اختلاف تقلباتها وتصاريفها»<sup>(3)</sup>، واعتبر د. حجازي الجذر الثلاثي هو الأصل في اللغة العربية فضلاً عن أنه قد «أثبت البحث المقارن في اللغات السامية أن الأصل الثلاثي كامن وراء أكثر كلمات اللغات السامية»<sup>(4)</sup>.

وقام بعض الباحثين بإحصاء جذور كلمات اللغة في اللسان فوجده يحتوي على 6538 جذراً ثلاثياً، وتمثل الجذور الثلاثية 70% من مجموع جذور معجم اللسان التي تبلغ 9973 جذراً<sup>(5)</sup>، وأظن أنه لا ضرورة إلى الإسهاب في عرض آراء القائمين بالجذر الثلاثي، فلو أرغنا في تطبيق منهج القلماء وسرنا في تطبيقه مسافة أبعد لئين لنا أن هذه الثلاثيات ليست هي الأصول النهائية، وأنها فروع ومشتقات من أصول أبعد، يتألف كل واحد منها من حرفين اثنين فقط<sup>(6)</sup>، وقد أشار إلى ذلك ابن حني في أكثر من موضع من خصائصه، من ذلك قوله: «النضج للماء ونحوه، والنضج أقوى، فجعلوا الحاء لرقته للماء الضعيف، والحاء لغلظها لما هو أقوى منه»<sup>(7)</sup>، وهذا يعني أن الحاء والحاء تقتصر وظيفة كل منها على تحديد نوع المعنى، والشيء نفسه يلاحظه في عدد من الكلمات مثل: لكم ولكز، وكلاهما للضرب، ولكن كل كلمة يفهم منها

(1) فقه اللغة ص 14.

(2) مناهج البحث في اللغة ص 220.

(3) فقه اللغة وخصائص العربية ص 84.

(4) علم اللغة ص 205.

(5) إحصائيات جذور معجم لسان العرب باستخدام الكمبيوتر ص 19.

(6) الوجيز في فقه اللغة ص 418 و 419.

(7) الخصائص 158/2.

معنى خاص، ومن ذلك أيضا الثلاثيات التي تشترك في السون والفاء، تتضمن كلها معنى الخروج أو الانتقال أو الإخراج، نحو: نفث، نفج، نفخ، نفذ، نفر، نفس، نقش، نقض، نفق، نفى، والثلاثيات التي تشترك في النون والياء تتضمن معنى الخروج أو الإخراج، ولكن إلى أعلى غالبا، مثل: نبأ، نبت، نبع، فبر، نيز، نبس، نبش، نبض، نبع، نيك، نيم<sup>(1)</sup>، وسنذكر المزيد من هذه الكلمات الثلاثية المتفقة في المعنى على الرغم من اختلافها في صوت من أصواتها، وذلك في معرض مناقشتنا للنظرية الثنائية، كما سبق وأن تعرضنا لبعضها ونحن نناقش حكايات الأصوات المسموعة<sup>(2)</sup>.

### ثانيا - النظرية الثنائية

إذا كانت فكرة الجنور الثلاثية قد لقيت القبول والتسليم من كثير من لغويي العربية الأقدمين، فإن بعض المحدثين ناقش هذه الفكرة وأبدى معارضة شديدة، وخرج على الناس بفكرة جديدة تنادي بثنائية الأصول اللغوية، «ونقوم في أكمل صورها على أربعة مبادئ»<sup>(3)</sup>.

1- إن منشأ الأصول أو الأصوات يرجع إلى المحاكاة، أي محاكاة أصوات الإنسان أو الحيوان وأصوات المظاهر الطبيعية، والأصوات التي تحدثها أعمال الإنسان المختلفة.

2- إن المواد اللغوية نشأت في أول أمرها ثنائية، يتركب كل منها من مقطع واحد مغلق، أو من حرفين أولهما متحرك حركة قصيرة، وثانيهما ساكن، وأن سنة التطور والنمو المطرود تعززهما التجربة والمشاهدات المتجددة هي العامل الفعال في تعديل المادة الثنائية من جهة، وفي جعلها مركبة من ثلاثة أحرف أو أكثر من جهة أخرى.

(1) الرجيز في قه اللغة ص 419.

(2) انظر ص 76 وما بعدها.

(3) ينظر مجلة مجمع اللغة العربية 193/11 بحث عن الثنائية للأستاذ حامد عبد القادر.



3- إن حرفي المادة الثنائية هما معا في الغالب شديدان، أو رغبوان، أو متوسطان بين الشدة والرخاوة.

4- إن تثليث المادة الثنائية كثيرا ما يكون بتكرار الحرف الثاني، أي تضعيفه، أو بإضافة حرف آخر، هو في الغالب حرف عللة، أو حرف من أحرف الذلاقة، أو أحرف الخلق، أو أحرف الصغير.

ومن أشهر القائلين بهذه النظرية:

1- أحمد فارس الشدياق

2- أنستاس الكرملي

3- عبد الله العلابي

4- مرموجي النوميكي

5- حامد عبد القادر

6- جرجي زيدان

وقد اتفق هؤلاء على أكثر مبادئها، ولكنهم اختلفوا في بعض التفاصيل، وسيوضح هذا أثناء عرضنا لأرائهم.

1- الشدياق:

ظهرت إشارته إلى هذه النظرية في كتابه «سر الليالي في القلب والإبدال»، على الرغم من أنه لم يصرح بها، فقد استطعنا استخلاصها من خلال مناقشته لبعض القضايا.

ففي معرض حديثه عن سبب تأليف الكتاب ذكر أنه يتلخص في ثلاثة أمور<sup>(1)</sup>:

أ. سرد الأفعال والأسماء التي هي أكثر تداولاً، وأشهر استعمالاً،

---

(1) يطر سر الليالي ص6.

ونسحقها بالنظر إلى التلفظ بها، وإيضاح تجانسها، وكشف أسرار معانيها، وأصل مدلولاتها.

ب. إيراد الألفاظ المقنونة والمبدلة، ويندرج في ذلك الألفاظ المترادفة.

ج. استدراك ما فات صاحب القاموس في لفظ أو مثّل، وإيضاح عبارة، أو نسق مادة.

من هذا يتضح أن الشدياق ينظر إلى اللغة نظرة تحليلية، مرتباً ألفاظها بالنظر إلى نطقها لاستبيان ما بينها من تناسب وتجانس لفظاً ومعنى، وهذا هو الذي دفعه إلى القول بأن معظم ألفاظ اللغة إنما نشأ من محاكاة الإنسان لأصوات الطبيعة، أو لأصوات الأعمال التي يقوم بها، ويتضح هذا في كثير من مواضع في كتابه.

فعند حديثه عن مادة «عب» يقول: «العَبُّ شرب الماء، أو الجرع، أو تناهيه، والكرع وهو حكاية صوت، والعبب المياه المتدفقة، والعباب معظم السيل وارتفاعه وكثرته أو مَوْجُهه، كل ذلك يؤيد ماقلته من أنه حكاية صوت»<sup>(1)</sup>، قال في مادة «طب»: «الطب البعير يتعاهد موضع خفه، وهو من حكاية صوت خفه على الأرض، ويؤيده مجيء الطبعية»<sup>(2)</sup>، ثم استمر في سرد الأدلة التي تؤيد دعواه في تكون اللغة من حكاية الأصوات.

وقد حاول الشدياق بكتابه هذا إخراج هذه النظرية من حيز القول إلى حيز التطبيق، واتخذ منها أساساً لعمل معجمي في العصر الحديث<sup>(3)</sup>.

## 2- أنستاس ماري الكرمل:

وهو من أكثر الثنائين تحمساً لهذه النظرية، وقد وردت آراؤه في كتابه

(1) سر اللبالي ص 57.

(2) المرجع السابق ص 197.

(3) المعاجم العربية ص 117.

«نشوء اللغة ونموها واكتهاؤها» الذي يبين فيه أن الجذر الثنائي هو الأصل، ثم تحول بالتصدير أو بالحشو أو بالكسح إلى الثلاثي، وسأبسط رأيه كما اتضح لي:

يقرر أن الكلمات في العربية قد وضعت في أول أمرها على هجاء متحرك فساكن، محاكاة لأصوات الطبيعة، ثم فتمت - أي زيد فيها حرف أو أكثر - في الصدر أو القلب أو الطرف، فتصرف المتكلمون بها تصرفاً يختلف باختلاف البلاد والقبائل والبيئات والأهوية<sup>(1)</sup>.

وفي أثناء مناقشته لهذا الرأي حاول أن يجعل له قدماً راسخة في القديم، فيقول: «عرف بعض حذاق أبناء يعرب الأقدمين هذا الرأي، ومالوا إليه، وممن قال به ولم يحذ عنه قيد شعرة الأصهباني صاحب كتاب «غريب القرآن» فإنه بنى معجمه الجليل على اعتبار المضاعف هجاء واحداً، ولم يبال تكرار حرفه الأخير»<sup>(2)</sup>.

ومن الواضح أن ما يهدف إليه الكرمللي تقرير أن الثنائي هو الأصل، ثم تحول إلى الثلاثي عن طريق الزيادة، وسمى مازاد على الأول تصديراً، ومازاد في قلبه حشواً، ومازاد على آخره كاسعاً، ومن أمثلة التصدير: ثرم، جرم، حرم، خرم، شرم، عرم، غرم، والأصل في كل ماتقدم الرم، يقال: رم الشيء أكله، والرمة انقطعة من جبل<sup>(3)</sup>، ومن أمثلة الحشو:

ورم فلان الشيء، كسره أو دقه، أو خاص بكسر الأنف.

ورثم: رثم - مثلة - أنفه أو فاه: كسره حتى يقطر الدم منه.

ورجم: رجم فلان فلاناً، قتله، رماه بالحجارة.

ودم: ردم الباب سده كله، أو ثلثه.

(1) نشوء اللغة ص 1 .

(2) المرجع السابق ص 2.

(3) نشوء اللغة ص 3.

رسم: رسمت الناقة: أثرت في الأرض برسم، كتب وخط.

رشم: كتب وخط.

رضم: رضم الأرض: أثارها لزرع ونحوه.

رطم: رطم بسلاحه: رمى به.

رغم: رغم فلانا: كرهه وقسره، وفعل شيئا على رغبة.

ومن أمثلة الكسع أو التذليل:

نبأ: نبأ الشيء: ارتفع على القوم، طلع عليهم، ومن أرض لأرض.

ونبأ: صات خفيا: أو هو صوت الكلاب مثل النبح.

نبت: نبت الزرع: خرج من الأرض، والإنسان نما شبابه.

نبت: نبت البئر: أخرج ترابها، وعن الأمر والسر: بحث.

نبج: نبج الكلب والظبي والنيس والحية: أخرج صوتا<sup>(1)</sup>.

نبج: نبجت القبحة: خرجت من مكنها.

وبعد أن أورد أمثلة التذليل والكسع أي بزيادة الحرف في الآخر، فقد جعل «الأصل في كل ذلك من «نب» يقال: نبّ التيس خاصة، ينب نبيا ونبابا صاح عند الهياج»<sup>(2)</sup>.

وقد استعان الكرمللي في البرهان على الثنائية هذه بما لاحظ في اللغات السامية من أن أكثر كلماتها ثنائية الجنس، بل ذهب إلى أبعد من هذا، فحاول إثبات اتفاق الأصول السامية والياقنات، قال: «اتفاق أصول الساميات أمر لا يجمله صبيان الكتائب، ولها لم نتعرض له، إنما الاختلاف، بل أعظم الاختلاف، هي في اتفاق الساميات والياقنات، وهو واقع ؟ أم لا ؟»<sup>(3)</sup>.

(1) ينظر نشوء اللغة ص 5.

(2) المرجع السابق ص 7.

(3) نشوء اللغة ص 77.

وتعرض الكرمللي إلى أمور أخرى، منها محاولة معرفة اللغة الأولى للشعر، وإرجاع بعض المفردات في لغات أخرى.

### 3 عبد الله العلايلي:

اتخذ العلايلي الثنائية أساساً لعمل قاموس، ورأى أن الضرورة أصبحت تدعو إلى تعبير منهاج دراستنا اللغوية، وطريقة قياسها في الوضع والاشتقاق، وما يتبعه من أشكال الاستعمال<sup>(1)</sup>.

فهو يرى أنها الوسيلة الناجحة لإصلاح المعاجم العربية، وهذا ما رآه الدومتكي وجرحي زيدان والكرمللي، بيد أنه يخالفهم فيما ذهب إليه من أن اللغة بدأت أحادية المقطع. ثم تطورت إلى الثنائية والثلاثية والرابعة والخماسية والسادسية، ثم يزيد الأمر توضيحاً فيقول: «إن اللغات جميعها المرتقبة وغيرها مرت في أطوار ثلاثة:

1- ذو المقطع البسيط، وفيه ولد الجدل الهجائي بأصواته المختلفة.

2- ذو المقطعين، ونعني به الحرفين بصوتين، والحرفين بصوت واحد (صوت مركب)، وهذا الدور نشأ مصادفةً بمحاكاة الطبيعة في مختلف أصواتها، فمثلاً جمع الإنسان السامي بين المقطعين البسيطين (عو) و(وا) للدلالة على أن الحيوان يعوي، فتوصل إلى (عووا)، بمعنى حيوان يصوت، أو يواصل التصويت، ويرى أن المعلات العربية تنظر إلى هذا الدور، فهي ثنائية الوضع مؤلفة من مقطعين واحدتين فقط، وباستقرار العربية في الثلاثي بدأت تصحح الصوت فيها، وتستحصل مثل (عو) بمعنى صوت الحيوان.

3- ذو المقاطع: أي دور الجمع بين المقاطع البسيطة الواحدية وبين المقاطع الثنائية لتأليف دلالة مركبة، وفي هذا الدور اتخذت العربية وحدتها واستقرت في

(1) مقدمة لدراسة لغة العرب ص 5.

الثلاثي»<sup>(1)</sup>.

ويرى أيضا أن اللغة بعد أن استقرت في الثلاثي نشئت في حلقات خمس، ومن الثلاثي كان الرباعي والخماسي والسداسي.

وقد رأى هذا الرأي أحد المحدثين مع بعض الاختلاف في طريقة العرض، ففي حين يرى العلايلي أن اللغة لم تصل إلى ما وصلت إليه إلا بعد مروره بعدة مراحل، شأنها في ذلك شأن كل الكائنات، يرى هذا الباحث أن اللغة نشأت أحادية الصوت، ثم جيء لها بصوت آخر لتسهيل النطق<sup>(2)</sup>، من ذلك: الرنين والمواء، فإن الصوتين المعبرين عنهما هما النون والميم، ثم جيء بالراء والوار لتسهيل النطق، وهذا مانلاحظه في الكلمات التي تمثل حكاية الصوت.

فالصوت المعبر عن الجمعجة في قولهم: «أسمع جمعجة ولا أرى طحنا»، هو العين، وليس للحجم أي أثر في الحكاية إلا التسهيل الذي ينتج عن توهجات السامعين.

#### 4- مروجي الدومنيكي:

يرى أن الثائية هي مبدأ الاشتقاق في اللغة العربية، وكذلك في سائر اللغات السامية، وأن الثلاثية فرعها، يوضح ذلك قوله: «إن طريقة الاشتقاق والتوسع في الساميات قائمة على الارتقاء من الأقل والأنقص إلى الأكثر والأكمل، أي حسب السنة الطبيعية، سنة الرقي وليس بالعكس، لأن باب الاختزال وهو نادر لا يحدث في طور التكوين والنشوء بل في عصر الكهولة والهرم»<sup>(3)</sup>.

ثم أعذ يدعو إلى عدم الاعتماد على الثلاثية في الاشتقاق، والأعذ بالثائية فيه إذ «لايسرغ لك الاشتقاق بالصيغة الثلاثية، بل من الواجب التنقيب

(1) مقالة لدراسة لغة العرب ص 12.

(2) ينظر مجلة مجمع اللغة العربية بحث الشيخ إبراهيم حمروش 245/2 وما بعدها.

(3) مجلة مجمع اللغة العربية 376/8.

والتنصي للوقوع على الرساس الثائية وجعلها ممداً الاشتقاق الطبيعي المعقول<sup>(1)</sup>، فقد نخذ منها حنفة لإصلاح المعجمات العربية وتدوينها تدوينا عصريا.

ثم انتقل الى فوائد النظرية، فبين أن فيها فوائد حمة للمعجمة، فيها يتجلى الانسجام والتساوق في تشعب الألفاظ بعضها من بعض، وتوسع المعاني وتطورها، مما هو واضح الفقدان في الحالة الثلاثية الحاضرة<sup>(2)</sup>.

والزيادة عن الثنائي إما تنويجا، أي في أول المادة، وإما إقحاماً، أي وسطها، وإما تذيلاً، أي في آخرها، مشروطاً في ذلك بقاء الصلة المعنوية بين الثنائي والثلاثي، يتجلى ذلك في مثل قوله: «من مفترضات الثنائية، أي أصل المقدرات، حرفان، فيجري التطور بزيادة حرف ثالث عليهما، إما تنويجا، وإما إقحاماً، وإما تذيلاً، مع بقاء اللحمة المعنوية بين الثنائي والثلاثي، كما هي مستمرة بين الثلاثي والرباعي وما فوق من المريدات»<sup>(3)</sup>، كما بين أن هناك أكثر من أصل ثنائي لبعض الكلمات الثلاثية، وأنه بفضل مجهودات خاصة توصل إلى أن الثلاثي غير ناشئ عن ثنائي واحد ليس إلا، بل عن ثنائيين أو ثلاثة حسب اختلاف مد الباء<sup>(4)</sup>، ومثل بكلمة «هلب»، فقل: «هناك فعل هلب مشتق أولاً: من لب، بزيادة الهاء تنويجا. ثانياً: من هب، بإنزال اللام إقحاماً. ثالثاً: من هل، بإضافة الباء تذيلاً»<sup>(5)</sup>، ثم قال: «وقد أوردنا في كتابنا «المعجمة العربية» شواهد تثبت هذا القول. من ذلك: أن أصل «علم» «عل» و«لم»، وأن «ضعف من «صف» و«ضع»<sup>(6)</sup>.

(1) مجلة المجمع العلمي، دمشق 1/547.

(2) مجلة مجمع القاهرة 8/383.

(3) المرجع السابق 8/382.

(4) مجلة مجمع القاهرة 8/382.

(5) المعجمة العربية ص 101 وما بعدها.

(6) المرجع السابق ص 101.

واختتم حديثه عن الثنائية بالقول: «إن الثنائية ليست كما يتبادر إلى الذهن  
حدامة للثلاثية والرابعة، ولا مقوضة أركان المعاجم، إنما هي وسيلة للتأصيل  
السابق طور التصريف<sup>(1)</sup>».

#### 5- حامد عبد القادر:

ناقش موضوع الثنائية في بحث قدمه إلى مجمع اللغة العربية مستعرضا مختلف  
الآراء التي تبنت هذه النظرية، خلص في نهايته إلى القول بأنه لا يدعي، أنه من  
الممكن رد جميع الأصول الثلاثية إلى أصول ثنائية، وإنما قرر أن عددا عظيم  
جدا من الأصول الثلاثية تعد تنمية لأصول ثنائية، معظمها حكائي، وأن هذه  
التنمية قد تمت في معظم الحالات بطريقة أو أكثر من الطرق التي شرحناها<sup>(2)</sup>.

والطرق التي رأى أن الأصول اللغوية تمت بها:

- 1- تضعيف الحرف الثاني كما في دقّ رهزّ.
- 2- إضافة حرف علة إلى أول المادة ووسطها أو آخرها، كما هو في جب،  
حيث أصبحت وجب، وطاب من طب، وجرى من جر.
- 3- إضافة حرف من حروف الذلاقة إلى المادة الثنائية، هي الميم، والراء،  
والباء، والتون، والفاء.
- 4- إضافة أحد حروف الصغير وهي: السين، والصاد، والزاي.
- 5- إضافة حرف من أحرف الحلق.

#### 6- جرجي زيلان:

لا يختلف عن غيره من الثنائيين في تفسيره لنشأة اللغة، فكلهم يرى أن اللغة  
نشأت عن محاكاة الأصوات المسموعة، ثم تنوع هذا الأصل إلى فروع كثيرة،  
والإنسان في أول فطرته سمع صوت القطع مثلا فقلسه بمقطع (قط)، وجعل

(1) مجلة مجمع القاهرة 383/8 .

(2) المرجع السابق 133/11 .



بدل عما هو في لغتنا قطع أو كسر، ولكنه كان يدل به أيضا على كل ما يتعلق بالمقطع والمادة المقطوعة، واليد التي قطعت والأحوال التي قطعت فيها وما شاكل ذلك<sup>(1)</sup>.

ثم إن هذه المقاطع اعترها ما يعتري الأشياء من تطور «بالنحت والإبدال والقلب، وبالنمو، بالتفرع والتنوع إلى ألفاظ كثيرة مشتركة في المعنى الأصلي»<sup>(2)</sup>.

ومجمل كلامه في هذا الأمر أنه يرد معظم ألفاظ اللغة «إلى أصوات ثنائية (أحادية المقطع) تحاكي أصواتا طبيعية، تشتمل هذه الألفاظ على الاسم والفعل وما يشتق منهما»<sup>(3)</sup>، ثم يلتفت إلى القائلين بالأصول الثلاثية فيقول: «اللفويون يردون كلا من الاسم والفعل إلى أصول معظمها ثلاثية، وبعضها رباعية، ولا يرون هذه الأصول قابلة للرد إلى أقل من ذلك، وعدي أنها قابلة ولو بعد العناء»<sup>(4)</sup>.

وبعد أن قرر أن الثنائي هو الأسس الذي انطلقت منه الألفاظ في لغتنا العربية، أخذ يحدد مكان الحرف الزائد في الثلاثي على النحو التالي:

- 1- قد يكون المزيد في آخر الكلمة، كما في قط، قطع، قطب.
- 2- قد يكون في وسط الكلمة بين الحرفين الأصليين، كما في شلق من شق، و فرق من فق، و قرط من قط، و قرص من قص، و شرق من شق، و لحس و لسع و لهس من لس.
- 3- قد يكون في أول الكلمة نحو رفت من فت، و لهب من هب، و رفض من فض، و لمس من مس، و نذل من ذل.

(1) الفلسفة اللغوية ص 101 .

(2) المرجع السابق ص 141 .

(3) المرجع نفسه ص 98 .

(4) الفلسفة اللغوية ص 98 .

وقد رأى بعض المحدثين، أن هذه الأفعال أفعال بدائية تصل بأصوات طبيعية وتؤدي معاني فطرية كالقطع والقص والعصر<sup>(1)</sup>، وهذا ما صرح به جرحي زيدان.

غير أن كثيرا من الباحثين حاولوا التقليل من هذه النظرية، ذلك لأنها لا تزال في بداية البحث، والذين قالوا بها لم يبنوا أبحاثهم على أساس استقراء واسع، ولا يكفي لإثبات صحة هذه النظرية في لغة، عدد موادها لا ألفاظها، تريد على ثمانين ألفا، وهو عدد مواد لسان العرب لابن منظور، وصدقها في عشرات الأمثلة بل في مئات منها، كما أن البحث يجب أن يتناول اللغات السامية التي يفترض أنها تلتقى مع العربية في تلك المرحلة التاريخية البعيدة، ومثل هذا الاستقراء، أو البحث لم يحصل حتى الآن<sup>(2)</sup>، كما أن الأخذ بها عند بعضهم قد يؤدي إلى هدم القواعد والأسس التي قامت عليها اللغة، وهذا ما صرح به أحدهم في رده على الدومنيكي، حين قال: «ولا يعزب عن باله أن علم الصرف مبني على ثلاثية ألفاظ اللغة، فالقول بثنائيتها يقوض علم الصرف من أساسه، ويضطر حضرة الأب أن يقوم مقام البصريين والكوفيين في وضع علم جديد في الصرف، يقوم مقام القديم، ويرتكز على الأجرومية السريانية، فيذكر الأب فعل الأمر مثلا ليس (اقوم) بل كذا كذا مما لا يفهم إلا هو وحده<sup>(3)</sup>، ولست أرى في قولة الدومنيكي ما يقوض علم الصرف، فهو يجعلها «وسيلة للتأصل السابق طور التصريف»<sup>(4)</sup>.

ونحسب ابن جني من علماء اللغة الأول الذين مالوا إلى تقرير هذه الظاهرة اللغوية في نصوص واضحة، وقد لمسنا هذا من عرضه للنظريات اللغوية المشهورة، حيث أبدى تعاطفا واضحا مع الرأي القائل بأن اللغة نشأت من

(1) الاشتقاق ص 96 .

(2) لغة اللغة ص 1 .

(3) مجلة مجمع دمشق 311/27 .

(4) مجلة مجمع القاهرة 383/8 .

الأصوات المسموعة<sup>(1)</sup>، وإلا فهم يفسر قوله: «إن اللغات ترجع في أصولها إلى أصوات المسموعات التي - كما هو معلوم - تكون من صوتين اثنين فقط»، كما نجد عند ابن فارس إشارات إلى الجذر الثنائي، فمن يقرأ في معجمه «المقاييس» لا يشك في أنه من أصحاب هذا المذهب، على الرغم من أنه لم يُبدِ فيه رأيا صريحا.

ومن معتققي هذا المذهب من لغويي العربية مناحم بن يعقوب بن سيرين القرطبي، الذي عاصر نهضة لغوية بلغت ذروتها في ذلك الوقت في الشرق والغرب، فوضع معجما عبريا قام فيه بشرح الألفاظ العربية بعبارات عربية، مكتوبة بالحروف العبرية وقد صدر كل باب من أبوابه بالحديث عن خواص الحرف وما يدل عليه من المعاني الأساسية، وقرر أن لكل مادة ثلاثية حرفا أساسيا أو حرفين على الأكثر، وأن هذا الحرف أو هذين الحرفين يشير إلى المعنى الأساسي الذي تفهده المادة، وأنه ليس لباقى المادة إلا وظيفة تكميلية، وبخاصة أحرف العلة والنون واللام<sup>(2)</sup>.

ونحن وإن كنا نتفق مع هؤلاء الثنائيين فيما قرروه من ثنائية الأصول اللغوية، فإننا لانرى رأيهم فيما ينادون به من دعوة إلى تفويض المعاجم العربية القديمة، ذلك الصرح الشامخ، الذي توارث السلف رعايته والعناية به جيلا بعد جيل، وإنشاء معجم جديد على أساس من الثنائية، وهذا ما صرح به الدومنيكي عندما رأى أن القائل بالثنائية «يحصص عمله في المعجمية»<sup>(3)</sup>.

وكل ما نقرره أن الثنائية يمكن اعتبارها الوسيلة للتأصل السابق طور التصريف، أما تكوين معاجم جديدة على أساسها، فهذا لاسبيل إلى إقراره، ذلك أن كثيرا من الكلمات التي يفترض أنها نشأت عن أصل ثنائي بعدت

(1) الخصائص 1/ 46 .

(2) مجلة مجمع القاهرة 11/ 113 .

(3) مجلة مجمع القاهرة 8/ 383 .

الشفقة بينها وبين أصولها، وأصبح من العسير ملاحظة العلاقة بينهما، الأمر الذي يجعل هؤلاء المعجميين الحدد يتكبدون الصعاب في سبيل إرجاع كثير من الكلمات حيناً، والتكلف أحياناً أخرى.



## الفصل الثالث

### دلالة الأصوات الهمجية وما في حكمها

أولاً: دلالة الأصوات الهمجية .

أ- الصوت اللغوي

ب- أصوات العربية:

1- مخارجها 2- صفاتها

3- أنواعها 4- دلالاتها:

أ- دلالة الصوت مفردا

ب- دلالة الصوت مركبا

5- إبدالها ( تناوبها ) الإبدال اللغوي

ثانياً: دلالة الحركات

أ- دلالة حركات البنية.

ب- دلالة حركات الإعراب.

ثالثاً: دلالة النبر والتنغيم

أ- النبر. ب- التنغيم.



## أولاً - دلالة الأصوات الهجائية

### أد الصوت اللغوي:

وهو الأثر السمعي الحاصل من احتكاك الهواء بنقطة ما من نقاط الجهاز الصوتي عندما يحدث في هذه النقطة انسداد كامل أو ناقص يجمع الهواء الخارج من الحرف من حرية مرور<sup>(1)</sup>، ويحدث الانسداد التام عند النطق ببعض الأصوات مثل: الباء والتاء، والكاف، والقاف، فسمماها اللغويون أصواتاً شديدة، أو انفجارية، أو وقفية، ويحدث انسداد جزئي عند النطق ببعضها الآخر مثل السين والزاي ولعين، فسمى اللغويون بعضها رخوا والبعض الآخر بين الشدة والرخاوة.

والتعريف السابق يكشف الجوانب المتعددة للصوت اللغوي، ومن أهمها: الجانب العضوي الفسيولوجي (Physiological)، والجانب الفيزيائي (Physical)، والجانب السمعي (Auditory)، ويتصل الأول منها بأعضاء النطق وأوضاعها وحرركاتها، أما الثاني فإنه يتصل بالآثار السمعية التي تظهر في الهواء في صورة ذبذبات صوتية، ويتصل الثالث بإدراك أذن السامع لهذه الذبذبات وتحليلها.

والصوت اللغوي بهذا المعنى هو موضوع علم الأصوات (Phonatics). ولست هنا بصدد مناقشة هذا الموضوع، فالعلماء قد تعرضوا له مذ أخذوا يضعون الضوابط التي يعرفون بها جيد الكلام من رديقه، وفي كتب سيويه وابن جني وعلماء القراءات وغيرهم من علماء اللغة كل الغنى، كما أن هذا البحث لم تخصصه لمناقشة الأصوات اللغوية من حيث هي أصوات، ولكن من

---

(1) المحيط في أصوات العربية ونحوها ومصرها ص 13، وينظر كذلك مناهج البحث في اللغة ص 67، و«اللغة» ص 43.



حيث دلالة هذه الأصوات، أي أن مطلبنا هو القيمة الدلالية للصوت، وليس الصوت في حد ذاته، غير أنه لما كانت مناقشة دلالة الأصوات لا تنأى دون معرفة تامة بمخارجها وصفاتها فقد رأينا تصدير هذا الفصل بشيء يسير عنها، حتى نتمكن من الرجوع إليه عند الحاجة.

وقبل أن نعرض للأصوات، ينبغي أن نقف قليلاً عند جهاز سماه اللغويون بـجهاز النطق، أو جهاز الصوت (Vocal Tract) وهو مجموع أعضاء النطق (organs of speech) المستقرة في الصدر، والعنق، والرأس مهدين أهم أعضائه، وما يعد منها نواطق سلبية في إحداث أصوات العرية. ينظر شكل 2.

- 1) الرئتان: وتقومان بتزويد جهاز النطق بتيار الهواء المتحرك.
  - 2) القصبة الهوائية: ومهمتها إكساب الهواء خصوصية الصوت.
  - 3) الحنجرة: النطق بالصوتين المهمزة والهاء.
  - 4) الحبلان الصوتيان: ويكسبان الصوت رنين الجهر.
  - 5) الحلق: النطق بالصوتين الحاء والعين.
  - 6) اللهاة: النطق بصوت القاف.
  - 7) الطبق: النطق بالكاف والحاء ولغين.
  - 8) الغار: النطق بالشين واجيم والياء.
  - 9) اللثة: النطق بالنون واللام والراء.
  - 10) الأسنان واللثة: النطق بأصوات: التاء والطاء والذال والضاد والسين والصاد والزاي.
  - 11) الأسنان: النطق بأصوات الثاء والذال والظاء.
  - 12) الشفة السفلى مع الأسنان العليا: النطق بصوت الفاء.
  - 13) الشفتان: النطق بأصوات الباء والميم والواو.
- تحويل الأنف وهو يكسب الأصوات خصوصية الغنة اللازمة (الميم والنون).



## ب ـ الأصوات العربية:

تعد الأصوات في كل اللغات هي الأساس لكلامها المركب، والركيزة في تنويع الأداء، وتتميز هذه الأصوات بعضها عن بعض في جميع اللغات بعاملين رئيسيين هما<sup>(1)</sup>:

(1) نقطة التقاء طرفين من أعضاء النطق (الناطق السلبي، والناطق الإيجابي) ليمر الهواء بينهما وهو ما يصطلح عليه بمخارج الأصوات (Point of articulation).

(2) كيفية حدوث هذا الالتقاء، وهو ما يعرف بصفات الأصوات (articulation Manner). وفيما يلي بيان لهدين العاملين:

1- مخارج الأصوات أو محابسها: وهي المواضع التي يتجس عندها الهواء أو يضيق مجراه عند النطق بالصوت<sup>(2)</sup>.

والمخارج في العربية هي:

- (1) الشفتان: ويوصف الصوت الصادر منهما بأنه شفوي.
- (2) الأسنان العليا والشفة السفلى: ويوصف الصوت الصادر منها بأنه شفوي أسناني.
- (3) الأسنان العليا والسفلى ودلق اللسان: ويوصف الصوت الصادر منها بأنه أسناني.
- (4) الأسنان العليا أو السفلى واللثة وأسلة اللسان: ويوصف الصوت الصادر منها بأنه أسناني لثوي.
- (5) اللثة ودلق اللسان: ويوصف الصوت الصادر منها بأنه لثوي.

---

(1) الأصوات ووظائفها ص 4 و 14.

(2) المرجع السابق ص 45.

- 6) الغار ومقدمة اللسان: ويوصف الصوت الصادر منهما بأنه غاري.
- 7) الطبق ومؤخرة اللسان: ويوصف الصوت الصادر منهما بأنه طبقي.
- 8) اللهاة ومؤخرة اللسان: ويوصف الصوت الصادر منهما بأنه لهوي.
- 9) الحلق وأصل اللسان: ويوصف الصوت الصادر منهما بأنه حلقي.
- 10) الحنجرة والحبال الصوتيان: ويوصف الصوت الصادر منهما بأنه حنجري.

2. صفات الأصوات: وتعرف بأنها الكيفية التي يتم بها جس وإطلاق تيار الهواء في جهاز النطق، وتحدد أسلوباً لتصنيف أصوات الكلام. والتصنيفات الرئيسة هي:

Stop - Mute - Occlusive - Plosive	شديد (انفجاري) وقعي:
Nasal	أغن (أنفي):
Fricative - Spirant - Close Approximant	رخو (احتكاكي):
Lateral	جانبي (منحرف):
Affricate	مركب:
Vowel	صائت (حركة - علة - مد):
Trill-Rolled	تكراري (مكرر):
Semi Vowel	نصف حركة (نصف علة):

وكما هو ملاحظ فإن هذا التعريف أغفل صفة يوصف بها صوت العين، وهي شبه الرخاوة، (التوسط)، ولعل الاصطلاح الأوروبي (Approximant) أنسب للإطلاق عليها، وهذا ما قرره اللغوي كاتفورد (J catford)، كما أنه أغفل خصائص كان يعدها لغويو العربية من الصفات؛ كالجهر، والهمس، والانفتاح، والإطباق، وفيما يلي تعريف بهذه الصفات:

- 1) الشديد أو الانفجاري أو الوقفي: يحدث الصوت المتصف بهذه الصفة عند الالتحام بين عضوين من أعضاء النطق بحيث لا يسمح للهواء بالمرور

إلا بعد انفصال هذين العضوين اتصالاً فجائياً، فينبفع الهواء محدثاً صوتاً انفجارياً<sup>(1)</sup>.

(2) الاحتكاكي أو الرخو: بضيق مجرى الهواء الخارج من الرئتين في موضع من المراضع، بحيث يحدث نوعاً من احقيف تختلف نسبته تبعاً لنسبة ضيق المجرى، فيتكون الصوت الاحتكاكي أو الرخو<sup>(2)</sup>.

(3) الأظن أو الأنفي: ويحدث عند انسداد الأنف في منطقة الفم، مع ترك المجرى الأنفي مفتوحاً لخروج الهواء<sup>(3)</sup>.

(4) المنحرف أو الجانبي: ويحدث عند التصاق إحدى حافتي اللسان بالحنك الأعلى، بحيث توجد عقبة في وسط الفم تمنع مرور الهواء منه، مع ترك منفذ لهذا الهواء من جانبي الفم أو من أحدهما<sup>(4)</sup>.

(5) المكور (التكراوي): ويحدث عند انسداد كامل لفترة زمنية قصيرة يعقبه انفتاح فانسداد عدة مرات<sup>(5)</sup>، وذلك بأن يطرق ذلق اللسان عدة طرقاً.

(6) نصف الصائت: ويوصف به ذلك الصوت الذي تبدأ أعضاء النطق في النطق به من منطقة حركة من حركات، ثم تتقل بسرعة ملحوظة من هذه المنطقة إلى منطقة حركة أخرى، ولأجل هذا الانتقال أو الانزلاق وكذلك لقصره وقلة وضوحه في السمع عند قياسه بالحركات التامة عُذَّ نصف صائت أو نصف حركة. وفي العربية صوتان من هذا النوع هما الواو والياء<sup>(6)</sup>.

(1) المحيط 15/1، الأصوات اللغوية الأنجلو مصرية ص 23.

(2) المرجعان السابقان وكذلك الصفحتان.

(3) المرجعان السابقان وكذلك الصفحتان.

(4) المحيط 76/1 و77.

(5) المرجع السابق ص 16.

(6) علم اللغة للسعران ص 196.

(7) المركب: ويحدث عند ارتفاع مقدم اللسان تجاه مؤخر اللثة ومقدم الحنك حتى يتصل بهما، محتجزاً وراءه الهواء الخارج من الرئتين ثم بدلاً من أن يفصل عنها فجأة كما في نطق الأصوات الانفجارية يتم الانفصال ببطء فيعطي الفرصة للهواء بعد الانفجار أن يحتك بالأعضاء المتباعدة احتكاكاً شبيهاً بما يسمع من صوت الجسيم الشامية<sup>(1)</sup>، ويسميه بعض اللغويين (الترأخي).

(8) الصائت (أو الحركة): وهو صوت ينشأ عن اهتزاز الوترين دون حدوث انسداد في أي جزء من أجزاء الجهاز الصوتي، ومن هذا النوع في العربية أصوات الفتحة والضمة والكسرة والألف والياء والواو الطوال<sup>(2)</sup>.

(9) الجهر: تنقبض فتحة المزمار، غير أنها تظل تسمح بمرور الهواء خلالها، وعند مروره يحتك بالوترين بعنف فيهزهما عدداً من الهزات، تكثر أو تقل بحسب شدة توترهما أو ضعفه<sup>(3)</sup>.

(10) الهمس: ينفرج الوتران مفسحين مجالا للهواء أن يمر خلالها دون أن يواجه أي اعتراض<sup>(4)</sup>.

(11) الإطباق والانفتاح: ويُسمى الأول التفخيم، وهو انحصار الصوت بين اللسان وما يحاذيه من الحنك نتيجة لارتفاع مؤخر اللسان نحو أقصى الحنك الأعلى في شكل تقعر على هيئة ملعقة، بينما يكون طرفه ملتصقاً مع جزء آخر من أجزاء الفم مشكلاً مخرجاً من المخارج الصوتية<sup>(5)</sup>، أما الثاني فهو على العكس منه، وأصوات الأول في العربية أربعة هي: الصاد والضاد والطاء والظاء، وغيرها أصوات متفتحة.

(1) مناهج البحث في اللغة ص 132.

(2) المحيط ص 14.

(3) الأسرار ص 20، والوجيز في فقه اللغة ص 143.

(4) علم اللغة للسرمان ص 146.

(5) المحيط 71/1.

### 3 أنواع الأصوات اللغوية:

يمكن تصنيف الأصوات اللغوية في نوعين:

الأول: الصوائت (أصوات اللين أو الأصوات الطليقة) Vowels: وهي الأصوات التي يجرى معها الهواء طليقا لا يعترض طريقه شيء حتى يخرج من الفم، وهي الفتحة والضمة والكسرة، وتعرف بالحركات القصيرة، وما تولد عنها الألف والواو والياء، وتعرف بالحركات الطويلة.

النوع الثاني: الصوامت (الأصوات الساكنة أو الحبيسة) Consonants: وهي التي يحدث عند النطق بها انسداد جزئى أو كلى في موضع من جهاز النطق، وهذه الأصوات هي:

(1) الهمزة: صوت حنجري شديد مهموس منفتح، غير أن بعض اللغويين رأى أنها صوت ليس بالجهور ولا بالمهموس، لأن فتحة المزمار معها مغلقة إغلاقا تاما فلا تسمح لها بلهبة الرترين الصوتيين ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلا حين تنفجر فتحة المزمار ذلك الانفراج الفجائي الذي يتج الهمزة<sup>(1)</sup>.

(2) الهاء: صوت حنجري، رخو مهموس منفتح.

(3) الحاء: صوت حلقى، رخو مهموس منفتح.

(4) العين: وهو التطير المجهور للحاء، غير أن الحاء رخو، والعين شبه رخو.

(5) الخاء: صوت طبقي، رخو مهموس منفتح.

(6) الغين: صوت طبقي، رخو مجهور منفتح.

(7) الكاف: صوت طبقي، شديد مهموس منفتح.

(8) القاف: صوت لهوي، شديد مهموس منفتح.

(9) الشين: صوت غاري، رخو مهموس منفتح.

---

(1) الأصوات اللغوية ص 89.

(10) الجيم: صوت مركب (متراخ)، مجهور منفتح.

(11) الواء: صوت غاري، متوسط مجهور نصف صائت منفتح .

(12) النون: صوت لثوي، جانبي مجهور منفتح.

(13) اللام: صوت لثوي، جانبي مجهور منفتح.

(14) الراء: صوت لثوي، تكراري مجهور منفتح.

(15) الئاء: صوت أسناني، لثوي شديد مهموس منفتح.

(16) الطاء: صوت أسناني لثوي، شديد مهموس مطبق.

(17) الدال: صوت أسناني لثوي، شديد مجهور منفتح.

(18) الضاد: صوت أسناني لثوي، شليد مجهور مطبق.

(19) السين: صوت أسناني لثوي، رخو مهموس منفتح.

(20) الصاد: صوت أسناني لثوي، رخو مهموس مطبق.

(21) الزاي: صوت أسناني لثوي، رخو مجهور منفتح.

(22) الئاء: صوت أسناني، رخو مهموس منفتح.

(23) الذال: صوت أسناني، رخو مجهور منفتح.

(24) الفطاء: صوت أسناني، رخو مجهور مطبق.

(25) الفاء: صوت شفوي أسناني، مهموس منفتح.

(26) الباء: صوت شفوي، شديد مجهور منفتح.

(27) الميم: صوت شفوي أنفي مجهور منفتح.

(28) الواو: صوت شفوي نصف حركة، مجهور منفتح.

#### 4- دلالاتها:

#### أ- دلالة الصوت مفردا:

إذا كان موضوع مناسبة الأصوات المسموعة لمعانيها قد لقي القبول من قبل عدد كبير من العلماء والفلاسفة في القديم والحديث فإن هذا الموضوع، وهو



مناسبة الأصوات الهجائية لمعانيها كان على العكس منه تماماً، كثيراً ما كانوا العلماء يهملونه ويتجاهلونه.

ويقوم هذا الموضوع في أكمل صورته على أن هناك مناسبة بين الصوت والمعنى، أي أن كل صوت من الأصوات الهجائية يناسب حالة من الحالات لا يكاد يخالفها في شيء، وإن خالفها فمرجع ذلك عوامل التطور المختلفة التي نعثر على اللغات.

وقد عارضه علماء لا اعتقادهم أن الأصوات لا تحمل معاني في ذاتها، ذلك أن هذه المعاني لا يحددها عامل واحد بل تشترك فيه عدة عوامل لعل أشهرها الظروف التي تحيط بالكلام، وهو ما يعرف بـ (Context Of Situation) وهذا الرأي يتفق كثيراً مع الواقع اللغوي لكثير من اللغات، غير أن لغويي العربية وهم يتفحصونها وجدوا فيها عدة خصائص لا توجد في كثير من اللغات التي عرفوها، من ذلك ظاهرة الإعراب و استيعاب أصواتها للجملة الجهاز المعروف بجهاز النطق، إذ أن الأصوات موزعة عليه وفق نظام عاية في الأحكام، شهد به كثير من لغويي الأمم الأخرى، الأمر الذي دفعهم إلى مزيد من البحث و الاستقصاء فكان أن التفتوا إلى الأصوات اللغوية يلتصقون الصلة بينها و بين معانيها.

ولعل أشمل دراسة وأوفاهها في هذا الجانب تلك الدراسة التي قام بها أبو الفتح عثمان بن جني حيث عقد في خصائصه باين؛ أولهما عنوانه «تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني»، وثانيهما «إساس الألفاظ أشباه المعاني» تعرض فيهما من ضمن ما تعرض إلى أصوات العربية وما يمكن أن يكون لها من قيم دلالية يستطيع القارئ أو السامع معرفة ما توحى به من خلال نطقها، مرجعاً ذلك إلى خصيصة الصوت نفسه لا إلى قوة سحرية تعمل عملها في إظهار المعنى.

من ذلك الصوتان (ضم) يفيدان مطلق المضغ، وهذا المعنى متحقق فيهما لكونها حكاية لصوت الماضغ، ولكن بقي تحديد نوع الأكل أو المضغ فقال: «خضم وقضم، فالخضم لأكل الرطب كالبطيخ والقضاء وما كان نحوهما من

لما كور الرطب، والقسم لنصب اليابس، نحو: قضمت الدابة شعيرها، وفي الخير: «قد يدرك الخضم بالقضم» أي يدرك الرخاء بالشدة واللين بالشفط<sup>(1)</sup>، وهكذا تتضح القيمة التعبيرية للصوت المستوحاة من خصائص الصوت نفسه، فالقاف والحاء يقتربان في المخرج، فالأول لهوي والثاني طبقي، وكلاهما مهموس، غير أن القاف شديد والحاء رخو، والشدة والرخاوة هما اللتان حددتا المعنى. وعلى هذا فإن الصوت الشديد يستخدم في التعبير عن أمور شديدة والرخو عن أمور لينّة، فهل هذه القاعدة مطّردة في أصوات العربية جميعها أو لا ؟

تكاد جميع الأصوات التي مثل بها تتفق مع القاعدة، من ذلك قولهم: «سَدَّ وصَدَّ، فالسَدُّ دون الصَدِّ، لأن السد للباب يسد والمنظرة ونحوها، والصد جانب الجبل والوادي والشعب، وهذا أقوى من السد الذي قد يكون لثقب الكوز ورأس القارورة ونحو ذلك»<sup>(2)</sup>، والسين والصاد مخرجهما واحد، وكذلك يتفقان في صفتين وهما الرخاوة والهمس، فكلاهما رخو وكلاهما مهموس، غير أن الصاد مطبق والسين منفتح والإطباق أشد من الانفتاح.

ولعلنا لاحظنا أن الأمثلة التي وردت جاءت الأصوات المعبرة فيها في أول الكلمة فماذا عن أوسطها ؟ يقول ابن جني: «القسم والقضم، فالقضم أقوى فعلا من القسم؛ لأن القسم يكون معه الدق، وقد يقسم بين الشيتين فلا ينكأ أحدهما، فلذلك خصت بالأقوى الصاد، وبالأضعف السين»<sup>(3)</sup>، ومن ذلك «الوسيلة والوصيلة، والصاد أقوى من السين لما فيها من الاستعلاء»<sup>(4)</sup>، وقد تقدم وصف هذين الصوتين، ومعنى الكلمتين أن «الوسيلة أقوى من الوصلة، وذلك أن التوصل ليس له عظمة الوصل والصلة بل الصلة أصلها من اتصال

(1) الخصائص 157/2.

(2) الخصائص 161/2.

(3) الخصائص 161/2.

(4) الخصائص 160/2.

الشيء بالشيء ومماسته له وكونه في أكثر الأحوال بعضا له كاتصال أعضاء الإنسان وهي أبعاضه ونحو ذلك، والتوسل معى يضعف ويصغر أن يكون المتوسل جزءا أو كاجزاء من المتوسل إليه وهذا واضح، فجعلوا الصاد لقوتها للمعنى الأقوى، والسين لضعفها للمعنى «الضعف»<sup>(1)</sup>.

ومن دلالة الأصوات في آخر الكلمة «فَرَّتَ الدَّمُ وقرَدَ الشيء وتقرَد، وقمرط يقرط»، فالتاء أخفت الثلاثة فاستعملوها في الدم إذا جف لأنه قصـ ومستخف في الحس على الفردد الذي هو التباك (الأكمة المحددة الرأس) في الأرض ونحوها، وجعلوا الطاء وهي أعلى الثلاثة صوتا للقرط (نوع من الكرات).

ولعل أطرف ما تنهي به هذه الوقفة مع ابن جني تلك الملاحظة التي لا تخلو من طرافة وتُعد نظراً، وهي أن الدال والتاء والطاء والراء واللام «إذا ما زجتهن الفاء على التقديم والتأخير فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنها للوهن والضعف ونحوهما»<sup>(2)</sup>، ومثل لذلك بعدة كلمات منها: «الدالف للشيخ الضعيف والشيء التالف والطلاق، والظليف المحان وليست له عصمة الشين، والظنف لما أشرف خارجا عن البناء وهو إلى الضعف لأنه ليست له قوة الراكب الأساس والأصل»<sup>(3)</sup>.

وقد أوحى هذه الفكرة التي تجلت عند ابن جني إلى بعض الباحثين في هذا العصر بما يشبه النظرية، فخرجوا على الناس عبداً مفاده (القيمة التعبيرية للصور في الألفاظ العربية) وبأتي في مقدمة هؤلاء أحمد فارس الشدياق، الذي ناقشها في مؤلف مستقل أطلق عليه «متنهي العجب في خصائص لغة العرب»، كما كان يعرض لها في مواضع كثيرة في مؤلفاته الأخرى، والتي من أهمها «سر الليالي في القلب والإبدال» و«الساق على الساق» إلا أن المؤلف الأول ذا

(1) المرجع نفسه 160/2.

(2) الخصائص 166/2.

(3) الخصائص 166/2.

الصلة بموضوعنا لم يصلنا، حيث قيل إنه حرق فيما حرق من أثاث عندما التهمت النار بيت المؤلف، وما وصل منه كان مبنوثا في ثياب كتبه الأخرى أو ما أورده بعض من ترجموا له.

وكان العقاد وعبد الله العلايلي يريان رأي الشدياق في مناسبة أصوات العربية للمعاني، وقد دفعت ملاحظات الأول بعض معاصريه إلى المزيد من البحث والتقصي في هذا الطريق، خلص في نهايته إلى تأكيد تسك الملاحظات، مصيفا أصواتا جديدة لم يلاحظ العقاد من قبل مناسبتها للمعنى، يقول أحدهم: «قد تنبته بطول المراجعة إلى أن حرف الفاء هو نقيض الغين بدلالته على الإبانة والوضوح: فتح، فرح، فلق، فجر، فسر، إلخ وأن حرف الضاد خص بالشوم يسم حبين كل لفظة بمكرهة لا يكاد يسلم منها اسم أو فعل، وبعبكسه احاء التي تحتكر أشرف المعاني وأقواها: حب، حق، حرية»<sup>(1)</sup>.

ولم يترك العقاد أمر مكان الأصوات الموحية مبهما فأوضح أن القيمة الدلالية لا تتحقق كيفما اتفق في جميع الأصوات وحيثما كانت، فهناك أصوات لا نستطيع ملاحظة هذه الخصيصة فيها إلا إذا كانت واقعة في أول الكلمة فقط، وأصوات أخرى لا نلاحظ فيها إلا إذا كانت آخر الكلمة، فمن ذلك (الحاء) التي «تصور معنى السعة بلفظها ووقعها في السمع، ولكن على حسب موضعها من الكلمة ومصاحبة ذلك الموضوع للدلالة الصوتية، وليست دلالتها هذه مصاحبة للفظها، حيث كانت من أوائل الكلمات أو أوسطها، فالحكائية الصوتية واضحة في الدلالة على السعة حيث يلفظ القم بكلمات الارتياح والسباح، والفلاح والتناحر، والفصاحة والسماحة، والفرح والمرح، والصفح والفتح، والتسبيح والترويح، وما جرى مجراها في دلالة نطق على الراحة»<sup>(2)</sup>.

فهل لنا بعد هذا أن نقرر أن للصوت في العربية قيمة دلالية؟ وأن الكلمة

(1) أشات مجتمعات ص 43.

(2) أشات مجتمعات ص 45.

الثلاثية تعبر عن معنى هو ملئقي معاني أصواتها الثلاثة تنبئة لانتلافها ومزجها؟ كأن نقول مثلاً إن (حرق) يحصل معناها من تلاقى معاني أصواتها، فالحاء تدل على السعة والراء تدل على التكرار والاستمرار في الحدث، والفاء تدل على الاصطدام والشدة، والمعنى الإجمالي الحاصل من اجتماع المعاني الجزئية للأصوات هو مفهوم مادة (حرق).

لاشك أن عدداً كبيراً من أصوات العربية يمكن ملاحظة ارتباطها بمعان معينة، وقد جاءت مركبة في نظم الكلام، وفي ما جاء به الباحثون من شواهد على هذه الظاهرة الدليل الأقوى على ذلك، على الرغم من أنها لم تشمل ألفاظ العربية جميعها، ولكنها يصح أن تكون طريقاً يبغي أن يشق، وبإيا يجب أن يمتح، ذلك أن متابعة البحث والاستقصاء في هذا الطريق سيؤدي إلى نتائج عظيمة في تاريخ الكلمة العربية، كما أنه سيؤدي إلى نظرات عميقة في تراكيبها.

وفيما يلي عرض لتلك النتائج التي حققها اللغويون من استقصائهم للقيمة الدلالية للصوت مفرداً، وما استدركناه عليهم:

1) التاء: ويدل على القطع إذا جاء ثاني الكلمة<sup>(1)</sup> نحو: بت، بتر، بلك، حتّ (الورق عن الشجر سقط)، التفت (الموت) الأمر أوجبه، ختم (الشيء أنهاه)، حنن (الصبي قطع قلبه)، رقع (الماشية رعت في خصب)، رتب (الشيء أنبته)، ستر (الشيء غطاه)، شتان (اسم فعل بمعنى بُعد).

وللتاء وظيفة صرفية تنحلي فيما يسمى (تاء الافتعال) حيث تقيّد اكتساب الفاعل للحدث فيعد فاعلاً ومفعولاً به في آن واحد، وهو ما يطلق عليه في علم اللغة (Reflexive) من ذلك:

باع (لغيره) ابتاع (لنفسه).

---

(1) دقائق العربية ص 17.

شرى (لغيره) اشترى (لنفسه).

كال (لغيره) اكال (لنفسه).

(2) القاء: إذا جاء ثاني الكلمة يدل على الانتشار والتفريق<sup>(1)</sup> نحو: بث الخبر نشره، بثق (النهر جعل مائه ينفجر على ما حوله)، أنخن (في العدر بالغ في ضربة وقتلته)، أنرى (كثر ماله).

(3) الحاء: ويدل في غالب أمره إذا كان آخر الكلمة على السعة والانبساط<sup>(2)</sup> نحو: ارتباح والسماح، والفلاح، والنجاح، المراح، الانبطاح، البوح (انتشار السر) المزاح، الفرح، الربح، الساحة، الصحيفة.

(4) الخاء: ويدل في أكثر أحواله على الضعة والهبوط إذا كان في أول الكلمة نحو: خرب، خاب، ختر، حمى، خسر، خضع، خس، حمض، خدم، خاف، خشم، خان، خبا (النار أو الحرب أو الحدة محدث)، خبث (صيره خبيثا)، الخيل (الجنون وفساد العقل)، الخبيث (دو الخبيث)، الخشال (اخضاع)، الخديعة (المكر، الحيلة)، خذل يخذل (تخلى عن مساعدته)، خرف (فسد عقله)، خرق (الثوب مزقه)، خصف (الأرض غارت)، وكذلك (القمر ذهب نوره)، خشن (الشيء صار قاسيا).

(5) الدال: ويصاحبه غالبا معنى اللين والنعومة<sup>(3)</sup> نحو: دبغ (الجلد عاجله ببعض المواد الكيماوية)، دمث (لانت أخلاقه)، دمع (العين سال دمعها).

(6) الذال: ويدل على القطع، إذا وقع حرفا ثانيا للكلمة<sup>(4)</sup> نحو: أذى (ألحق به الأذى)، أذاع (السر نشره)، أذاق (الشيء جعله ينوقه)، أذكى (النار أوقدها)، أذل (صيره ذليلا)، أذنب (ارتكب ذنبا)، بنأ (فحش كلامه)، بذخ

(1) دقائق العربية ص 17.

(2) أشعات مجتمعات ص 45، والأندلس اللغوية ص 42.

(3) الألفاظ اللغوية ص 42.

(4) دقائق العربية ص 17.

(الجبل ارتفع كثيرا)، نذر (الحب ألقاه في الأرض متفرقا)، بذل الشيء (عطاه مختارا طيب النفس)، حذف (الشيء أسقطه)، حذق (العمل مارسه حتى مهر فيه وأتقنه)، نذر (أوجب على نفسه ما ليس واجبا)، نذل (خس وحقر).

7) الرء: ويدل على التكرار وديمومة الحدث<sup>(1)</sup> في أكثر أحواله كيفما كان موقعه في الكلمة، من ذلك: حرّ، رجّ، مرّ، درّ، قرّ، قرّ، رعى، رسا، سرى، رمى، قرع، ربح، رفض، مرج، مرجح، مرض، مرمى، مرن، عرك، عرق، الرأفة، الرثة (وهي عيب من عيوب الطق) رقرق، رقص، رقع، رقى، ركذ، ركض، رث، (الثوب بلى)، رجح (الشيء ثقل)، رجف (اليد ارتعشت من البرد، والأرض زلزلت)، رجم (رماها بالحجارة)، رحل (البلد تركه إلى غيره)، رخص (الشيء لان ونعم) وكذلك السعر، ردع (كفه عن الشر).

8) السين: ويدل على اللبونة والسهولة والنقص في أكثر أحواله كيفما كان موقعه في الكلمة نحو<sup>(2)</sup>: خس، خسر، خصف، كسف، كسر، تعس، سهل، سرق، سلم، سأل، سار، ساب، ساح، ساق، سحب، ساعد، سما، سعد، سكن، سلف، سعى، سالم، سارم، ساهل، ساوى، ساهم، سمع، سرح، لمس، ملس، غرس، سلس.

9) الغين: ويدل على الاستتار والغيبة والخفاء إذا كان في أول الكلمة: غاب، غار (اختفى)، غاض، الغيس (الظلمة)، الغيش (بقية الليل)، غن، غبا (لم يمتن بالشيء)، الغبي (الذي به غفلة)، غتا (علط)، غشى (حيث)، الغدر، الغرب (البعد)، غرس، غرق، الغسق، غش، غشى، غص، غضب، غض، غطى، غطش، غط، غطا (الشيء ستره)، غفر، غفل، الغلس، غلاف، غلق، غمط، الغمّ، غمس، غمر، غاص، غال، غاط (بمعنى دخل وغاب)، الغيظ، الغيم، الغيب (الظلمة)، غرز، غنّج.

(1) منه اللغة لمحمد المبارك ص 101.

(2) منه اللغة لمحمد المبارك ص 101.

10) الفاء: وأغلب أحواله للدلالة على الإيابة والوضوح إذا وقع في أول الكلمة<sup>(1)</sup> مثل: فتح، فضح، فرح، فلق، فجر، فسر، فاح، فوق، فاضر، فلت، فلح، فاز، فقه، فهم، فقس، فش، فشا، فلح، فقم، فقه، فك، فلا (القبي والمهر عزله).

11) القاف: ويدل على الاصطدام والانفصال والقطع<sup>(2)</sup>، كيفما كان موقعه في الكلمة نحو: قل، قبح، قبر، قبض، قبع (في منزله انزوى واستتر) قاتل، قحم (في الأمر رمى بنفسه فيه فجأة بلا روية أو تفكير)، قذ (الشيء قطعه)، قذع (في عرضه طعن)، قضى (بين الخصمين حكم وفصل)، قطر (الماء أو غيره أساله)، عقر، رقم، عقم، دق، طق، عقّ، شقّ، شقى (خرج على القانون والعرف)، غرق (غار في الماء)، فلق (الشيء شقه). سبق (إلى الأمر تقدمه).

12) الكاف: ويدل على التمكن في الشيء، في أغلب أحواله كيفما كان موقعه في الكلمة من ذلك: كتّ (الإناء قلبه على رأسه)، كبّ (لم يخرج غيطه من جوفه)، كح (الدابة باللحم جذبها)، كبر (بالسن كال أكبر)، كبر (في المقام علا وشرف)، كبل (الأسير قيده)، كتم (الشيء أخفاه).

14) الميم: ويدل على الانقطاع والاستتصال<sup>(3)</sup>، في أكثر أحواله إذا كان في آخر الكلمة نحو: الحتم، الحسم، الحزم، الحطم، الحتم، الكسم، العزم، الفصم، الفصم، القطم، اللطم.

15) النون: ويدل في أكثر أحواله على الظهور كيفما كان موقعه في الكلمة<sup>(4)</sup>، من ذلك: نبج، نبغ، نبغ، نصر، نصع، نصح، ناقش، نهض، نبأ،

(1) أشبات مجتمعات ص 45 .

(2) فقه اللغة لمحمد المبارك ص 102.

(3) أشبات مجتمعات ص 45.

(4) الألفاظ اللغوية ص 42.



ناوش، نبت، نبس، نبض، نبر، نى، شر، تنف، نسف، نحف، نطق، ناجز، نبج،  
نبه، نشر، نما، نزع، نجم، نشأ، حسن، س، من، ون، ظن، منح، منع، حنق،  
حنع، رنج، سنج، سند، صنع، صنع، دن.

وتأسيساً على ما تقدم فإنه يمكننا الإجابة عن سؤالين كنا قد صبرنا بهما  
مناقشتنا للقيمة الدلالية للصوت مفرداً أولهما: مدى اطراد مناسبة الأصوات  
للمعاني بحيث تشمل جميع أصوات العربية؟ وثانيهما: مدى حصول المعنى  
الإجمالي من اجتماع معان جزئية لعدد من الأصوات مكونة لكلمة واحدة؟

أقول: إن النتائج التي يمكن استخلاصها من الاستقراء السابق، على الرغم  
من عدم شموله جميع أصوات العربية، تؤكد أن للصوت في اللغة العربية قيمة  
دلالية مستمدة من طبيعة الصوت نفسه، فالأحداث الشديدة تناسبها أصوات  
شديدة، وعلى العكس منها الأحداث السهلة، حيث تناسبها أصوات غير  
شديدة.

بيد أن كثيراً من الأصوات لا تكون معبرة كيفما كانت في الكلمة، فقد  
تكون في أولها وقد تكون في وسطها، وقد تكون في آخرها.

أما تحقق اجتماع المعاني الجزئية فمرجعه إلى مواضع تلك الأصوات في  
الكلمة، فإذا تكونت كلمة من أصوات مختلفة المواضع، فلا شك أن معناها  
العام يكون حاصل جمع تلك المعاني الجزئية، فمثلاً كلمة (كتم) معناها  
المعجمي ضد الإعلان (يقال: كَتَمَ فلانُ السِّرَّ: أخفاه)، فالكاف تدل على  
التمكن أينما وقعت، والثاء تحمل معنى القطع إذا كانت ثاني الكلمة، والميم  
تحمل معنى القطع والاستئصال، إذا وقعت في آخر الكلمة، ولست أرى في  
الكتمان إلا معنى إجمالي لتلك المعاني الجزئية، ففيه تمكن لأنه لا يكون سرا إلا  
إذا كان متمكناً عند صاحبه، وفيه قطع لانقطاعه عن الآخرين، وكذلك فيه  
استئصال.

ومثل هذا كلمة (كتم) ومعناها المعجمي أكل القثاء، ففيه تمكن وانتشار

واستتصال إذ أن الثاء تحمل معنى التفرق والانتشار.

وكلمة (نقم) المكونة من أصوات: النون الذي معنى الظهور، والقاف الذي يحمل معنى الاصطدام والقطع كيفما كان موقعه في الكلمة أيضا، والميم يحمل الاستتصال إذا كان آخر الكلمة، وهذه المعاني الجزئية يمكن ملاحظتها في المعنى المعجمي لكلمة (نقم) الذي هو (المكافأة بالعقوبة)، ففيها ظهور واصطدام وانقطاع.

وثمة ملاحظة جديرة بالتنويه، وهي أن هذه الأصوات لا تنطرد فيها القيمة الدلالية إلا إذا كانت أفعالا أو مصادر أو ما اشتق منها، أما أسماء الأعلام وغيرها فلا سبيل إلى ملاحظة قيمها الدلالية ما لم تكن مشتقة من حكاية صوت.

#### ب - دلالة الصوت مرکبا:

كما تكون للصوت قيمة دلالية وهو مفرد، تكون له أيضا وهو مركب، ونعني بالتركيب تآلف صوت مع صوت آخر، ودخولها في عدد من الكلمات، يكون لها معنى عام.

ولعل أول من انتبه إلى هذه الظاهرة في العربية أحمد بن فارس في «مقاييسه» عندما قال: «إن لله تعالى في كل شيء سرا ولطيفة، وقد تأملت في هذا من أوله إلى آخره فلا ترى الدال مع اللام محرف ثالث إلا وهي تدل على حركة ومحيء وذهاب وزوال من مكان إلى مكان»<sup>(1)</sup>.

ثم سار على نهجه عدد من النحويين المحدثين، فاستقصوا بعض الأصوات في تراكيب مختلفة انتهوا منها إلى النتائج التالية:

(1) الهمزة والياء وما ثلثها، يدل على النفور والانفصال<sup>(2)</sup>: أبى (الشيء

(1) مقاييس اللغة 2/298.

(2) فقه اللغة لمحمد المبارك ص 102.

كرهه)، أباح (السر أظهره)، أباد (أهلك)، أبجر، أبرأ، أبرد، أبرر، أبرق، أبد (الحيوان نوحش ونقر)، أبعض، أبطأ، أبكى، أبعد، أبلى، أبطن، أباح، ابتأس (بلغه الشيء كرهه)، أبرش (كأن عسى جلده نقط بيضاء)، أبان (الشيء يوصحه)، أبت (الأمر أمضاه)، ابتهل (إلى الله دعا وتضرع)، أبجر (الأرض كثر الماء فيها)، أبدى (الأمر أظهره)، أبرق (أصابه البرق)، أبرك (الجميل أناحه)، أبعد (أرسله بعيداً)، أبكى، أبلغ، آبن (أنتى عليه بعد موته).

(2) الجيم والراء وما ثلثهما، ومدلولهما الجذب والسحب<sup>(1)</sup> والإطالة: جبر (جذبه وسحبه)، جراً (على الشيء أقدم)، جرى (الماء ونحوه)، حرب، جرح، جرد (العود أو نحوه قشره)، جزّ (الصوف أو العشب)، جرع (الماء أو نحوه بلعه)، جرف (التراب أو نحوه).

(3) الدال واللام وما ثلثهما، ومدلولهما الحركة<sup>(2)</sup>: دل (على الشيء أو ليه أرشد)، دلى (الدلو أرسلها في البئر)، دلع (لسانه أخرج من فيه)، دلف (مشى ببطء أو مسرعاً)، دلت (الشيء فركه)، دلق، دلج، دله.

(4) الخاء والسين وما ثلثهما، ومدلولهما لضعة والهبوط: خسى، خسر، حنّ، خسف، خساً، الخسيس (الساقط).

(5) الراء والخاء وما ثلثهما، ومدلولها اللين والسهولة مثل: رخّ (الرخ السهولة واللين)، رخص (الشيء لان ونعم)، رخم (الكلام لان وسهل)، رخوا (العيش اتسع)، رخمى (الشيء صار رخواً).

(6) السين واللام، ومدلولهما مع ما ثلثهما خروج شيء<sup>(3)</sup> مثل: سلب، سلت، سلى (عن الأمر جعله ينساه)، سلق (منع جلده بالسوط)، سلا (نسيه).

(1) منه اللغة لمحمد المبارك ص 102.

(2) مقاييس اللغة 2/298.

(3) منه اللغة لمحمد المبارك ص 101.

(7) الشين والباء، ومدلولهما الامتداد والانقطاع مثل: شبّ (صار شاباً)، شبب (الشاعر ذكر أيام اللهور والشباب)، شيع (امتلاً بطنه من الطعام).

(8) الضاد والراء، ومدلولهما مع مائلتهما الإساءة وإلحاق الأذى مثل: ضرب، ضرح، ضرح، ضرس، ضرع (إذا خضع وحشع)، ضر، الضراء، الضرة، الضرار، ضرط، ضررم.

(9) العين والالف ومائلتهما، وتدل على الخفاء والاستتار مثل: غاب، غار، غاص، غام، غاض، غادر، غاضب.

(10) العين والطاء ومائلتهما، وتدل على التغطية والستره مثل: غطه، غطس، غطش، غَطَفَتِ (العَيْن، أي كثر هديها وطال)، غطلت (السماء، أي أظنق دحنها)، وغطل (الليل غطلا أي كثر ظلامه).

(11) الفاء والراء وما لثهما، ويدلان على الفصل والتفريق مثل: فرت، فرج، فرد، فرش، فرض، فرص، فرط، فرع، فرق، فرك، فرم، فره، فرى.

(12) الفاء واللام وما لثهما، وتدل على الشق والتفريق مثل: فلع، فلق، فلق، فلت، الفلذة (القطعة من الكبدة).

(13) القاف والطاء وما لثهما، وتدل على القطع والاستتصال مثل: قطع، قطع، قطف، قط، قطر (الماء وغيره سال).

(14) القاف والميم، ومدلولهما ومائلتهما الاجتماع والانقطاع مثل: القمار، القماط، القمامة، القمة، القمع، قمر، القميص.

(15) الميم والطاء وما لثهما، وتدل على المد طولاً وعرضاً مثلاً: مطل (فلان الحبل أي مده)، وماطله (إذا سوف)، ومطا (الشيء مده)، ومطابا (القوم روحلهم، وسميت بذلك لأنها تمتد بهم في السير)، ومطل (فلان في الأرض أي امتد ذهابه ولم يوقف له على أثر)، وغطى، تمطط، ومطرت السماء وأمطرت (أي سكبت ماءها النازل في شكل حبال ممدود بين السماء والأرض).

16) اللام والطاء وما ثلثهما، وتدل على الاصطدام والإصاق مثل: لَط، لطم، لَطخ، لَطع، لطف.

17) النون والباء وما ثلثهما، وتدل على الخروج والإخراج، ولكن إلى أعلى نحو: نَبأ، نبت، نبش، نبج، نبذ، نبس، نبصر، نبع، بل، نبه.

18) النون والضاد وما ثلثهما، وتدل على الظهور نحو: نضح، نضح، نضد، نضر، نضل.

19) النون والفاء وما ثلثهما، ومدلولها الخروج والانتقال أو الإخراج مثل: نفث، نفخ، نفح، نفذ، نفر، نفرز، نفس، نفش، نفض، نفع، نف، نفق، نفل، نفى.

وحلاصة القول فإن أصوات اللغة المعدودة وحدات صوتية مميزة (فونيمات) يدرك أثرها في المعاني من خلال ما يطلق عليه اللغويون الثنائيات الصغرى (Minimal Pairs) حيث تتبادل الأصوات مواقعها، وتتفاير معاني الكلمات، كما نمحظ في الكلمات التالية: سفير صغير، نذير نظير، تين طين، درب ضرب، قلب كلب.

إن هذه الوحدات الصوتية المميزة لها دلالات خاصة تنعكس على معاني الكلمات إذا ما اتخذت مواقع محددة في الكلمات، وهذا القول من الأهمية بمكان في إطار البحث اللغوي الحديث، فهو أشبه بالنبر الذي يؤثر في معنى الكلام المستفاد من مفردات بعض اللغات، وذلك بتباين موقعه من مقاطع الكلمات، كما سيبين في موضع لاحق.

ومما هو ذو صلة بهذا المظهر تلك الإشارات التي نجدها في المعجمات عن عدم أصالة بعض الكلمات لاشتغالها على صوتين ترفض العربية اجتماعهما في الكلمة، وهذا يعني أنه متى وجدنا كلمة تتضمن صوتين من الأصوات التي يص اللغويون على عدم جواز اجتماعهما أمكننا الحكم عليها بسهولة أنها دخيلة ومعربة، أو أنها حكاية صوت والأصوات التي لا تختص في كلمة عربية

هي:

- 1- الجيم والطاء: لم يجتمعا في كلمة واحدة إلا أن تكون معربة، نحو: طاحن بمعنى المقلّي<sup>(1)</sup>.
  - 2- الجيم والقاف: لا يجتمعان في كلمة واحدة إلا أن تكون معربة نحو: جردقة (الرعيّف)، أو حكاية صوت نحو: جلقبق (لصوت الباب)<sup>(2)</sup>.
  - 3- السين والذال: لا يجتمعان في كلمة واحدة إلا تكون معربة نحو: سذج، وسدق.
  - 4- السين والزاي: لا يجتمعان في كلمة واحدة إلا أن تكون معربة نحو: سهرز<sup>(3)</sup> كلمة معربة وهي (نوع من الثمر).
  - 5- الجيم والصاد: لا يجتمعان في كلمة عربية، وما جاء مشتقلا عليها فهو معرب مثل: صولجان، جمص، صنعة.
  - 6- التون والراء: لا يجتمعان في كلمة عربية على هذا الترتيب: فخرس، ونورج (وهو ما يداس به الطعام، حديدا أو خشبا)، ونرجة (وهي الخشبة التي تقلب بها الأرض) كلمات أعجمية.
  - 7- الهمال والزاي: لا يجتمعان في كلمة عربية، ف(مهندز) كلمة أعجمية.
  - 8- اللام والشين: لا يجتمعان على هذا الترتيب في كلمة عربية، وما جاء على هذا النحر فهو أعجمي أو عاسي.
  - 9- الراء واللام: لا يجتمعان في كلمة غالبا إلا وهي أعجمية.
- وقد أحصى اللغويون كثيرا من هذه الأصوات التي ينبئ اجتماعها على

(1) اللسان 572/2.

(2) اللسان 435/1.

(3) اللسان 228/2.

عممة اللفظ بانين ضوابطهم على الأعلى وإلا فإن بعضها اجتمع في ألفاظ أصلية في العربية مثل: ولي علم لقيلة عربية، ولصطنح: المنتصب القائم. والحق أن تأليف الألفاظ من الأصوات أمر تتولى اللغات ضبطه، وهو ما يطلق عليه النغويون القوالب الصوتية<sup>(1)</sup> (Sound Pattern).

## 5- الإبدال اللغوي:

الإبدال اللغوي أو الاشتقاق الأكبر، هو ظاهرة صوتية تعرض لبعض أصوات العربية، تقوم على «إقامة حرف مكان حرف، مع الإبقاء على سائر أحرف الكلمة»<sup>(2)</sup>.

وقد تعرض له العلماء يناقشونه منذ أوليات تععيد اللغة، فكانوا يقصدون مواطن الفصاحة يلتبسون عندهم النطق الصحيح لمفردات اللغة، وكانت تعرض لهم بعض الخلافات في إعراب الكلمات أو نطق بعض الأصوات، من ذلك أن بعض القبائل تعامل المتى مطلقاً بالآلف وسائر العرب يرفعونه بالآلف وينصبونه بالياء، وقبيلة أخرى تقيم الجيم مقام الياء أو العكس، إلى غير ذلك من الخلافات، فكانوا يدوتون ذلك كله في صحفهم، ثم كان أن أقيمت المدن وقصدها العرب من كل حذب وصوب، وكونوا ذلك المزيج من اللغات المختلفة، فمنهم من يقول: باهل، بدل جاهل، ومنهم من يقول: راعج في راعي، والعلماء يسمعون إلى هذا وذاك ويقرأون ما ورثوه عن أسلافهم، فيقفون أمام هذا حيارى مدهوشين، فتعددت آراؤهم فرأى بعضهم أن من سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض: مدحه ومدعه، وفرس رقل ورقل (تبختر في مشيه) وهو كثير مشهور<sup>(3)</sup>.

(1) Sleet C. Toy Lon. & Hazaroh In Trodution Tophonolgy Prentice Hall Inc. P

(2) التطور اللغوي ص 110.

(3) الصاحبي ص 333.

وهذا فضلا عن تأكيده للإبدال يجعل ذلك مشاعا في جميع الأصوات. ورأى آخرون أن «هذا لا يكون إلا في الأصوات المتقاربة استعمل أحدهما مكان صاحبه»<sup>(1)</sup>، فهو يؤكد الإبدال أو التناوب إلا أنه يحصره في الأصوات المتقاربة. وفي الرأيين ما يشعر أن العرب كانوا يقيمون صوتاً مقام صوت، ولهذا صار من سنتهم أن يتكلم التكلم الكلمة مرة بصوت وأخرى بصوت آخر، كأن يقول: مدحه، وقد يقول: مدده، وفي هذا بعد عن الواقع اللغوي الذي يرفض هذه الفرضى الكلامية، فالذي يقول: (مدحه) لا يمكن أن يميل لسانه فيقول: مدده والعكس.

قلو عرضنا لهذه الظاهرة عند كثير من اللغويين نجد أن أكثرهم يسجلها وكأنها أمر يعرض لكل العرب، فأبو عبيدة يقول: «والأَيْمُ والأَيْنُ أحيّة»<sup>(2)</sup>، وهذا أيضا كلام مبهم لم يوضح حقيقة هذه الظاهرة، وأكثر كتب الإبدال على هذا، وإن كان بعضهم قد حاول إثبات أنها قد تكون في البيئة الواحدة، من ذلك ما يرويه ابن السكيت عن الأعرابي من بني كلاب «فقال أحدهما: «أنفحة» وقال الآخر: «منفحة» ثم اختلفا على أن يسألا أشياخ بني كلاب فاتفق جماعة منهم على قول ذا، وجماعة على قول ذا»<sup>(3)</sup>، وجاء في اللسان أن التهتان والتهتال بمعنى واحد ثم يسوق عددا من شواهد لشي تؤيد ذلك، منها: قال العجاج<sup>(4)</sup>:

عزز منه وهو معطى الإسهال      ضرب السواري متنه بالتهتال  
وأنشد أبو زيد<sup>(5)</sup>:

يا هبذا تضحك بالمشافر      كأنه تهتان يوم ماطر

(1) الخصائص 82/2.

(2) المرمر 460/1.

(3) الإبدال 60/1.

(4) اللسان مادة هتل 768/3.

(5) اللسان مادة هتن 769/3.



وقال الشماخ:

أرسل يوماً دعة تهتان سبل المشان عملاً القربان

ثم لا يذكر شيئاً عن الأصل في الصورتين وكأنه يراهما على قدم المساواة وأن المصادفة البحتة هي التي جعلت العجاج يفضل (التهتان)، والأخيرين يفضلان (التهتان).

وقد جاء بعد ابن السكيت جماعة من اللغويين لم يكلفوا أنفسهم مشقة البحث في هذه الظاهرة فتلقوا كل ما جاء عنه بالقبول والتسليم وقرروا أنه أمر يمكن وقوعه بين العرب، مما جعلهم يوجهون جل اهتمامهم إلى حشد أكبر عددٍ من الشواهد المؤيدة لها، ولكن على الرغم مما تقدم فإننا لانعدم أن نجد بين المتقدمين ممن ينظر إليها النظر الصحيح، فأبو الطيب يرى أنه «ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا يختف إلا في حرف واحد»<sup>(1)</sup>، ثم ذكر أدلته التي استند إليها فقال: «والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لاتكلم بكلمة طور، مهموزة، وطورا غير مهموزة، ولا بالصاد مرة وبالسین أخرى، وكذلك إبدال لام التعريف ميمًا، والهمزة المصدرة عينًا، كقولهم في نحو أن: عن، لاتشترك العرب في شيء من ذلك، وإنما يقول هذا قوم وذاك آخرون»<sup>(2)</sup>، فهو وإن كان قد أشار إلى الإبدال فيما رواه عن أبي حاتم السجستاني عندما سأل امرأة يقال لها أم الهيثم: «هل تبدل العرب من لجيم ياء في شيء من الكلام؟ فقالت: نعم، ثم انشدتني:

إذا لم يكن فيكن ظل ولا جنّي فأبعدكنّ الله من شيرات<sup>(3)</sup>

والشيرات هي الشجرات.

(1) الزهر 1/460.

(2) الزهر 1/460.

(3) الإبدال 1/146.

وحاول بعض الأقدمين وضع قواعد لهذه الظاهرة، فيقرر السطليوس الأندلسي (ت 520هـ) أن الحرف الأضعف يقلب إلى الأقوى، ولا يقلب الأقوى إلى الأضعف، وشرح هذا بقوله: «سين وقع بعدها حرف من الحروف الخمسة ق، خ، غ، ع، ط، جاز قلبها صادا نحو: سقر وصقر، يساقون ويصاقون، وسخرت وصخرت منه، فأما الذي من الحجاز فالصا لاغير، أما يساقون فأما جاز قلبها صادا «يصاقون» لأن السين مستقلة وأضعف من الصا المستعلة، والأضعف ينقلب إلى الأقوى، ولأن السين أصل، وإذا كانت الصا أصلا لم يجر قلبها سين كصخر بمعنى الحجر، فلا يجوز أن يقال فيه: سخر! لأن الصا أصل، وهي أقوى من السين، والأقوى لا ينقلب إلى الأضعف»<sup>(1)</sup>.

وما يمكن الاطمئنان إليه أن تقارب المخرج هو الذي يؤدي إلى هذا التباين، أما أن الصا أو السين أصل فهذا لم يقدّم دليل على صحته، ذلك أن السين تأتي في كلمة عد جماعة أصل وتأتي الصا عند آخرين، وإلى مثل هذا ذهب أبو العباس المبرد عندما عقب على قول النعمان بن المنذر لحجل بن نضلة: «أردت أن تذمه فمدته»<sup>(2)</sup>، قال أبو العباس: وقوله فمدته، يريد مدحته فأبدل من الحاء هاء لقرب المخرج، ويقول: سعد بن زيد بن مناة بن نمير، كذلك تقول، ولحّم ومن قارّ بها.

قال رؤبة: لله درّ الغائيات المدّة.

يريد: المدّح.

وفي الأرجوزة: براق أصلا الجبين الأجلّ.

يريد: الأجلّح، والعرب تقول: أجلّح الرجل يجلّح جلّحا، وجلّه يجلّه جلّها، والمعنى واحد<sup>(3)</sup>.

(1) الزهر 469/1 وما بعدها.

(2) الكامل في اللغة والأدب 111/2.

(3) الكامل 112/2.

وإليه ذهب ابن جني في «سر الصناعة» حين قال: «إن القلب (الإبدال) في الحروف، إنما هو فيما تقارب منها، وذلك الدال والطاء والثاء، والذال والظاء والثاء والهاء والهمزة، والميم، والنون، وغير ذلك مما تدانت محارجه»<sup>(1)</sup>، وعلى هذا سار كثير من أصحاب المعاجم، جاء في اللسان: «الشاسب لغة في الشازب وهو النحيف اليابس من الضمر»<sup>(2)</sup>، غير أن بعضهم رأى أن الإبدال أو التناوب يمكن أن يكون في أصوات تشابهت في الرسم. جاء في القاموس: (الجحوس والجحوس)<sup>(3)</sup> بمعنى واحد، ورؤي عن الخليل أنه قال في قوله تعالى: ﴿فَجَاسُوا خَلَالِ الدِّيَارِ﴾<sup>(4)</sup>: «إنما أراد فحاسوا، فقامت لجيم مقام الحاء»<sup>(5)</sup>، ثم عقب ابن فارس على ذلك بقوله: «وما أحسب أن الخليل قال ذلك»<sup>(6)</sup>، وهذا يعني أن ابن فارس يرفض الفكرة القائلة بقيام الأصوات مقام بعضها إذا تشابهت في الصورة، وهو رأي يتفق مع قوانين الإبدال، ومع الحقيقة الصوتية للغة التي لاتعبر الرسم أي اهتمام.

وعلى هذا فإن أي تناوب من هذا النوع لا يعدو أن يكون ناتجا عن أخطاء وقع فيها النسخ، وبخاصة إذا علمنا أن الشكل لم يظهر إلا بعد منتصف القرن الأول الهجري، وهذا ما يجعلنا نهمل تلك الظواهر الإبدالية التي لها علاقة بالشكل.

ولعل أفضل تفسير لظاهرة الإبدال ما ذكره أبو الطيب اللغوي من أن نفرا من بلعبر يصيرون السين، إذا كانت مقدمة، وجاء بعدها «ط، ت، ع، غ» - صادا، وذلك أن «الطاء» حرف تضع فيه في حنكك فينطبق الصوت، فتغيب السين صادا صوتها صورة الطاء واستخفوها ليكون المخرج واحدا كما

(1) سر صناعة الإعراب 1/180.

(2) اللسان 311/2.

(3) القاموس المحيط 2/26.

(4) الإسراء آية 5.

(5) صاحب ص 334.

(6) المرجع السابق وكذلك الصفحة.

استخفوا الإدغام، فمن ذلك قولهم: الصراط والسراط، قال: وهي بالصاد لغة قريش الأولين التي جاء بها الكتاب، قال: وعامة العرب تجعلها سينا<sup>(1)</sup>.

وعند المحدثين لقي هذا الموضوع اهتماما كبيرا، فعرض له الشدياق في معجم ضخيم سماه «سر اللبالي في القلب والإبدال» ناقش فيه كثيرا من مسائل هذه الظاهرة، وكان في نقاشه هذا متأثرا بمذهبه المفسر لنشأة اللغة، على أساس من محاكاة الأصوات المسموعة، قال في مقدمة الكتاب: «وأكثر ما يكون القلب في الألفاظ الدالة على القطع والكسر وخرق والهدم والشق والعزق والتبديد؛ لأنها كلها من جنس واحد وكلها مأخوذة من حكاية صوت نحو: قب، وقد، وفض، وقط، وحد، وحث، وجد، وجر»<sup>(2)</sup>.

كما عرض لها مصطفى الرافعي وأثبت إمكانية وقوعها مرجعا إياها إلى أحد أمرين؛ أحدهما: أن تكون لغة عند القبيلة الواحدة، وثانيهما: أن تكون لامتزاق القبيلتين في اللغتين<sup>(3)</sup>.

ونخلص من كل ما تقدم إلى أن آراء اللغويين في هذه الظاهرة يمكن إرجاعها إلى رأيين:

**الرأي الأول:** ويقرر أصحابه أن الإبدال متحقق عند جميع العرب، وبذلك فإنهم يقيمون الصوت مقام الصوت، ويكون هذا في البيئة الواحدة والقبيلة الواحدة، كما يكون في البيئات والقبائل المتعددة، وهذا ماذهب إليه أبو عبيدة (ت 224هـ)، وابن السكيت (ت 224هـ)، وابن فارس (ت 390) وغيرهم.

**أما الرأي الثاني** فإنه ينظر إلى هذه الظاهرة على أنها ترجع إلى اختلاف القبائل في نطق بعض الأصوات<sup>(4)</sup>، وإلى هذا ذهب ابن جني والبطليرس وأبو

(1) الإبدال 15/1.

(2) سر اللبالي ص 5.

(3) تاريخ آداب العرب 146/1.

(4) مقه اللغة د. والي ص 179.

الطيب الغوي وغيرهم، ذلك أن العربية كما هو واضح تشتمل على لهجات عدة هي لغات القبائل المختلفة الضاربة في أجزاء متباعدة من جزيرة العرب، تختلف طرق معيشتها لينا وشدة، ففي حين نجد سكان المدن والقرى يحيون حياة فيها شيء من اللين والسهولة، نجد تلك القبائل الضاربة في أعماق الصحراء في شتلف من العيش، لا تكاد تحصل على قوتها إلا بالتجوال في تلك الصحاري والقفار بحسب المواسم، بحثا عن الكأ والماء، وكانت نصاحبهم في هذا التجوال ذوابهم وماشيئهم التي كانوا يصدرون لها بعض الأصوات لرحلها أو لدعائها، وكثيرا ما تكون هذه الأصوات حلقة المخرج أو قرية منه، وتنصف بالشدة في أحيان كثيرة، وكانوا أيضا بسبب هذا التجول غالبا ما تحدث بينهم الصدمات المسلحة وفيها يصدرون أصواتا غير الأصوات اللغوية المألوفة في الأحاديث وشؤون الحياة الأخرى، والأصوات التي يصدرونها في كلا الحالتين مع الحيوانات وفي ميادين القتال، معظمها أصوات طبيعية بدائية احتفظت بها لغة هؤلاء بسبب الحياة البدائية التي يحيونها.

وثمة عامل آخر، وهو أن بعض هؤلاء كانت مضاربهم تتأخم أعاجم تخالف لغتهم اللغة العربية في كثير من الخصائص الصوتية، مثل اختفاء أصوات الحلق والضاد وغيرها، الأمر الذي أدى إلى تأثرهم بتلك الخصائص، أما سكان المدن والقرى فإن حياة الدعة واللين التي يحيونها أثرت تأثيرا مباشرا في جهاز نطقهم، فكانوا يعزفون عن استعمال تلك الأصوات التي تسم بصعوبة المخرج، على نحو ما تشاهده عند بعض المتحضرين والمترفين في عصرنا، وإن كانت ظاهرة التأثر بالأعاجم يتفقون فيها مع سكان الصحاري لتألمة كثير من مدنها لمالك العم.

وهكذا فإن هذه العوامل البيئية والجغرافية كان لها الأثر الأكبر في اختلاف نطق العرب لبعض أصوات لغتهم، فمثلا نجد قريشا الحضرية، وكذلك سكان بعض المدن والقرى في الحجاز يقولون: كشط، بينما «أسد» الموغلة في البداوة

نقول: قنط (يظهر شكل رقم 1)<sup>(1)</sup>، والقاف أقوى من الكاف لقربه من الحلق؟ فهو صوت لهوي، بينما الكاف صوت طفي.

وبهذا يمكننا إرجاع هذه الظاهرة التي كانت مشار حدل بين اللغويين، فيسميها بعضهم الإبدال والبعض الآخر الاشتقاق الأكر، وبممكننا إرجاعها إلى عامل واحد فقط وهو اختلاف القبائل في نطق بعض الأصوات، فالذي يقول: حتى لا يقولها: عتي، والذي يقول: عتي لا يقولها: بالحاء.

وفيما يلي عرض للأصوات المبدلة التي تخضع لقوانين الإبدال معزوة إن أمكن - إلى قبيلتها، أو البيئة التي يكثر استعمالها فيها.

#### الأصوات المبدلة:

ترجع الأصوات المتأوبة أو المبدلة إلى قسمين:

1- أصوات متباعدة مخرجا وصفة، وهذا النوع يمكن إرجاعه إلى أسباب لا علاقة لها بالخصائص الصوتية، ولعل أهمها التصحيف (أخطاء النساخ) وعبوب النطق، وينتج تحت هذه الظاهرة إبدال الحاء والجيم والحاء والراء والزاي، وهذه أمور ليست مما نحن بصدده.

2- أصوات متقاربة مخرجا وصفة، ومرجعها ما ذكرناه سابقا وهي:

1- الهمزة والهاء، ويقوم أحدهما مقام الآخر، فيقولون<sup>(2)</sup>: أيا، وهيا، وإياك، وهياك، وأنال السنام، وأنهل (إذا انتصب)، وأرحت داهتي ومرحتها، وأز وهز، والهمزة والهاء يتفقان في المخرج وإن اختلفت صفتاهما فكلاهما حنجري.

وهذه الظاهرة لم ينسبها أحد إلى قبيلة معينة أو بيئة معينة، إذ أن جميع من

(1) انظر ص 100.

(2) الخصائص 146/2، والمر 462/2.

نقشها عرضها وكأنها أمر عادي يمكن حدوثه عند جميع العرب.

2- الهمزة والعين<sup>(1)</sup>، ويسمى العننة، وهي إحدى الخصائص الصوتية في لغة عميم، وقد تنسب أيضا لقيس وقضاعة، وتقوم على إبدال صوت الهمزة عينا، فيقولون: الكتأة والكتعة، والأسف والعسف، وسأل وسعل، وأن تفعل وعن تفعل، ولعلني ولأنتي.

وهذه الظاهرة يمكن ملاحظتها الآن في الخليج وبعض اللهجات في جنوب العراق وتهامة في اليمن، فبعض العراقيين يقولون في لا: لع، والهمزة والعين يقتربان في المخرج، فالهمزة حنجري والعين حلقى.

3- الفاء والذال، وهي ظاهرة لم تنسب إلى أحد في القديم، تقوم على إبدال الثاء من الذال والعكس. كان يقولوا مثلاً: عشق في عذق، غير أن الزبيدي نقل عن كتاب مفقود لأبي حاتم أرجعها فيه إلى لحن العامة<sup>(2)</sup>.

4- الثاء والفاء، وتقوم هذه الظاهرة على إقامة الثاء مقام الفاء أو العكس في بعض المواضع، وعزاها السيوطي إلى عميم فيقولون في الأثافي: الأثافي، واللفام واللاثام<sup>(3)</sup>، وجاء منها في الذكر الحكيم ﴿مِنْ بَعْلِهَا وَكُنَّاهَا وَفُومَهَا وَعَدْسَهَا﴾<sup>(4)</sup>، وهي كثيرة في بعض اللهجات المحكية، فبعض العراقيين يقولون: فالوله بدل ثالوله<sup>(5)</sup>، كما سمعت شيئاً منها في بعض مناطق جنوب ليبيا فيقولون: فلالة في ثلاثة.

ولعل هذه الظاهرة لم تكن لغة لقبيلة بعينها وإنما هي تنارب فرضته ظروف معينه كحالات سقوط الأسنان وهو أمر ملاحظ عند بعض المسنين، فكثير منهم لا يستطيع نطق صوت الثاء، أم ما جاء في القرآن الكريم فلعل الغوم

(1) المزهر 2/462، والمعجم العربي الحديث المقدمة ص 28.

(2) لحن العوام ص 63.

(3) المزهر 1/465.

(4) البقرة آية 61.

(5) المعجم العربي، المقدمة ص 462.

أصل في النوم، والناء والفاء، وإن لم يكونا من مخرج واحد فهما يقتربان في المخرج وينحدان في الصفة، فكلاهما رخر منفتح مهموس.

5- الناء والذال، وقد يكون إبدالها ناتج عن عيب في النطق فلم تُعزَ هذه الظاهرة لأحد، كما أن استعمالها في الحاضر يكاد يكون معدوماً غير أن السيوطي يسوق كثيراً من الأمثلة التي تثبت هذا الإبدال مثل: سَيْتِي وَسَيْتِي لِلنَّجْر، والسَّيْدِي والسَّيْتِي لِسَيْدِي الثَّوْب، وهذه الأمثلة غالباً ما تكون موضوعاً والصوتان يمكن وقوع الإبدال بينهما فكلاهما من مخرج واحد، وكلاهما شليد.

6- الناء والسين، يقولون: توسة وسوسة، ورجل حصيتا وحصيسا، إذا كان ضخم البطن إلى القصر، والناس والنات، وأكياس وأكيات.

وتعدُّ هذه الظاهرة في اللغات المذمومة، وهي ما تعرف بالوتم ونسبها السيوطي إلى بعض اليمن<sup>(1)</sup>، والصوتان يتفقان مخرجا وصفة من حيث الهمس والانفتاح.

7- الناء والطاء، ولم ينسبها الرواة إلى أحد، غير أن ما نلاحظه في لهجاتنا أن بعض سكان المناطق الجبلية يميلون إلى تفخيم الناء حتى تكاد تسمع طاء، ويروي السيوطي عن القدماء أن بعضهم يقول: الأقطار والأقار، ورجل طين وتين، والصوتان متفقان مخرجا وصفة.

8- الحاء والهاء، وهي ظاهرة تقوم على إقامة أحد الصوتين مقام الآخر، والمشهور منها إقامة الهاء مقام الحاء، جاء في اللسان معزواً إلى رؤية<sup>(2)</sup>:

لَهُ ذُرُّ الْغَائِيَاتِ الْمُبَّةِ

وروي صاحب الأمالي عن رؤية أبطا<sup>(3)</sup>:

(1) الزهر 462/1 وما بعدها.

(2) اللسان 445/3.

(3) الأمالي 94/2.



يَخَافُ صَقَعَ الْقَارِعَاتِ الْكُدُّ

وروى عنه أيضا:

رَعَابَةٌ تُخَطِّي نَفْسَ الْأَنَةِ<sup>(1)</sup>

والأنة: صوت يشبه لزجر، فهو يصف فحلا بأنه يُرعب نفوس الأنس،  
ويقول أبو الطيب اللغوي: أح وأه، ياء<sup>(2)</sup>.

وأنشد أبو عديسة لراجر من بني سعد، جاهلي<sup>(3)</sup>.

حسبك بعض القول لا تلهي

وأنشد ابن الأعرابي<sup>(4)</sup>:

أَهْمِي مَا شئت أن تلهي

إذنا حاولنا البحث عن القيمة التي يمكن عزو عنده انظاهرة لها، وذلك من  
خلال تشوهد السابقة فسيوضح الآتي:

قائل الشاهد الأول هو رؤية الذي يتسمي، كما يقول كسب الطبقات إلى  
سعد بن زيد مناة بن ثميم، وهذا يتفق مع عزو الشاهد الثالث لراجر من بني  
سعد.

فالظاهرة إذا في بني سعد التي تفرقت في أماكن عديدة في الجزء الشرقي من  
جزيرة العرب حتى خالطت الفرس، وهذا أحد لعوامل التي قررناها للتناوب  
أو الإبدال.

والصوتان مما تحيز القوانين الصوتية التناوب فيها، فهما يقتريان مخرجا  
ويتفقان صفة، فكلاهما رحو منفتح مهموس.

9- الحاء والعين، وتناوبهما ظاهرة مشهورة معدودة في اللغات المدمومة،

(1) الأمالي 95/2.

(2) الإبدال 317/1.

(3) اللسان 457/3.

(4) اللسان 456/3.

ويستخدم مصطلح الفصححة علما عليها، وتعزى إلى هذيل، وبها قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «عتى حين» في قوله تعالى: ﴿حَسْبُ حِينٍ﴾<sup>(1)</sup>، ومنها أيضا ضبحت الخيل وضبعت، وهو غفضاج وحفضاح، والحاء والعين يتفقان مخرجا وإن اختلفا صفة.

**10- الكاف والقاف**، ذكر السيوطي<sup>(2)</sup> عن ابن السكيت: قشطت عنه جلده، وكشطت، والأحيرة لغة قريش، ومه أيضا كافور وقافور، وقد نسبت هذه إلى تميم وأسد<sup>(3)</sup>، وهذا السب ربما يقوم على إقامة القاف مقام الكاف، وهو ما يتفق مع الطبيعة البدوية للقبيلتين.

**11- الجيم والياء**، ويُعزى إبدالها إلى تميم قالت شاعرتهم<sup>(4)</sup>:

فأبعدكن الله من شيرَاتِ

وهذه الظاهرة متشرة في بعض اللهجات الحديثة في العراق والخليج يقولون: ياهل، في جاهل.

أما إبدال الياء جيما فينسب إلى قضاة وهو في اللغات المذمومة وتعرف بالعجمية، وقد ناقشناه في موضعه<sup>(5)</sup>.

**12- الجيم والشين**، قال الفراء: ولغة لاتصلح في الكتاب وهي تيمية «فأشاعها المخاض»<sup>(6)</sup>، في قوله تعالى: ﴿فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ﴾<sup>(7)</sup>، والصوتان يتفقان مخرجا.

(1) الذاريات آية 43.

(2) المزهر 1/564.

(3) الأمالي 2/134.

(4) الأمالي 2/214.

(5) انظر ص 102 من هذا الكتاب.

(6) معاني القرآن 2/164.

(7) مريم آية 23.

13- الزاي والسين، شأر وشأس، ونزعه ونسعه<sup>(1)</sup>، وهي ظاهرة لم يتسبها أحد لقبيلة بعينها أو بيثة، والصوتان أسنانيان لثويان رحوان.

14- الزاي والصاد، نطق الصاد زايًا مفخمة في بعض القراءات، فقد قرأ الكسائي: «حتى يصدر الرعاء» بالزاي المفخمة، غير أن هذه الظاهرة لم تُعزَّز إلى قبيلة معينة، كما أنها قد لا تكون مطردة الوقوع، والصوتان كلاهما من مخرج واحد وإن اختلفا في الصفة.

15- اللام والنون، ومن شواهدا القديمة<sup>(2)</sup>، وقفت بها أصيلا، وأصيلا، ولعن ولعل، والصوتان من مخرج واحد وإن اختلفا في بعض الصفات.

16- السين والصاد، وقد رُوي عن نعيم أنهم يقيمون لصاد مقام السين، إذا جاررت الأصوات المفخمة أو جاءت معها القاف والغين والخاء، فيقولون في سراط: صراط، وفي سخر لكم: صخر لكم، وسيفل، صيفل<sup>(3)</sup>.

ويوجد هذا التناوب في عامية وسط العراق وجنوبه، ويأتي معظمه فيما يلي حاء، ومنه الصحاء للسحاء، والصحى للسحى، وصحلة وسحلة.

وتقام السين مقام الصاد، ويكون في حالات الانتقال من البداوة إلى الحضارة، كما يرى إبراهيم أنيس<sup>(4)</sup> والصوتان يتفقان مخرجا وصفة.

17- الباء والميم<sup>(5)</sup>، ورَدَّ كثير من هذه الظاهرة في الفصيح، ومن أمثلته: الشاسب والشاسم (نوع من الشجر)، ولازب ولازم، وكتب وكثم، وغيبب وغيبهم (الظلمة)، ويسب ويسم (حجر كريم)، وفي عامية مصر يقولون: تمختر في تبختر، ويتناع في متناع، إلا أن هذه الظاهرة لم تنسب إلى أحد.

(1) الزهر 1/462 وما بعدها.

(2) المرمر 1/462.

(3) في اللهجات العربية ص 128.

(4) المرجع السابق ص 128 و 129.

(5) الزهر 1/412، وفقه اللغة د. وافي ص 178.

18- الراء واللام<sup>(1)</sup>، ومنها هنر وهذل الحمام، ولم تنسب هذه الظاهرة إلى أحد، ولعلها ترجع إلى أمور لهجية كأمراض الكلام وغيرها، والصوتان من مخرج واحد غير أن اللام جانبي والراء تكراري.

وهكذا فإن الإبدال اللغوي ظاهرة صوتية تقوم على إقامة صوت مقام صوت مما يتج عنه إكساب الصوت حسيصة قد لايتفق مع طبيعته الشديدة أو الرخوة، فمثلا صوت الحاء يدل على السعة والانبساط في الكلمات مثل: الناح والسماح، والفرح، والفلاح، والمدح وغيرها، أما صوت الهاء فلم يقرر اللغويون بخصوصه شيئا، وهو كما ذكر المبرد والقبالي يقوم مقام اء في لغة بني سعد بن زيد بن مناة مطلقا، فيقولون في الكلمات السابقة: النباه، السماء، الفره، والقلاه، والمده، وهذه الهاء على الأرجح ليست هاء خالصة مثل هاء (هل، كته، بهرج) إذ أنه يمكن أن تكون بين بين (أي بين الحاء والهاء) على نحو ما نلاحظ عند غير الساطقين بالعربية وهم يحاولون نطق الحاء.

ومثل ذلك العين المقامة مقام الحاء، غير أن هذه ليست مطردة في كل حاء إذ أنها مقصورة على موضع معين وهو (عتى) بدل (حتى)، وهذه أيضا أرجح أن تكون عينا مشوبة ببعض خصائص صوت الحاء.

ويبدل القاف والكاف أحدهما من الآخر، والصوتان يدلان على الشدة والاصطدام والتمكن، وكلمات مثل: قشط، كشط، قال، كال، وهما يقتربان مخرجا ويتفقان صفة.

ولعل مما قد يعد من المتناقضات إقامة التاء مقام السين وبينهما من الخلاف ما لا يخفى، فالتاء شديد والسين رخو والتاء - كما قررنا في موضع سابق - يدل على القطع إذا وقع ثاني الكلمة، بينما يدل السين على اللين والسهولة كيفما كان موقعه في الكلمة، وفي رأبي أنه لاتناقض إذ أن هذه الظاهرة لم

(1) مقه اللغة د. وفي ص 178.

تكن في بيئة معينة أو قبيلة بعينها، وإن وجدت فيها بسبب عيب نطقي أولاً، والتقليد ثانياً، فلم نسمع من يقيم هذين الصوتين أحدهما مقام الآخر، إلا إذا كان به عيب نطقي.

وهكذا فإن الأصوات المقام أحدهما مقام الآخر يمكن أن تضاف لها خاصية الصوت الذي تقوم مقامه، بالإضافة إلى خواصها ذاتها، فمثلاً صوت الراء يدل على دعومة الحدث وتكراره، فلو قام مقامه اللام فإنه سيكتسب هذه الخصيصة، وكذلك الفاء الذي يدل على الظهور والإبابة، ولما كان ينوب عن الثاء عند بعض الناس، ولما كانت الثاء تدل على الانتشار والتفريق إذا جاءت ثاني الكلمة، فإن الفاء سيكتسب هذه الخصيصة، فضلاً عن خصيصة السابقة.

### ثانياً - دلالة الحركات

الحركات هي النوع الرئيسي الثاني من الأصوات اللغوية، وتعرف بأنها الأصوات التي تنتج عن اهتزاز الحبلين الصوتيين بدون قفل أو تضيق أو انسداد في منطقة جهاز النطق أعنى المزمار<sup>(1)</sup>.

وتختلف هذه الحركات من لغة إلى أخرى كثرة وقلة وصفة، ففي حين لا تتجاوز حركات اللغة العربية بضع حركات بحد الإنجليزية تتجاوز العشرين.

ولو النجاحنا إلى كتب العربية القديمة والحديثة فسنعثر - دون كبير عناء - على مصطلحات ذات طابع صوتي، مثل: الإمالة والإشمام، والقلقلة، والروم، فهذه الظواهر ما هي إلا حركات بين بين، وجدت في بيئات عربية مختلفة، فإذا قرأ القرشي ﴿وَالضُّحَىٰ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾<sup>(2)</sup> بإحلاص فتح الحاء والجيم، قرأ التميمي بحركة بين الفتحة والكسرة وهي ما نعرف بالإمالة<sup>(3)</sup>، وإذا قرأ

(1) الأصوات ووظائفها ص 69.

(2) الصحي آية 1.

(3) المحيط 64/1.

الحجاري ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلُغِي مَاءَكَ وَيَأْسَمَاءُ أَقْلِي وَغِيصَ الْمَاءُ﴾<sup>(1)</sup>، بإحلاص الكسر في قيل وغيص، محد غيرهم يقرأها بالإشمام، وهو الإتيان بحركة بين الضم والكسر<sup>(2)</sup>، ولا يظهر هنا في الرسم، وقد قرأ بها القراء السبعة.

والحركات أصعب في النطق من الصواميت، ويتجلى ذلك عند محاولة نطق حركات اللغات الأجنبية، فكثير من المتخصصين في اللغة الإنجليزية من يبتنا يجيدون نطق الأصوات الصامتة نطقاً جيداً بكساد يضاهي نطق أهها المتخصصين، فإذا ما انتقل إلى الحركات فإنه يواجه في سبيل نطقها صعوبات كثيرة تختلف درجتها من شخص إلى آخر.

من أجل هذا وجه اللغويون المحدثون جُلَّ اهتمامهم لدراسة هذه الأصوات مستعينين بكل من يمكن الاستعانة به من ذوي التخصصات الأخرى، ويأتي دانتال جونز في مقدمة هؤلاء اللغويين الذين تمكنوا من الحصول على نتائج طيبة من هذه الدراسة، فقد استعان بالطبيب (H. T. Goarg) في استخدام الأشعة السينية (X Rang) لتحديد أقصى ارتفاع وأدنى انخفاض للسان في الفم عند النطق بالصوائت الضيقة والمتسعة<sup>(3)</sup>، فوضع نظريته المعروفة بنظرية «حد الصائت» (Vowel Limit)، أو مقياس دانيال<sup>(4)</sup> التي تشتمل على ثمانية صوائت أساسية أو أولية معيارية، وهي ليست صوائت لغة معينة، ولهذا يقال إنها اختيرت اعتباطاً<sup>(5)</sup> كما لاحظ أن هناك حركات غامضة الحدود والصفة نسبياً إذا قيست بالحركات الثماني المنوّه عنها سابقاً، وأهم هذه الحركات يرمز إليه كناية (θ) وبذلك تكون الحركات المعيارية التي قررها جونز تسع

(1) هود آية 44.

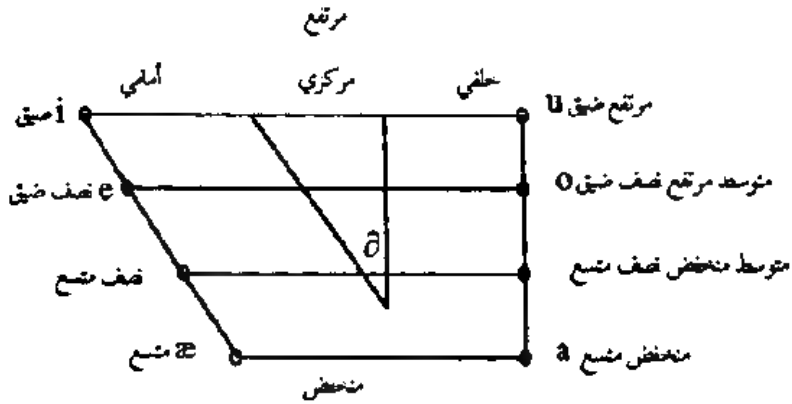
(2) شرح الألفية لابن عقيل 525/1.

(3) الأصوات ووظائفها ص 50.

(4) المرجع السابق ص 69.

(5) الأصوات ووظائفها ص 7، وتارن بـ«الأصوات اللغوية» ص 31 وما بعدها.

حركات، كما هو موضح في الشكل التالي<sup>(1)</sup>:

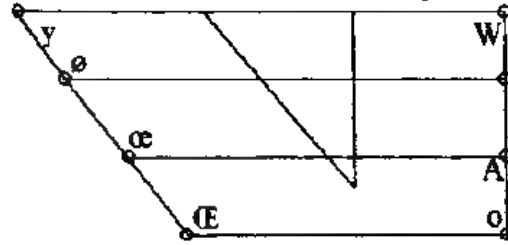


ويمكن وصف هذه الحركات والتمثيل لها فيما يلي:

1. الحركة الأولى: i صائت أمامي، مرتفع ضيق ومثالها الكلمة الإنجليزية Bee (نحلة) مدور.
  2. الحركة الثانية: e نصف ضيق مرتفع أمامي. ومثالها الكلمة الإنجليزية Men، رجال
  3. الحركة الثالثة: æ نصف متسع، منخفض ومثالها الكلمة الإنجليزية Hunt (ضرب، غير مدور، أذى).
  4. الحركة الرابعة: æ أمامي متسع منخفض غير ومثالها الكلمة الإنجليزية Bat (حفاش) مدور.
  5. الحركة الخامسة: a منخفض متسع غير مدور ومثالها الكلمة الإنجليزية Art (فن)
  6. الحركة السادسة: O خلفي متوسط منخفض ومثالها الكلمة الإنجليزية Law (قانون) نصف متسع مدور.
  7. الحركة السابعة: O خلفي متوسط مرتفع ومثالها الكلمة الإنجليزية Lock (مخيرة) نصف ضيق مدور.
  8. الحركة الثامنة: u مرتفع ضيق مدور. ومثالها الكلمة الألمانية Put (وضع)
- وإلى جانب هذه الحركات المعيارية الأساسية (Primary Cardinal Vowels)

(1) الأصوات اللغوية ص 72.

توجد ثماني حركات معيارية ثانوية (Secondary Cardinal Vowels) وينتج أربع منها عند انتقال الناطق من النطق بصائت أمامي إلى النطق بصائت خلفي، وينتج الأربع الأخر عند انتقال الناطق بصائت خلفي إلى النطق بصائت أمامي، وفيما يلي شكل توضيحي لها<sup>(1)</sup>:



ويمكن وصف هذه الحركات والتمثيل لها كما يلي:

- 1- الحركة الأولى: y أمامي مرتفع مدور. ومثلها الكلمة الفرنسية Mur (جدار)
- 2- الحركة الثانية: ø متوسط مرتفع نصف ومثلها الكلمة الفرنسية Feu (نار) ضيق مدور.
- 3- الحركة الثالثة: œ متوسط منخفض نصف ومثلها الكلمة الفرنسية Peur، خوف ضيق مدور.
- 4- الحركة الرابعة: E منخفض متسع مدور قليلا
- 5- الحركة الخامسة: D منخفض متسع مدور قليلا ومثلها الكلمة الإنجليزية Hot (حار)
- 6- الحركة السادسة: A خلفي متوسط منخفض ومثلها الكلمة الإنجليزية Cut نصف متسع غير مدور.
- 7- الحركة السابعة: صائت خلفي، متوسط ومثلها الكلمة Good حسن مرتفع نصف ضيق غير الإنجليزية، كما ينطقها الأمريكيون.
- 8- الحركة الثامنة: W خلفي مرتفع ضيق غير ويمكن أن يجر عنها في العربية بالصمّة المشددة كسراً.

(1) الأصوات ووظائفها ص 73 و 74، والأصوات اللغوية ص 32، ومناهج البحث في اللغة ص 137.



وتنقسم هذه الحركات بالنظر إلى ذلك الجزء من اللسان الذي يفوق غيره في الارتفاع إلى ثلاثة مجموعات وهي:

(1) الحركة الأمامية (Front Vowles)<sup>(1)</sup>: وهي تلك الحركات التي يرتفع حال النطق بها الجزء الأمامي من اللسان تجاه مقدم الحنك أو الحنك الصلب، وتضم من الحركة الأولى وحتى الرابعة في النوعين الأساس والثانوي.

(2) الحركات الخلفية (back vowels): وهي التي تتكون بارتفاع الجزء الخلفي من اللسان تجاه الحنك اللين أو أقصى الحنك وتشمل من الحركة الثامنة، وحتى الخامسة في النوعين.

(3) الحركات المركزية (Central Vawels): وهي التي تتكون عند ارتفاع أو انخفاض مركز اللسان، ومثالها الصوت الذي يرمز له رسماً بالرمز (ə) ويوجد بكثرة في الإنجليزية<sup>(2)</sup>، ومن أمثله (ə' Lām, Alarm) وتعني إنذار ونخوة.

ولو قمنا بتطبيق نظرية (حد الصائت) على العربية آخذين في الاعتبار تلك المصطلحات التي قررها علماء العربية فإنه يمكن القول أن صوائت العربية هي<sup>(3)</sup>:

1- الكسرة: صائت أمامي، متوسط مرتفع، نصف ضيق، غير مدور، كما في كلمات (عتاب، دفاع، كتاب، سباق) (الحركة السابعة O).

2- الإمالة الصغرى: صائت أمامي، متوسط مرتفع، نصف ضيق، غير مدور كما في (قلبي، هوي، وتوراه) (الحركة الثانية e).

3- الإمالة الكبرى: صائت أمامي، متوسط منخفض، نصف متسع غير مدور بعد الراء كما في ﴿رَمَّا أَذْمَرْتُ﴾ و﴿هَاسِرٌ﴾ (الحركة الثالثة ə).

(1) See A course in phonetics p Ladefaged p p 67 & 68

(2) الأصوات اللغوية ص 22 وما بعدها، والأصوات ووظائفها ص 72.

(3) الوحيد في لغة ص 222 و223 و224، والأصوات ووظائفها ص 74 و75 و76.

4- الفتحة المرققة: صائت أمامي، منخفض متسع، غير مدور، كما في (كَبَّ، ذَهَبَ، عَتَبَ) الحركة الرابعة (88).

5- الفتحة المفحمة: صائت خلفي، منخفض، متسع، غير مدور، كما في (طَرِيق، صَدِيد، طَبَّ، ظَلَمَ، ظَلِيمَ، ضَرَبَ) الحركة الخامسة (a).

6- الضمة: صائت خلفي، مرتفع ضيق مدور نحو (مُدَّتْكُمْ، كُتِبَكُمْ، عُلِمَ، سُمِعَ) الحركة الثامنة.

7- الكسرة المشمة ضمًا: صائت أمامي مرتفع، ضيق مدور نحو (يُبْعَ، قِيلَ) الحركة الأولى ثانوية (لا).

8- الضمة المشمة كسرا: صائت خلفي مرتفع، ضيق غير مدور نحو (مَكُوبَ، مَعْلُومَ مَذْعُورَ) الحركة الثامنة ثانوية (W).

والحركات (الصوائت) في العربية تلمظ مصاحبة للصوت حال النطق أو موضوعة عليه حال الرسم، ومهمتها التفرقة بين معاني الكلمات فمنها ما يلفظ مصاحبا للصوت أو يثبت عليه ونكون عندئذ حركة بنية، ومنها ما يلحق آخر الكلمة، وتغير بتغير وظيفتها النحوية ويكون عندئذ إعرابا.

### أ) دلالة حركات البنية:

تشكل حركات البنية المختلفة من ضم وفتح وكسر الصيغ المختلفة داخل الإطار الدلالي الذي حددته الصوائت، وبذلك يختلف نطق الكلمة ودلالاتها باختلاف تلك الحركات، فكلمة «كَبَّ» تختلف عن كلمة «كُيَّبَ» رغم اتحاد الأصوات الأصول، وهي الكاف والتاء والباء، فالكلمة الأولى تدل على أن حدثا قد وقع وأن الذي قام به منتظر الإخبار عنه فهو على أو محمد أو فاطمة، أما الثانية فإنها دلت على وقوع الحدث ولكن السامع لا ينتظر الإفصاح عن فاعله، وكل ما ينتظره هو نوعية الكتابة التي قد تكون للدرس أو للخطاب أو للكتاب، وعلى هذا سائر الأفعال، فكل فعل لم يُسمَّ فاعله يضم أوله ويكسر ثانيه إذا كان ماضيا ثلاثيا فيقال: كُيَّبَ، قِيلَ، زُرِعَ، ويكسر ثالثه إذا كان زائدا على الثلاثة أحرف فيقال: دُحِرِحَ، وكُيَّبِ، أما إذا كان مضارعا فإنه يضاف

ثانيه إذا كان ماضيا ثلاثيا فيقال: كُتِبَ، قِيلَ، زُرِعَ، وبكسر ثالثه إذا كان زائدا على الثلاثة أحرف فيقال: دُحِرِحَ، وَكُبِكَبَ، أما إذا كان مضارعا فإنه يضاف إلى ضم أوله فتح عين الفعل في الثلاثي، وفتح ما قبل آخره في غير الثلاثي، مثل: يُكْتَبُ، يُدَحَرَجُ، يُكَبِّبُ، إلا ما كان من الأفعال الثلاثية المعتلة، فإن المشهور فيها كسر الأول نحو: قِيلَ، وَغِيضَ، وَسِيلَ، وَمِيلَ، وَبِيعَ، وقد يخرج عنه إلى إخلال ضم أو الإشعام.

وفي الأسماء تؤدي الحركات دورا كبيرا في تحديد معاني كثير منها، فمن ذلك:

- 1- الفَرْجَةُ، يفتح الفاء: الراحة من حزن أو مرض، قال الشاعر:  
رَبِّمَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ      لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعَقْلِ  
وبضم الفاء: الفتحة في الجدار أو الباب.
- 2- قَبُول: بضم القاف، الشيء إذا قِيلَتْهُ النَّفْسُ، وفتحها، ربح الصَّاء.
- 3- السُّحُور: بضم السين جمع سَحَر وهي الرقة، وفتحها ما يُتَسَحَّرُ به<sup>(1)</sup>.
- 4- الفُرُور: بفتح الفاء، قال تعالى: ﴿فَلَا تَقْرُكُ الْعِبَادَةُ الدُّنْيَا وَلَا يَقْرُكُ بِاللَّهِ الْفُرُورُ﴾<sup>(2)</sup>، وهو أيضا ما يُتَفَرَّغُ به من الأدوية، وبضمها ما اغتر به من متاع الدنيا.
- 5- العِشَاء: يفتح العين طعام العِشِيِّ، وبكسرهما أول الظلام، وقيل: من المغرب إلى العتمة.
- 6- الوُضوء: بضم الواو مصدر تَوَضَّأَ، وفتحها الماء الذي يُتَوَضَّأُ به.
- 7- العُرُوض: بفتح العين، عَلِمَ يُعْرِفُ به جَيْدُ الشَّعْرِ من رديته، وبضمها ما

(1) اللسان 107/2.

(2) لقمان آية 33.

يُعرَض للتجارة.

8- الطَّهْر: بضم الطاء التَّطَهَّر، مصدر طهر يطهر، ويفتحها الماء الذي يُطَهَّر به.

9- الجَدُّ: بكسر الجيم مصدر الاجتهاد، ويضمها الحظ، يقال: فلان ذو جد وحظ، ويفتحها أبو الأب وأبو الأم، وهو أيضا العظمة، قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا﴾<sup>(1)</sup>، أي جلالة وعظمته.

10- القِرْمَة: يفتح القاف، وهي ما يلقمه الأسد، وبكسرهما، أعلى الشئ، وبضمهما، المزيلة.

11- العُرِف: يفتح العين، ربح العود، وبكسرهما، الصبر عند المصيبة، وبضمهما المعروف، قال تعالى: ﴿عَذِّبُوا أُولَئِكَ بِمَا عَصَوْا وَالْعُرْفِ﴾<sup>(2)</sup>.

12- الكَيْلَا: يفتح الكاف الثبت، وبكسرهما الحظ، ويضمها جمع كَلِيَّة.

13- الْمَيْسَك: يفتح الميم الجلد، وبكسرهما الطَّيْبُ، ويضمها ما يمسك الرمح من الطعام.

14- الحِثَام: يفتح الحاء، الطير المعروف، وبالكسر الموت، وبالضم حُمَى الإبل والدواب.

15- اللَّيْمَة: يفتح اللام ما طاف به من جنون وفزع، وبالكسر الوفرة، وبالضم الجماعة من الناس.

16- اللَّسْحَا: يفتح اللام الملاحة، وبالكسر جمع لحية، وبالضم جمع لحمى، وهو العظم الذي ينبت عليه الشعر.

17- السَّيْقُط: يفتح السين الثلج، وبكسرهما عين النار، وبضمها الولد غير

(1) الجن آية 3.

(2) الأعراف آية 199.

النام.

18- الأَمة: بفتح لهمزة، الشَّحَّة. وبكسرهما النعمة والخصب، وبالصم، الجماعة من الناس.

19- القَيْطُ: بفتح القاف الجور، وبكسرهما العدل، وبضمهما الذي يتحر به.

20- الصَّيرَة: بفتح الصاد الجماعة من الناس، قال تعالى: ﴿فَأَقْبَتِ إِسْرَافُهُ فِي صَرٍّ<sup>(1)</sup>﴾، وبالكسر الليلة الباردة المظلمة، قال تعالى: ﴿كَكَلِّ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ<sup>(2)</sup>﴾، وبالضم اخِرقة يُصَرَّ فيها الشيء.

وهكذا فإن حركات البنية تؤدي دوراً مهماً في معنى الكلمة، وذلك من خلال الثنائيات الصغرى ومثلثات الكلام، تلك الظاهرة التي وجدت بكثرة في العربية، وقد قام بتتبعها والكشف عنها اللغوي قطرب (ت 206هـ) في مؤلف سماه «المثلثات»، فعلى الرغم من بقاء الأصوات في الكلمات السابقة نجد أن المعاني تتغير بحسب الحركات الداخلة عليها، ويكون هذا التغير أكثر وضوحاً في بعض الصيغ الصرفية التي يكون للحركة دور في تحديد هويتها، من ذلك:

1) **فِعْلَة**: بكسر الفاء، مصدر يدل على هيئة الفعل نحو: وقفة، هيرة، وفتحتها مصدر يدل على عدد مرات وقوعه نحو: أخذه، ضربه، جلّسة، وبضمها مصدر للفعل الماضي المفتوح العين فيما دل على لون أو عيب أو خلل نحو: حمرة، زُرقة، أدمة، كُدرة، يُلجة.

2) **فِعَالَة**: بكسر الفاء مصدر للفعل الماضي فيما دل على حرفة، مثل: زراعة، فِلاحة، حِداة، صِرافة، كِتابَة، وفتحتها مصدر للماضي اللازم المضموم العين، وغالباً ما يدل على سجية نحو: زهادة، كرامة.

3) **فَعِل**: بالفتح وبكسر العين وزن للفعل الماضي الثلاثي، مثل: أخذ، أكل،

(1) الذاريات آية 29.

(2) آل عمران آية 135.

قول، بيع، وبضم العين في الماضي والمضارع وزن للفعل فيما دل على طبائع، وفي هذا يقول الإستراباذي، شارح شافية ابن الحاجب: «فعل لأنفعال الطبائع، أي ما جُبل عليه الإنسان من الأفعال الصادرة عن الطبيعة، وذلك نحو: حُسْن، وقُبْح، ووسْم، وقسْم، وكِبُر، وصَفَر، ... وسَهْل، وصَعْب، ... فهذه الأوصاف مخلوقة وتدل على الصفة التي طبع فيها صاحبها ... ويلاحظ أن عينه قد ضمت لأنها كانت خَلْقَة وطبيعة، وصاحبها مسلوب الاختيار لذا جعل الضم علامة للخَلْقَة»<sup>(1)</sup>.

(4) فُعلول: بضم الفاء، مصدر الماضي اللازم المفتوح العين مثل: فُعود، خُروج، نُهوض، دُخول، وفتحتها أسماء نحو: القبول، وهو ربح الصِّبَا، والوضوء، الماء الذي يُتوضأ به، والطهور، الماء الذي يُنظَر به.

#### ب - دلالة حركات الإعراب:

الإعراب كما تعرّفه المعجمات: الإيابة، «يقال: أعربَ الرجلُ عَمَّا في نفسه، إذا أباه وأفصح»<sup>(2)</sup>، وعند النحويين: «أثر ظاهر أو مقدر يحلّيه العامل في آخر الكلمة»<sup>(3)</sup>، وهو من المسائل التي تصدى لها القدامى من لغويي العربية وبحث فيها المحدثون من عرب ومستشرقين، فصالوا وجالوا في ميدانه، فتعددت آراؤهم فيه، وتنوعت مقترحاتهم بصده، فمن قائل إنه قصة، إلى قائل إنه من الأمور التي تنفق مع طبيعة اللغة، إلى منادٍ بإلغاء هذه الظاهرة من كُلم العربية.

ولسنا هنا بصدد البحث في أصالة هذه الظاهرة من عدمه، إذ أن ما يعنينا هو القيمة الدلالية لهذه الحركات التي لم تسلم هي الأخرى من مساجلات اللغويين وخصوماتهم، فانقسموا بصدها عدة فرق، وفيما يلي يسط لأشهر آرائها.

(1) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب ص 132.

(2) اللسان 724/2.

(3) أروض المسالك 39/1.

لم يخفَ على كثير من لغويي العربية القدامى ما للإعراب من قِيَمٍ دلالية موصلة إلى المعنى، وفي ذلك يقول العلامة أبو الفتح ابن حني: «ألا نرى أنه إذا سمعت أكرم سعيداً أباه، وشكر سعيداً أمه، علمت - برفع أحدهما - بـ الآخر - الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحاً (أي نوعاً) وأساساً لاستنبه أحدهما من صاحبه»<sup>(1)</sup>.

ولعل أحمد بن فارس كان من أكثر لغويي العربية إدراكاً لظاهرة الإعراب وما لها من قِيَمٍ دلالية، ويتضح هذا من قوله: «قَامَ الإعراب فيه تمييز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلًا لو قال: ما أحسن زيداً - غير معرب - لم يوقف على مراده، فإذا قال: ما أحسن زيداً، أو ما أحسنُ زيد - أبان الإعراب عن المعنى الذي أراد»<sup>(2)</sup>، ثم زاد المسألة توضيحاً وذلك حين يقول: «من العلوم الجليلة التي غصّت بها العرب الإعراب الذي هو المارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميّز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهم، ولا صلر من مصلر ولا نعت من تأكيد»<sup>(3)</sup>.

وهذا يعني أن ابن فارس يرى أن حركات الإعراب دوال على معان، وأنها ليست شيئاً زائداً أو ثانوياً، كما أنها لم تدخل على الكلام اعتباطاً وإنما دخلت لأداء وظيفة أساسية في اللغة إذ بها يتضح المعنى ويظهر، وعن طريقها تُعرف الصلة النحوية بين الكلمة، والكلمة في الجملة الواحدة.

وتكاد أغلب آراء القدامى تتفق مع رأي ابن فارس إلا ما كان من الخليل بن أحمد، وعلى بن المستنير قطرب، اللذين نقلت عنهما آراء يُستفاد منها أنها لا يعبران هذه الحركات أية أهمية، فقد جاء عن الخليل: «إن الفتحة والكسرة

(1) الخصائص 35/1.

(2) الصحاحي ص 190.

(3) المرحع السابق ص 77.

ولضمة زوائد وهن يحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به<sup>(1)</sup>، ومعنى هذا أن المتكلم بإمكانه أن يستخدم الحركات كيفما يشاء ما دامت مهمها لاتعدو أن تكون تسهيل النطق، وإن كنت ألاحظ في عبارة الخليل شيئاً آخر، فقد يكون ما عناه أن هذه الحركات زوائد على الحرف، أي أنها ليست جزءاً منه، ولكن يُؤْتَى بها للتوصل إلى التكلم به، والتكلم بالصوت لا يكون كيفما اتفق ولكن يكون وفق أسس معينة وضوابط دقيقة، فلا يصح أن يتكلم الإنسان الكلمة مرة مرفوعة ومرة منصوبة ومرة مجرورة، والموقف الكلامي واحد.

أما قُطْرُب فإنه يرى أن الإعراب لم يكن للدلالة على المعاني «وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطنون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكتهم لتحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت<sup>(2)</sup>. وهذا الكلام يمكن أن يفسر بحسب الحركات اعتباطاً في الكلمة، فبماذا يفسر انتقال الكلمة من حركة إلى حركة حسب وظيفتها في الجملة، فعندما نقول: جاء محمد، فالكلمة مرفوعة، فإذا ما تغيرت الوظيفة فإن الحركة ستغير فتقول: سلمت على محمد ورأيت محمداً، فهل هذا التناوب في الحركات تم للتوصل بالنطق ! وإذا كان ذلك كذلك فيماذا يُفسر عدم فهم أولئك الأعراب لبعض الكلمات التي كانت تُنطق أمامهم بنطق مغاير لما أُلْفوه ؟ فقد روى الجاحظ «أن رجلاً من البلديين قال لأعرابي: كيف أهْلِك ؟ - قالها بكسر اللام - قال الأعرابي: صَلِّباً، لأنه أجابه على فهمه، ولم يعلم أنه أراد المسألة عن أهله وعياله، وحكى الكسائي أنه قال لغلام بالبادية: مَنْ خَلَقَكَ فلم يدرك ما قال ولم يجبه، فرد عليه السؤال، فقال الغلام: لعلك تريد مَنْ

(1) الكتاب 241/4 و 242.

(2) الإيضاح في علل النحو ص 70.



خَلَقْتُ»<sup>(١)</sup>، وجاء أعرابي إلى المدرسة يريد أن يُسَلِّمَ، فطلب إلى أحدهم أن يقرأ عليه شيئا من القرآن، فقرأ عليه من سورة التوبة إلى أن وصل إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِرِئَاسِ الْمُشْرِكِينَ لَشَدِيدٌ﴾<sup>(٢)</sup>، فقرأها بكسر اللام في ﴿مَرَسُولُهُ﴾، فقال الأعرابي: اللهم إني أبرأ مما برئ منه الله<sup>(٣)</sup>.

وهؤلاء الذين تعرض ردودهم لم يدرسوا النحو ولم يتعمقوا في معانيه، ولكن فهمهم لهذه الحركات كان بالسلطنة وحدها، وبخاصة إذا عرفوا أن كثيرا من تلك المصطلحات لم يكن معروفا عند هؤلاء الأعراب. سئل أحدهم عما إذا كان يجرّ فلسطين فقال: إني إذا لَقَوِيَّ، وذلك أنه فهم الجرّ بمعناه المادي.

وهذا الرأي الذي ذهب إليه قُطْرُب لم يقل به نحوي ولا لغوي غيره من القدامى، بل على العكس من ذلك تماما، فغالبا ما نجد تأكيدات على أن حركات الإعراب لم توضع اعتباطا وإنما وضعت لتدل على معان، ذلك «أن الأسماء لما كانت تغتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبيه عن هذه المعاني فقالوا: ضرب زيد عمرا، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وينصب عمرو على أن الفعل واقع به ... وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل ليتسعوا في كلامهم وتكون الحركات دالة على المعاني»<sup>(٤)</sup>.

وإلى هذا الرأي الذي رآه «قُطْرُب» ذهب «إبراهيم أنيس» حين قرر أن

(١) البيان والتبيين 1/164.

(٢) التوبة آية 3.

(٣) المدارس النحوية ص 14 و 15.

(٤) الإيضاح في علل النحو ص 65.



فبماذا يفسر اختلاف حركة الكلمة بحسب الموقف الكلامي ؟ فنقول: هؤلاء صادقون، ورأيت صادقين، قد يكون هذا التنوع وهذا الاختلاف من نسج النحويين والدعويين إذا كان في الكلام العادي أو الشعر، فبماذا يفسر وقد جاء في القرآن الكريم نسيج مثله، والقراءة القرآنية وصلت إليها بالتواتر، من ذلك ورود بعض الكلمات معربة بالحركات الطوال مثل: المؤمنون والمؤمنين، ورسولا وشهيدا، وبصيرا، فكل هذه وردت بأشكال متنوعة، بحسب الموقف الذي يفرضه عليها، موقعها من الجملة.

وهكذا فإن الإعراب لم يكن بالقصة ولا بالنسيج المحكم الذي نسجه النحويون في عصر من العصور، فهناك ظاهرة تسمى الإعراب لا مفر من الإقرار بوجودها والاعتراف بها، غير أنه لا مفر أيضا من الاعتراف بتعسف بعض النحاة في بعض أحكامهم، كأنهم يحاولون فرض مقاييسهم على الناس، فقد حسبوا كما حسب اللغويون في كل زمان ومكان أن دراستهم يجب أن تحكم بما لها من حق وقداسة لامراء فيهما<sup>(1)</sup>، فكانوا يتبعون الشعراء والفصحاء من الناس من معاصريهم، وأحيانا كثيرة كانوا يتعدون معاصريهم إلى العصور الجاهلية، مما أدى إلى تبرم الناس على اختلاف معارفهم وطوائفهم بهم، حتى إننا لنجد من النحويين من لا يخفى ضيقه وتبرمه ببعض العلل والأقيسة فيها هو ابن جني، وهو من أكبر حذاق النحويين والمقدم في الصناعة من مقدميهم، كما وصفه ابن مضاء القرطبي<sup>(2)</sup> لا يخفى معارضته لهم في أصل من أصولهم وهو الإجماع فيقرر أن اجتماع أهل البلدين (البصرة والكوفة) إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن لا يخالف النصوص والمقيس على النصوص. فإذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه<sup>(3)</sup>.

وهذا يعني أن الضيق والتبرم كان من علل النحويين وأقيستهم، وليس من

(1) اللغة بين المعيارية والوصفية ص 20.

(2) الرد على النحاة ص 82.

(3) الخصائص 189/1

ظاهرة الإعراب، إذ أننا لم نسمع بشاعر أو أديب أو حكيم منذ الجاهلية وحتى انتهاء عصر الفصاحة نطق الكلمة مرة بحرورة وأخرى منصوبة وثالثة مرفوعة والموقف واحد.

على الرغم من اعترافنا برود بعض الآيات والآيات القرآنية بشكل مخالف لقواعد النحويين، الأمر الذي رأى فيه المنكرون للدور الإعراب في إبراز المعنى دليلاً على صحة رأيهم.

أقول: إن هذه الشواهد التي خالفت القواعد النحوية لا تبلغ العشرين عدداً في لغة تجاوزت شواهد آلاف الآيات القرآنية ومثلها أو تزيد من الآيات الشعرية، وجميعها متفق مع قواعد النحويين وآرائهم، وحتى هذه الشواهد التي جاءت على غير قياس ناقشها النحويون مناقشة لا يخلو من فطنة وبعد نظر، وسجلوا بصدد آراء جيدة يعكس قبول أكثرها، فمن ذلك: ﴿إِنَّ هَذَا نَ كَسَاحِرٌ رَّانٌ﴾<sup>(1)</sup> برفع ﴿هَذَا﴾ ومن حقها النصب (هذين) على المشهور من لغة العرب، ومن المعلوم أن جمعا من العرب يعامل المثنى بالألف مطلقاً فيقولون: هذان رجلان، ورأيت رجلان، وسلّمت على رجلان، وهي لغة الحارثيين كعب، وخشم وزبيد وكتانة، فهل لنا بعد ما تقدم أن نقرر أن حركات الإعراب دوال على معان ؟ .

الحقيقة إن أغلب الآراء التي طرحناها سابقاً نقرر أن الحركات دوال على معان، وهذا ما تلمحه في عبارة ابن فارس فأما الإعراب فيه تمييز المعاني، كما قرر هذا كثير من القدماء، فابن الحاجب صاحب الكافية يخصص فصلاً لأنواع الإعراب بقرر فيه أن حركات الإعراب كل منها له دلالة معينة، فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة<sup>(2)</sup>، وشرح الرضي هذه العبارة بقوله: «الرفع علم كون الشيء عمدة الكلام ولا يكون في غير

(1) طه آية 63.

(2) شرح الرضي على الكافية 69/1.

العمد»<sup>(1)</sup>، وهذا ما نلاحظه في المرفوعات وهي الفاعل، والمبتدأ، والخبر، واسم كان، وخبر إن، ونائب الفاعل، وأما النصب فهو «علم الفضلية»<sup>(2)</sup>، والجر علم الإضافة، أي كون الاسم مضافا إليه معنى أو لفظا، كما في غلام زيد، وحسن الوجه<sup>(3)</sup>.

أما في العصر الحديث فإن الأستاذ إبراهيم مصطفى يأتي في مقدمة من ناقشوا هذه الظاهرة باستفاضة، وذلك عندما عرض لها في كتابه «أحياء لنحو» حيث رأى فيه أن الحركات دوال على معان، بل إنه يرى أن من أصول العربية الدلالة بالحركات على المعاني فيقول: «وما كان للعرب أن يلتزموا هذه الحركات ويحرصوا عليها كل حرص، وهي لا تعمل في تصوير المعنى شيئا، ونحن نعلم أن العربية لغة الإيجاز، وأن العرب كانوا يتخففون ما وجدوا السبيل ويحذفون الكلمة إذا فهمت، والجملة إذا ظهر الدليل، والأداة إذا لم تكن الحاجة ملحجة إليها»<sup>(4)</sup>، ثم يوضح دلالة كل منها فيقرر أن الفتحة ليست علامة إعراب، وإنما هي حركة الخفيفة المستحبة عند العرب، فهي بمثابة السكون في لغة عامة، وأما الضمة فهي علم الإسناد، والكسر عى الإضافة<sup>(5)</sup>.

ولعل الذي جمعه يضع الفتحة في هذا المستوى هو ورود كثير من الأسماء منصوبة فهي أكثر الحركات استعمالا، فإذا كانت المرفوعات لا تتجاوز الستة، والمحرورات اثنين، فإن المنصوبات تبلغ العشرة عددا.

فلو حاولنا استخدام اللغة كما يروق لبعض استخدامهما بدون إظهار حركات الإعراب، فما الذي يستطيع المستمع فهمه ؟

قد يفهم أن محمدا ضرب عليا إذا اعتمدنا الترتيب، ووردت العبارة بهذه

(1) المرجع السابق 70/1.

(2) المرجع السابق 70/1.

(3) المرجع السابق 70/1.

(4) فقه اللغة المقارن ص 123.

(5) فقه اللغة المقارن ص 123 وما بعدها.

الكيفية، ضرب محمد علي، ولكن وردت في النصوص الموروثة كثير من الاستعمالات التي لم يراع فيها الترتيب، فلو قمنا بمراجعة سريعة لكتاب الله فإننا سنخرج منه كثيرا من الشواهد التي لم تكن مرتبة، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾<sup>(1)</sup>، وقوله: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾<sup>(2)</sup>، فماذا نقول في هذين الاستعماليين؟ من الذي فعل الابتلاء؟ أهو إبراهيم؟ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وأيضا من الذي فعل الخشية؟ هل الله يخشى العلماء؟ أم العلماء يخشونه؟

إذا تركنا الأمر فوضي فلن نتمكن من معرفة الفاعل، ولن نستطيع التوصل إلى المفعول به، وهكذا فإن «الإعراب ضروري للتمييز بين المعاني المختلفة في مواطن كثيرة وخاصة في الشعر والنثر الفني، حيث يعتمد الأديب إلى تقديم المفعول على الفاعل»<sup>(3)</sup>، على نحو ما لاحظنا في المثالين السابقين.

وفضلا عما تقدم فإن هذه الحركات من أكثر المباحث صلة بالدلالة الصوتية، فما الفرق بين «محمد» بالرفع في «جاء محمد»، و«محمدًا» بالنصب في «رأيت محمدًا»، «إن لم يكن فرقا في الصوت، بل ما الدلالة الصوتية المعترف بها؟»<sup>(4)</sup>.

وعلى هذا فإن حركات الإعراب ما وجدت في اللغة إلا لتدل على معنى، ولو أنها لم تكن كذلك «لحمدت كما حمد اسم الإشارة في حينها»<sup>(5)</sup>، وذلك أن اسم الإشارة يختلف بين الواحد وغير الواحد والمذكر والمؤنث، ولما ورد في جدا احتفظ بشكل واحد يظل ملازما له مع الجميع دون تفريق<sup>(6)</sup>، فنقول في

(1) البقرة آية 124.

(2) فاطر آية 28.

(3) فقه اللغة لأميل بديع يعقوب ص 140.

(4) نحو ونحو لعوي ص 93.

(5) مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة 53/10.

(6) مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة 53/10.

«ذ» وحدها في حالة المذكر: هذا محمد، وفي حالة المؤنث: هذه رينب، وفي حالة الجمع: هؤلاء محمدون، بينما يبقى مع كل هؤلاء «حبذا»، فلو أن حركات الإعراب زائدة كما نُقل عن الحليل، أو جيء بها لتسهيل النطق بالصوت - كما يرى د. أنيس وغيره - لأمكن الاستغناء عن الحركات أو للآزمت الاسم حركة واحدة وأصبح من السهل معرفة معاني الكلام.

ومن هذا الجانب - أعني دلالة الحركات - تلك التجارب التي قام بها بعض الباحثين<sup>(1)</sup> لمعرفة القيم الدلالية لحركات وحروف المد، فقام بعرض شكلين لايوحيان في الحقيقة إلى شيء وكانا يختلفان في الحجم أحدهم كبير والآخر صغير، وعرضها على مجموعة من الطلبة بعد أن ارتحل لهما لفظين وهما (زليغ وزلوع) وطلب منهما أن يضعوا لكل شكر ما يناسبه من هذين اللفظين، فاختار 60% من الطلبة (زليغ) للشكل الصغير و(زلوع) للشكل الكبير، وبهذا توصل إلى استنتاج عام بأن الكسرة ومضاعفاتها تدل على صغر الحجم أما الضمة ومضاعفاتها فإنها تدل على كبر الحجم.

وهذا الباحث الذي نقوم بعرض نتائج تجاربه اتخذ موقف المعارض للدلالة الصوتية في أوضح مظاهرها وبخاصة حركات الإعراب، ثم يأتي في هذا الموضع ويقول: إن حروف المد دوال على معان، ولكن أي معان هذه ؟ !. إن هذه المعاني التي رأى أنها دلت عليها لم تكن في الحقيقة مرتبطة بالصوت ولكنها ترجع إلى أمور أخرى، لعل أهمها التجارب الشخصية مع هذه الأصوات.

فلو قمنا بعرض مجموعة من الكلمات تشتمل على هذين الصوتين والتمسنا العلاقة بين ما تعنيه هذه الكلمات، وما توصل إليه، فإن النتائج - بالتأكيد - ستكون مخيبة للآمال، من ذلك مثلاً: طنبور، صنبور، كافور، وبالمقابل: قابيل، خافير، غفير، فما العلاقة بين كبر الحجم وصغره، وبين هذه الكلمات ؟

(1) دلالة الألفاظ ص 87.

حركات المد مربطة بكر الحجم أو صغره<sup>(1)</sup> سارع هؤلاء إلى إقامة التحارب ليثبتوا مذهب الغريبيس، في الوقت الذي كانت هناك أمور في لغتنا جذبرة بالبحث من رؤيا عربية حاضرة، أو على الأقل رؤيا سامية، وكان يمكن أن يتوصلوا فيها إلى نتائج أفضل لولا هذه المغالاة في التقليد.

وما يمكن أن ننهي به هذا المبحث أن حركات ال عراب وإن كانت تدل على معان فإنها تدل على تلك المعاني التي لمعها فيها لغويانا قديمهم ومحدثهم، فالضمة علامة على أن الكلمة متحدث عنها، والكسرة علامة على إضافة الكلمة بأداة أو بغير أداة، إما أن دلالاتها يمكن أن تتفاوت من بيعة إلى بيعة، وقد يكون هذا التفاوت من شخص إلى شخص.

وحلاصة القول فإنه لما كانت الجملة العربية جملة اختيارية التركيب، يجوز بدؤها بالاسم مثلما يجوز بدؤها بالفعل، وقد يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل، والخبر على المبتدأ، لذلك وجب ضبط المعاني بعلامات ترشد إلى المقصود، ولا يتأتى ذلك في العربية إلا بحركات الإعراب، وفي هذا دليل على أن هذه الحركات دوال على معان، على نحو ما ذكرنا سابقا، فالرفع علم الفاعلية، والنصب علم للمفعولية والخفة، والجر علم الإضافة.

### ثالثا - دلالة النبر والتنغيم:

وهي نوع من أنواع الدلالة الصوتية يعتمد على ما يعرف في التحليل القويمي بالقوئيمات غير التركيبية (Supraseg Montal) وتعرف عند فيرث (Firth) ومبرسته بالبروسودات (Prosodies)، وهي تلك المظاهر الصوتية التي تصاحب الكلمات المتصلة أو الجمل، فيكون لها دور في المعنى، وأهم هذه المظاهر النبر (Stress) والتنغيم (Intonation).

(1) دلالة الألفاظ ص 87 وما بعدها.



تصاحب الكلمات المتصلة أو الجمل، فيكون لها دور في المعنى، وأهم هذه المظاهر لنبر (Stress) والتنميم (Intonation).

### أولا - النبر Stress:

وهو الضغط على مقطع معين من الكلمة لجعله بارزا أوضح في السمع من غيره من مقاطع الكلمة<sup>(1)</sup>، ومعناه عند «ماريو باي» أن مقطعا من بين مقاطع متتابعة يعطي مزيدا من الضغط أو العلو، أو يعطي زيادة أو نقصا في نسبة التردد<sup>(2)</sup>، أما جيسبرسن (Jespersen) فإنه يقول: «إن الاتجاه العام في تعريف النبر يعتمد على القوة التي تصاحب إخراج الهواء من الرئتين، فهو طاقة وجهد عضلي مكثف، ليس لعضو واحد ولكن لجميع أعضاء النطق في وقت واحد، أي أنه في نطق مقطع منبور وتبذل جميع الأعضاء أقصى ما يمكنها من جهد»<sup>(3)</sup>، ويعرفه إبراهيم أنيس بأنه «نشاط في جميع أعضاء النطق في وقت واحد، فعند النطق بمقطع منبور نلاحظ أن جميع أعضاء النطق تنشط غاية النشاط»<sup>(4)</sup>.

ويختلف موضع النبر في الكلمة من لغة إلى لغة «فقد يكون محدد المكان في مفردات اللغة، فيمكن ضبطه بقاعدة، ومن ثم فلا أثر له في توجيه المعنى»<sup>(5)</sup>، كما هو الحال في اللغة الفرنسية حيث يتم الضغط فيها على المقطع الأخير Ultema من كل كلمة، فإذا خالف هذا فإن نطقه سيكون غريبا، وفي السواحلية يكون النبر فيها على ما قبل الأخير Penult، أما في الإنجليزية والروسية فإن النبر فيهما يعد حرا Free Stress أو متحركا Movable، فهو لا يلزم مقطعا معينا في الكلمة، فكثير من الكلمات في هاتين اللغتين يختلف

(1) الأصوات ووظائفها ص 152، و Dictionary of Linguistics p 328.

(2) أسس علم اللغة ص 93.

(3) مجلة الفكر العربي العدد 26، مارس 1982م، ص 72.

(4) الأصوات اللغوية ص 169.

(5) الأصوات ووظائفها ص 152.

استعمالها باختلاف موضع النبر فيها، فمثلاً في الإنجليزية كلمتي Import, Insult تستعمل كل واحدة منها في معيين ولا يسم تحديد هنا من دأك إلا من خلال النبر<sup>(1)</sup>، ففي الكلمة الأولى إذا وقع النبر على المقطع الأول (Insult)، فالكلمة اسم وتعني «إهانة»، إما إذا وقع على المقطع الأخير (In'sult) فالكلمة فعل وتعني «يهين»، وكذلك الثانية (Im'port) بالضغظ على المقطع الأخير فعل (يستورد)، وبالضغظ على المقطع الأول (Im'port) اسم (استيراد).

والنبر في الإنجليزية يأتي على أربعة مستويات هي<sup>(2)</sup>:

(1) نبر أولي Primary وهو أقوى المستويات وأحياناً يسمى الرئيسي.

(2) نبر ثانوي Secondry.

(3) نبر ثالث Tertiary وهو أضعف من النبر الثانوي.

(4) نبر ضعيف Weak وهو أضعف درجات للنبر.

أما في العربية فإن هذا المصطبح كان يعني الهمز، جاء في اللسان أنه قبل لرسول الله ﷺ: «يا نبي الله، فقال: «لا تنبر باسمي»، أي لا تهمز، وفي رواية فقال: «إنا معشر قريش لا ننبر»، والنبر همز الحرف، ولم تكن قريش تهمز في كلامها، ولما حج المهدي قدم الكسائي يصلى بالمدينة فهمز فأنكر أهل المدينة عليه وقالوا: «تنبر في مسجد رسول الله ﷺ بالقرآن»<sup>(3)</sup>، وفي مادة «نبر» جاء في اللسان «النبر عند العرب ارتفاع الصوت، يقال: نبر الرجل نبرة إذا تكلم بكلمة فيها علو»<sup>(4)</sup>.

وهذان المفهومان يتفقان في جميع أحوالهما، غير أن النبر أشمل، فهو علو يمكن وقوعه في صوت الهمزة وغير الهمزة، وهو ما يسميه الغريون Stress.

(1) ينظر الأصوات ووظائفها ص 155، والأصوات اللغوية ص 171.

(2) أسس علم اللغة ص 23، والأصوات ووظائفها ص 155.

(3) اللسان مادة همز.

(4) اللسان مادة نبر.

والنبر في العربية، كما يرى بعض الباحثين نوعاً<sup>(1)</sup>:

1) نبر صرفي: وهو يختص بالميزان الصرفي أي لا يختص بمثال معين، وإنما يكون اختصاصه كل مثال جاء على هذا الوزن أو ذاك، فوزن (فاعل) يقع النبر فيه على الفاء، ومعنى هذا أن كل كلمة جاءت على هذا الوزن يقع عليها النبر بالطريقة نفسها مثل: (قاتل، كاتب، جاهل، ساجد، ناظر، ضارب، حامد، عاشق).

ويقع النبر في وزن (مفعول) على حركة العين، فكل كلمة جاءت على هذا الوزن يكون النبر فيها على حركة عين الكلمة مثل: مقتول، مضروب، محزوم، محروم، فالنبر وقع في الكلمات السابقة على الصائت الطويل الواو، أما وزن (مستفعل) فإن النبر فيه يقع على حركة التاء، فكلمات: مستخرج، مستعطر، مستحضر، مستدرك، تكون التاء منبورة فيها جميعاً وهكذا، غير أن هذا النوع من النبر ليس له وظيفة في العربية<sup>(2)</sup>.

2) نبر السياق أو النبر الدلالي: ويقع على الجمل وليس على الكلمات، كما في النوع السابق، وهو عند بعض اللغويين<sup>(3)</sup> ارتكاز الجملة Sentence Stress.

وهذا النبر إما أن يكون تأكيدياً أو تقريرياً، ويمكن الخلاف بينهما في نقطتين<sup>(4)</sup>:

أ- تكون دفعة الهواء أقوى في النبر التأكيدي منها في النبر التقريري.

ب- يكون الصوت في التأكيدي أعلى منه في التقريري، ويمكن أن يقع هذا النوع على أي مقطع من المجموعة الكلامية كيفما كانت وإنما وقعت؛ في

(1) مناهج البحث في اللغة ص 194 وما بعدها، وعلم اللغة للسعران ص 208.

(2) الأصوات ووظائفها ص 154، والأصوات اللغوية ص 171.

(3) علم اللغة ص 208.

(4) مناهج البحث في اللغة ص 197.

أول المجموعة أو وسطها أو آخرها، والمسافة بين أي حالتي نبر في المجموعة الكلامية المتصلة متساوية، وهو ما يعرف بالإيقاع، ولشرح هذا الرأي نضرب المثال التالي: هل سافر محمد؟ فالتبر الواقع في كلمة سافر يدل على الشك من المتكلم في وقوع السفر، أي أن الشك واقع في السفر، أما نبر كلمة «محمد» فيدل على الشك في قيام محمد به، ولا يختلف الحال في التأكيد والتقرير، فقد يريد المتكلم أن يؤكد أنه صاحب العبارة، وقد يريد إلقاء الكلام بطريقة غير مباشرة، على أنه صادر عن غيره.

وقد ظل النبر في العربية محل أخذ ورد بين اللغويين، فذهب بعضهم إلى أن دراسته في «الفصحى تتطلب شيئا من المجازفة، ذلك لأن العربية الفصحى لم تعرف هذه الدراسة في قديمها، ولم يسجل لنا القدماء شيئا عنه»<sup>(1)</sup>.

ويرى باحث آخر أنه «ليس لدينا من دليل يهديننا إلى موضع النبر في اللغة العربية كما كان ينطق بها في العصور الإسلامية الأولى إذ لم يتعرض له أحد من المؤلفين القدماء»<sup>(2)</sup>.

ولم يقتصر البحث في النبر في العربية على لغويين بل تعداه إلى غيرهم، فهي هو «هنري فليش» يؤكد أن العربية لا تنصف بشيء من النبر الديناميكي أو الموسيقي<sup>(3)</sup>، وهو عنده فكرة كانت مجهولة لدى نخاة العربية، ذلك أنه لم يجد له اسما في مصطلحاتهم، غير أنه عاد فيما بعد ليقرر أن النبر يمكن ملاحظته في تصاريف بعض الكلمات وذلك في حالتي ألف التأنيث الممدودة والمقصورة للاسم المؤنث<sup>(4)</sup>.

أما «بروكلمان» فإنه يتخذ موقفا مغايرا للمواقف السابقة وبخاصة موقف

(1) مناهج البحث في اللغة ص 197.

(2) الأصوات اللغوية ص 171.

(3) العربية الفصحى ص 182.

(4) العربية الفصحى ص 182.

هنري فليش فيقول: «في اللغة العربية القديمة يدخل نوع من النبر تعلب عليه الموسيقى، ويتوقف على كمية المقطع، فبسه سير من مؤخرة الكلمة نحو مقلمتها حتى يقابل مقطعا طويلا فيقف عنده، فإذا لم يكن في الكلمة مقطع طويل فإن النبر يقع على المقطع الأول منها<sup>(1)</sup>، وقد رد هنري فليش هذا التفسير بأن صاحبه متأثر بدينامكية النبر في لغته<sup>(2)</sup>.

ونحن وإن كنا ننفق مع اللغويين السابقين فيما قرروه من أن البحث فيه يتطلب شيئا من المحازفة، وذلك لانعدام الأجهزة التي يمكن أن تسجل عليها هذه الظاهرة في عصر الفصاحة، كما أنه لم يجد الاهتمام به من قبل النحاة إلا أنه لا مناص من الإقرار بأن بعض اللغويين قد سجل ملاحظات طريقة يمكن أن تعد من هذا الجانب، من ذلك ما ذكره ابن جني وهو يتحدث عن حذف الصفة يقول: «وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب «الكتاب» من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون ليل طویل، وكان هذا إما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: ليل طویل، أو نحو ذلك»<sup>(3)</sup>، فكلمات ابن جني الواردة في هذا النص، التطويح، والتطريح، والتفخيم، والتعظيم، تشير إلى النبر، ويتضح هنا من خلال مفهومها.

فكلمة «التطريح» في اللسان تعني: تطويل الشيء ورفع وإعلاءه<sup>(4)</sup>، والتطويح من طوح به ذهب هنا وهناك، كما جاء في مادة «طوح» في اللسان<sup>(5)</sup>، وأما التفخيم فهو عند اللغويين المحدثين ظاهرة صوتية تحدث عن

(1) فقه اللغات السامية ص 45.

(2) العربية الفصحى ص 205.

(3) الخصائص 2/370 و371.

(4) اللسان مادة طوح.

(5) اللسان مادة طوح.

حركة عضوية تغير من شكل حركات الرنين بالقدر الذي يعطي الصوت هذه القيمة الصوتية المفحمة<sup>(1)</sup>.

فمن خلال ربط هذه الكلمات بمعانيها اللغوية نجد اتفاقاً لهذه المعاني مع مفهوم النبر بمعناه الحديث، فهو أيضاً عملية عضلية يقصد منها ارتفاع الصوت وعلوه.

#### ثانياً - التنغيم (Intonation):

إذا كان النبر يختص بمقطع معين من مقاطع الكلمة فإن التنغيم Intonation يختص بالجملة كلها، فهو نمط لحنى (Melodic Pattern) يتحقق بالتنوع في درجة جهر الصوت أثناء الكلام<sup>(2)</sup>، وهو أيضاً المصطلح الصوتي الدال على الارتفاع (الصعود)، والانخفاض (الهبوط) في درجة (Pitch) الجهر (Voice) في الكلام<sup>(3)</sup>، أو هو عبارة عن تتابع النغمات الموسيقية أو الإقذعات في حدث كلامي معين<sup>(4)</sup>، ومن خلال التعريفات السابقة فإن التنغيم تغيرات موسيقية تتاب الصوت من صعود إلى الهبوط، ومن هبوط إلى صعود، تحدث في اللغة لغاية وهدف يرمي إليه المتكلم وحسب الحالة التي يكون عليها.

وهو في الكلام المنطوق كالترقيم في الكلام المكتوب، غير أن التنغيم أوضح من الترقيم في الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة<sup>(5)</sup>، وهذا الوضع مرجعه التأثير الذي يصاحب الحديث لنبه ويثير، ويتطلب حالة من الانتباه والمتابعة لما يجري، فهو يقوم بوظيفة دلالية بما يصاحبه من قرائن، كإشاحة الوجه ونغمته أو انعراج أساريه، ومن هنا يختلف من لغة إلى لغة، وقد يكون هذا الاختلاف في لهجات اللغة الواحدة.

(1) معجم المصطلحات في اللغة والأدب ص 219.

(2) الأصوات ووظائفها ص 156.

(3) علم اللغة للسعران ص 210.

(4) أسس علم اللغة ص 93.

(5) اللغة العربية معناها ومبناها ص 226.

والتنغيم قسمان: الأول وينتهي بنغمة هابطة على آخر مقطع وقع عليه النبر، والثاني وينتهي بنغمة صاعدة على المقطع المذكور<sup>(1)</sup>، ويكثر استعمال النغمة الهابطة في التقرير لإفادة انتهاء الجملة وتمام المعنى، أما النغمة الصاعدة فتدل على أن الكلام بحاجة إلى إجابة وغالبا ما يكون استفهاما.

وهناك نوع ثالث من التنغيم يعرف بالنغمة المسطحة وتتحقق إذا وقف المتكلم قبل تمام المعنى<sup>(2)</sup>، وهي نغمة ليست بالصاعدة ولا بالهابطة ومن أمثلتها الوقف عند الفواصل المكتوبة في الآيات ﴿فَإِذَا بَرِقَ الْقَمَرُ﴾<sup>(3)</sup> و﴿حَسَفَ الْقَمَرُ﴾<sup>(4)</sup> وَجَمِيعُ الشُّكْرِ وَالْقَمَرُ<sup>(5)</sup> يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ إِنَّ الْقَمَرُ<sup>(6)</sup> ﴿<sup>(7)</sup>﴾.

فالوقف على ﴿الْبَصَرُ﴾ و﴿الْقَمَرُ﴾ أو لا و﴿الْقَمَرُ﴾ ثانيا تم على معنى لم يتم، فهذه النغمة مسطحة دون صعود أو هبوط، أما الوقف عند ﴿الْقَمَرُ﴾، فالنغمة هابطة لأنه تم عند تمام معنى الاستفهام دونما أداة، أي أن الاستفهام تم بالظرف.

وهذا الاتجاه في تصنيف التنغيم يكاد يتفق مع اتجاهات التنغيم في اللغة الإنجليزية إذ أن فيها أربع درجات للصوت: منخفض «Low»، ومتوسط «Mide»، وعال «High»، وعال جدًا «Extrahigh»<sup>(4)</sup>، فمثلا كلمة go يمكن استعمالها في جملة غير انفعالية فنقول: I am going to go there tomorrow وتستهملها في سؤال عادي go there وتستهمل في مقام الإنكار وعدم التصديق go there، وتستهمل أخيرا فعل أمر go، من الممكن أن نقول عن go الأولى: إنها تستعمل نغمة متوسطة عادية، والثانية: نغمة عالية، والثالثة: تبدأ منخفضة وتنتهي عالية، والرابعة: عكس الثالثة تبدأ عالية وتنتهي منخفضة.

(1) اللغة العربية معناها ومبناها ص 229.

(2) اللغة العربية معناها ومبناها ص 230.

(3) القيامة الآيات 7 و8 و9 و10.

(4) أسس علم اللغة ص 95.

والتنغيم في بعض اللغات ذو قيمة دلالية تعادل عمدا أصوات العلة والسواكن، فالصينية يمكن أن تنطق بكلمة واحدة بألحان مختلفة فيؤدي هذا الاختلاف في الألحان إلى اختلاف في المعاني، من تلك كلمة Kan Shu إذا نطقها بألحان مختلفة فتعني مرة «رجل»، وأخرى «حظاً سعيداً»، وثالثة «مقر الوالي»، ورابعة «غني» وهكذا، وفي الفرنسية يؤدي التغير في التنغيم إلى تحول الجملة من الدلالة على التذير إلى الدلالة على الاستفهام<sup>(1)</sup>، فعبارة Li vent عندما تكون تقريرية بمعنى: هو يأتي، تنطق على نغمة هابطة li vent، أما إذا كانت سؤالاً بمعنى: هل يأتي، نطقت على نغمة صاعدة.

أما في العربية فإن بعض الباحثين يرى أنه غير ذي دلالة، ويرجع ذلك إلى أمرين؛ أولهما، أن العربية تستغني عنه بالأدوات وعلامات الإعراب، وثانيهما، أن النغوين القدامى لم يسجلوا لنا شيئاً عنه، فإذا ما قبلنا الأمر الأول، فإن الأمر الثاني لا يمكن قبوله أو التسليم به، فلو التجأنا إلى ابن جني فسنجد عنده إشارات إلى هذه الظاهرة، من ذلك «أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلاً، فتزيد في قوة اللفظ (الله) هذه الكلمة ... وكذلك إن ذمته وصفته بالضيق فقلت: سألناه وكان إنساناً، وتزوي بوجهك وتقطبه، فيُعْزِي بذلك عن قولك: إنساناً لئيماً، أو لحزاً، أو مبخلاً أو نحو ذلك»<sup>(2)</sup>، فهذه التغيرات الموسيقية نوع من التنغيم للعبارة، لم يفت ابن جني توظيفها مع السياق لتكون لها دلالة على المعنى المقصود.

ومن ذلك «أيضاً لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحال خبراً، وذلك قولك: مررت برجل أيّ رجل، فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفهماً، وكذلك: مررت برجل أي رجل ... ومن ذلك لفظة الراجب إذا لحقته همزة التقرير عاد نفياً، وإذا لحقت لفظ النفي عاد إيجاباً

(1) علم اللغة للسمران ص 211.

(2) الخصائص 37/2، 371.



كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَقُلْ لِلنَّاسِ﴾<sup>(1)</sup>، أي ماقلت لهم ... وأما دخولها على  
النفي فكقوله ﴿أَلَمْ تَقُلْ﴾<sup>(2)</sup>، أي أما كذلك، وقول جرير:  
أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَصَايَا  
أي أنتم كذلك<sup>(3)</sup>.

وهذا النص يوضح إشارته للتنظيم وضوحاً تاماً، ذلك أن مقام الاستفهام  
والتعجب لا يتحقق إلا بصورة تنغيمية، وهو من الأساليب الشائعة في  
الاستعمال عندنا، فأحياناً نعبر عن دهشتنا بصيغة سؤال لا نريد به الاستفسار،  
فنخرج العبارة في صورة تنغيمية هابطة كقول أحدنا: لا أدري كيف قام فلان  
بهذا العمل، فهذا لا يريد الإجابة عن سؤاله وإنما ينكر أمراً، أو يتعجب له  
بصيغة متغمة يختلط فيها الاستفهام والتعجب، والذي يجعل السامع يفهمك ولا  
يجيبك ليس إلا هذا التنظيم الموسيقي الذي يصاحب حديثك تماماً، كما تقول:  
مررت برجل أي رجل، فأني بطبيعتها تفيد الاستفهام في مثل هذا الموقف،  
ولكن لما خالط هذا الاستفهام التعجب استحال خبراً، والنحاة يسمّون «أي»  
هذه، الكمالية، فسرّ هذا التحول هو التنظيم.

فلو التفتنا إلى المصادر التي دونت عن طريقها اللغة وهي القرآن الكريم،  
وما صدر عن خلّص الأعراب من ضروب الكلام المختلفة، فإنه ستواجهنا  
مصاعب حمة في إمكانية الحصول على شواهد تؤكد وجود هذه الظاهرة، ذلك  
أن التنظيم ظاهرة صوتية محنة لا يمكن التوصل إليها إلا من خلال السماع، ولما  
كان توارث السماع أمراً مستحيلاً في وقت لم نعرف فيه أدوات الصوت،  
وكذلك لم يقم أحد من اللغويين بوصفها إلا ما كان من ابن جني أو تلك  
الدراسات التي نحا بها أصحابها منحى آخر، لذلك تعذر معرفة النصوص التي  
انتقلت من ضرب إلى ضرب، غير أن بعض المعاصرين أشار إلى وجود التنظيم

(1) المائدة من الآية 16.

(2) الأعراف من الآية 172.

(3) الحصائص 269/3.

في القرآن الكريم، وذلك في قوله تعالى على لسان يوسف وإخوته بَعْدَ فَقْدِ صُورِ الْمَلِكِ: ﴿قَالُوا فَمَا جَزَاءُؤُهُ إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ قَالُوا جَزَاءُؤُهُ مَنْ وَجَدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاءُؤُهُ﴾<sup>(1)</sup>، «فلا شك أن تنعيم جملة ﴿قَالُوا جَزَاءُؤُهُ﴾ بنغمة الاستفهام، وجملة ﴿مَنْ وَجَدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاءُؤُهُ﴾ بنغمة التقرير سيقرب معنى الآيات إلى الأدهان ويكشف عن مضمونها»<sup>(2)</sup>، فرجال العزيز سألوا إخوة يوسف عن جزاء السارق فأعاد هؤلاء السؤال بدون أداة، ثم اتبعوا ذلك ببيان العقوبة التي يجب إزالتها على السارق، غير أن مفسرين لم يعيروا هذا الناحية الصوتية أي اهتمام مراوا أن ﴿جَزَاءُؤُهُ﴾ «مبتدأ و﴿مَنْ وَجَدَ فِي رَحْلِهِ﴾ خبره، والتقدير: جزاءه استبعاد من وَجَدَ فِي رَحْلِهِ، فهو كناية عن الاستبعاد، وفي الجملة معنى التوكيد كما تقول: جزاء من سرق القطع فهذا جزاءه»<sup>(3)</sup>.

ومما هو وثيق الصلة بهذه، تلك الدراسات التي نحا بها أصحابها متجى آخر وأعني علماء البلاغة، الذين خصصوا علماً بكامله يعرف من خلاله أحوال التشكلم الذي يكون مطابقاً لمقتضى الحال وسموه (علم المعاني) تتبوعاً من خلاله الكلام فوجدوه ينقسم إلى قسمين: حبر وإنشاء، فالخبر: كلام يحتمل الصدق والكذب لذاته، أما الإنشاء: فإنه لا يحتمل صدقاً ولا كذباً، وقسموا الإنشاء إلى قسمين:

إنشاء غير طليبي، وهو ما لا يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب، وإنشاء طليبي، وهو ما يستدعي مطلوباً غير حاصل في اعتقاد التشكلم وقت الطلب، وأنواعه خمسة: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والنداء.

فالأمر: وهو طلب حصول الفعل من المخاطب على وجه الاستعلاء، وقد يخرج عن هذا المعنى الحقيقي إلى معانٍ أخرى كالتهديد، كما في قوله تعالى:

(1) يوسف آية 75.

(2) علم الدلالة ص 13.

(3) تفسير القرطبي 234/9.

﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾<sup>(1)</sup>.

والنهي: وهو طلب الكف عن الشيء على وجه الاستعلاء<sup>(2)</sup>، ولكنه قد يخرج إلى معانٍ أخرى؛ كالتحقير نحو قول الحُطَيْيئة في هجاء الزبير قان: دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ يُبَغِّضَنَّهَا وَأَقْعُدْ فَوَيْلَكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي والاستمهام: وهو طلب العلم بشيء لم يكن معلوما من قبل، وهو أيضا قد يخرج عن معناه الحقيقي إلى معانٍ أخرى، مثل:

1- الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تُسْرِخُوا لَهُ﴾<sup>(3)</sup> أى اتهاوا.

2- الإنكار، نحو قوله تعالى: ﴿أَغْبِرْ اللَّهُ تَدْعُونَ﴾<sup>(4)</sup>.

3- التقرير، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾<sup>(5)</sup>.

4- التعظيم، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾<sup>(6)</sup>.

ومن أنواع الإنشاء الطلبي النداء: وهو طلب المتكلم إقبال المخاطب عليه، بحرف نائب مناب (أتادي) وأدواته: الهمزة، وأي، رياء، وآ، وأي، وأيا، وهيا، و«وا».

وقد تخرج ألفاظ النداء عن معناها الأصلية مثل:

1- الإغراء، نحو قولك لمن أقبل يتظلم: يا مظلوم.

2- والاستغاثة، نحو يالله للمؤمنين.

3- الندبة، نحو:

فوا عجباً كم يدعي الفضل ناقص رَوَا أَسْفَا كَمْ بظهور النقص فاضل

(1) فصلت آية 40.

(2) جواهر البلاغة ص 77.

(3) المائدة آية 91.

(4) الأنعام آية 40.

(5) الانشراح آية 1.

(6) البقرة آية 255.

4. التعجب نحو:

يا لك من قرة يعمري      خلا لك الجو فيضي واصفري  
5. والاختصاص، نحو قوله تعالى: ﴿رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَسِيدٌ مَّجِيدٌ﴾<sup>(1)</sup>.

ويجمل التنغيم محل الأدوات في لغة الكلام المستعملة بين الناس، فقد يسأل أحدهم عن الشيء ويخبر عنه بلفظة واحدة، ولا يكشف غرضه إلا بالتنغيم.

فمثلاً نقول: بحج محمد، فقد تكون هذه الجملة استفهامية بنغمة عالية: [بحج محمد]، وقد تعني الإخبار بنغمة متوسطة عادية: [بحج محمد]، فالذي يحدد المعنى هو نوع التنغيم الواقع عليها، ومن ذلك قول المدرس لتلميذه: أهمل دورسك، فإن تنغيم الكلمة هو الذي سيحيل الحملة من أمر إلى تهديد.

وهكذا فإن التنغيم يمكن أن يعد عاملاً مساعداً على إبراز المعاني غير الحقيقية في اللغة العربية، وهذا ما اتضح لنا من خلال تعريفنا له، وعرضنا لبعض الشواهد التي تثبت وجوده، غير أن هذه الشواهد التي مثلنا بها من القلة بحيث إننا لا نستطيع أن نجزم بوجود هذه الظاهرة في العربية على نطاق واسع، عكس اللغات مثل الإنجليزية التي يؤدي فيها التنغيم، وكذلك النبر دوراً كبيراً في إبراز المعاني.

(1) هود آية 73.



## الفصل الرابع

### دلالة الصيغ الصرفية وما في حكمها

- 1- دلالة الصيغ الصرفية
- 2- دلالة الاشتقاق من الأعيان .
- 3- دلالة النحت .



## 1- دلالة الصيغ والأوزان:

وضع لغويو العربية صوابط ومقاييس تتعلق ببنية الكلمة يتم من خلالها معرفة جيد الكلام من رديته، فكان أن وضعوا ميزانا سموه الميزان الصرفي، يتكون من ثلاثة حروف أصلية هي الفاء والعين واللام على اعتبار أن أصل الكلمة ثلاثي، فإذا زادت الكلمة على الثلاثة زادوا حرفا آخر أو حرفين حسب الصيغة.

وكانوا خلال هذا الوضع أو بعده كبيرا ما تسترعي انتباههم خصائص صوتية أو دلالية تميز هذه الصيغة عن غيرها.

ولعل أول هؤلاء اللغويين إدراكا لهذه الخصائص سيبويه الذي جاء في «كتابه»: «المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك: النزوان والنقزان، وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازة في ارتفاع ومثله العسلان والرنكان»<sup>(1)</sup>، وقد فسر ابن جني هذه القولة بأن ما جاء على الفعلان من المصادر إنما يأتي للاضطراب والحركة نحو النقزان والغليان والغثيان<sup>(2)</sup> وإلى مثل هذا ذهب ابن فارس<sup>(3)</sup>.

وقد كان للملاحظة سيبويه أثر كبير في بعض اللغويين، فقاموا يستقصون تلك الصيغ والأوزان وما يمكن أن تحمله من قيم دلالية، فابن جني بعد تفسيره ملاحظة سيبويه بقول: «وجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمئت ما حدها (يعني سيبويه والخليل) ومنهاج ما مثلاه ... ومن ذلك ... أنهم جعلوا «استفعل» في أكثر الأمر للطلب نحو: استسقى واستطعم واستوهب واستمنح على ترتيب هذه الأفعال»<sup>(4)</sup>، ومن ذلك «الفعلى في المصادر والصفات

(1) الكتاب 140/4.

(2) الخصائص 152/2.

(3) الساجي ص 374.

(4) الخصائص 153/2.



إنما تأتي للسرعة نحو البَشَكِي والجَمَزَي والوَقْفَي<sup>(1)</sup>، ومن ذلك أيضا «إنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلا على تكرير الفعل فقالوا: كَسَّرَ وَقَطَعَ وَفَتَحَ وَغَلَقَ»<sup>(2)</sup>، ويرجع السبب في ذلك إلى جمعهم «الألفاظ دليلا على المعاني، فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل والعين أقوى من الفاء واللام»<sup>(3)</sup>، وهذا توجيه مه لهذا النوع من الدراسة، فمجرد ورود الصوت على الصوت من الميزان يحدد دلالاته، ثم طفق يفسر الأسباب التي جعلت العين أقوى من اللام والفاء فيقول: «وذلك لأنها واسطة لهما ومكونة بهما فصارا كأنهما سياح لها ومبتولان للعوارض دونها ولذلك تجدد لإعلال بالحذف فيهما دونها، فأما حذف الفاء ففي المصادر من باب وَعَدَ نحو: العِدَّة والزَّيْنَةُ والطَّيَّة والثَّلَّة... وأما اللام فتحو: لَيْدَ والدَّم والقَمُّ والأَبُّ والأَخُ»<sup>(4)</sup>.

وإذا كان ابن جني قد لاحظ القيمة الدلالية في عدد محدود من الأوزان ولصيغ فإن ابن فارس يذهب إلى أبعد من ذلك، فيؤكد أن جميع لأوزان وضعت لمقابلة المعاني، ففَعِلٌ يكون في الوجد نحو: وَجِعَ وَحَبِطَ، وَأَفْعَلٌ للصفات بالألوان نحو: أَحْمَرٌ وَأَسْوَدٌ، وَفُعَالٌ للأدواء<sup>(5)</sup>.

ونأسبما على هذا المذهب الذي يرى الصلة بين الصيغ والأوزان والمعاني تتبع بعض الباحثين هذه الصيغ فرأى أن كثيرا منها يطرد وروده «لدلالة على معان خاصة، من ذلك أوزان الأفعال؛ الماضي والمضارع والأمر، وأوزان اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم المفعول، وأفعال لتفضيل، والتعجب، واسم الآلة، والمصدر واسم الزمان والمكان، وجموع التكسير»<sup>(6)</sup>، ومن هذه الصيغ ما لا يقتصر على الإشارة إلى محمل مدلول الكلمة كالمسلولات

(1) الخصائص 153/2.

(2) المرجع السابق 155/2.

(3) المرجع السابق 155/2.

(4) المرجع السابق 155/2.

(5) الصححي ص 374.

(6) فقه اللغة د. والي ص 211.

التي سبق ذكرها بل يتعداه إلى الإشارة إلى معان خاصة من ذلك: «وزن فَعَال - بضم الفاء وفتح العين ثم ألف مدّ بعدها - وفُعَالَة الموت، أما الوزن الأول فَعَال فأكثر ما يأتي لما يُسْتَكْرَه أو يُسْتَقْدَر أو يُخْتَقَر أو يُسْتَصْفَر فمن ذلك: الدُّوَار الذي يصيب الإنسان إذا ركب البحر أو علا في الجو... والسُّعَال، وكل ذلك مما يستكره... والمُخَاط والعُطَس... وكلّ ذلك مما يُسْتَقْدَر، والبُغَاث والجُفَاء والغُبَار والهَرَاء وكلها مما يَحْتَقَر، والغُلام والقَرَاد والغُرَاب مما يُسْتَصْفَر»<sup>(1)</sup>، أما مؤنث هذا الوزن وهو فُعَالَة فإنه «يدل دائما على البقية من الشيء الحقير...»<sup>(2)</sup>، نحو المَثَالَة والبَرَادَة والنُّشَارَة والنُّخَالَة والقَمَامَة وغيرها.

ويجيء مصدر فَعِيل للدلالة على السَّيْرِ، كالرَّحِيل والنَّعِيل<sup>(3)</sup>، وقد يأتي للدلالة على الصوت مثل: القَرِيل والصَّهِيل والزَّيِير .

ويجيء المصادر الرباعية المضعفة لتدل على معنى التكرار نحو: الزُّعْزُعَة والقَلْقَلَة، وهو المعنى الذي لاحظناه في أفعالها عند حديثنا عن أصوات المسموعات.

وهكذا فإن الصيغ والأوزان في اللغة العربية غالباً ما تكون عنصراً من العناصر الأساسية التي تحدد معناها «ولولا ذلك لالتبست معاني الألفاظ المشتقة من مادة واحدة، فالصيغة هي التي تقيم الفروق (مثلاً) بين كاتب ومكبوب وكِتَابَة»<sup>(4)</sup>، فالأولى اسم فاعل، والثانية اسم مفعول، ولثالثة مصدر.

ومن دلالات الصيغ والأوزان تلك الأوزان التي جاءت عليها بعض المجموع والتي عرفت فيما بعد بمجموع التكسير، وهذه الظاهرة - أعني جموع التكسير - تكاد تكون وقفاً على العربية وحدها إذ أنه لم يشاركها فيها من أخواتها

(1) كلام العرب ص 39.

(2) كلام العرب ص 39.

(3) فقه اللغة، د. وافي ص 211.

(4) فقه اللغة وخصائص العربية ص 115.

الساميات إلا اليمينية القديمة والحمشية، وهاتان لم تتوسعا ترسع العربية فيها، «حتى أصبح للمفرد الواحد عدة جموع»<sup>(1)</sup>، كل جمع منها جاء ليوضح أمرا، فهذا للقلة وذلك للكثرة وآخر لجمع الجمع.

#### أ - دلالة أوزان الأفعال:

قسّم الصرفيون الفعل بحسب التجرد والزيادة إلى قسمين؛ مجرد ومزید، فالمجرد: ما كانت جميع حروفه أصلية، وهو أيضا قسما<sup>(2)</sup>؛ ثلاثي ورباعي، والمزید أيضا قسما؛ مزید الثلاثي ومزید الرباعي، ولكل من هذه التقسيمات أوزان تتفق مع بنيتها لتكون بعد ذلك دليلا عليها، على الرغم من أن هذه الدلالة لا تختص بمعنى غالبا كأن تدل مثلا على جمع أو لون أو جمال أو غيره، ولكننا لمع فيها معنى عاما كالحدثية والزمنية ومعنى هنا أن ما جاء على هذا الوزن أو ذاك يكون فعلا واقعا في زمن معين من الأزمنة كالماضي والمضارع، وفيما يلي عرض لأوزان الأفعال ودلالاتها:

#### أولاً - الفعل الثلاثي المجرد:

وله باعتبار ماضيه ثلاثة أوزان فقط وذلك أن فاءه دائما تكون مفتوحة أما العين فإنها تكون مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة، وعلى هذا فإن أوزانه هي<sup>(3)</sup>: فَعَلَ، مَثَل: نَصَرَ، ضَرَبَ، فَعِلَ مَثَل: فَرِحَ وَحَسِبَ، فَعُلَ مَثَل: كَرَّمَ، ظَرَفَ، غير أن هذه الأوزان عند تصنيفها إلى المضارع تتضاعف لتصل الستة أوزان، وهذه الأوزان هي:

(1) فَعَلَ يَفْعُلُ، يفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، مَثَل: نَصَرَ يَنْصُرُ، قَعَدَ يَقْعُدُ، بَرَأَ يَبْرُؤُ، قَالَ يَقُولُ، وهذا الوزن وإن كان لا يختص بمعنى معين إلا معنى الحدث وزماته، فإننا نلاحظ اختصاصه بأنواع معينة من هذه الأفعال،

(1) نقه اللغة، د. والي ص 211.

(2) نقه اللغة، د. والي ص 211.

(3) أروض المسالك 362/4.

فمن اختصاصه:

أ. الأفعال الجوفاء: نحو: قَالَ يَقُول، عَادَ يَعُود، وقد جاء قلة منها على غيره من ذلك: خَاف، فالأصل (خوف يَخُوف).

ب. المعالية: وهذا ليس مطردا ولا قياسيا بحيث يجوز استعماله في جميع الأفعال التي على هذا الوزن، ولكن يكتفى منه بالمسموع، فسَمِعَ (كَارَمَنِي فكرته) أي غلبته في الكرم.

ج. الفعل الناقص الواوي: نحو: سَمَا يَسْمُو، دَعَا يَدْعُو، ما عدا قلة منها نحو: رَضِيَ يَرْضَى، فالأصل فيها رَضُو يَرْضُو.

د. الأفعال المضاعفة المتعدية: أكثرها جاءت عليه نحو: شَدَّ يَشُدُّ، وجاءت عليه قلة من الأفعال اللازمة نحو: مَرَّ يَمُرُّ.

(2) فَعَلَ يَفْعَل: بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع ومن اختصاصه:

أ. المثال: واويا كان يائيا، نحو: وَعَدَ يَعِد، يَسَّرَ يُسِّر.

ب. الأجوف والناقص الهائي، نحو: بَاعَ يَبِيع، رَمَى يرمى.

ج. المضاعفة اللازمة، نحو: فَرَّ يَفِرُّ.

(3) فَعَلَ يَفْعَل، بفتح العين في الماضي والمضارع، وقد عدّه الصرقيون فرعاً على فَعَلَ يَفْعَل، ويختص بما كان عنه أو لأمه من حروف الخلق<sup>(1)</sup> نحو: خَضَعَ يَخْضَع، قَطَعَ يَقْطَع، نَهَجَ يَنْهَج، سَحَبَ يَسْحَب، سَبَحَ يَسْبَح، وقد جاء عليه من غير ذلك، قَنَطَ يَقْنَط، قَلَى يَقْلِي، ركن بركن، وحروف هذه الأفعال جميعها ليست من حروف الخلق.

(4) فَعِلَ يَفْعَل، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، نحو: عَلِمَ يَعْلَم،

---

(1) الكتاب 5/4.

وأكثر الأفعال الواردة عليه لازمة كما أنها تدل على وحع أو حزن وضدهما<sup>(1)</sup>  
نحو: مَرَضَ، سَقِمَ، جَرَبَ، عَطِبَ، حَزَنَ، غَضِبَ، بَرَأَ، نَشِطَ، فَرِحَ، جَذَلَ،  
وقد يدل على امتلاء أو فراغ نحو: شَبِعَ، عطش، أو لون نحو: شَهِبَ، أو عيب  
نحو: صَلَحَ، عَوَّرَ.

5) **فَعِلْ يَفْعِلْ**، نحو: وَرِثَ يَرِثُ، وما جاء عليه قليل جداً ولا تكاد تبلغ  
العشرين عددا وهي: نَعِمَ، يَسُ، وَرِثَ، وَثَقَ، حَسِبَ، وَبَقَ، وَرِعَ، وَلِهَ، وَهَمَ،  
وَلِيَ، وَرِهَ، وَعِمَ، وَمِيقَ، وَفَقَ، ويعده الصرميون فرعا على فَعِلْ يَفْعِلْ.

6) **فَعُلْ يَفْعُلْ**، بضم العين في الماضي و المضارع وما جاء عليه يكون لازما  
كما أن أكثره يدل على سَحِيَّة أو طِبَاعٍ، من ذلك: حَسُنَ، كَبُرَ، قُبِحَ، صَغُرَ.  
وهذه الأبتية بعضها يدل على معانٍ خاصة على نحو ما رأينا سابقا أما  
البعض الآخر فإنه وإن كان لا يدل على معانٍ خاصة فإنه يمكن من خلاله  
التمييز بين الأفعال ماضيتها ومضارعها.

ثانيا - مزيد الثلاثي:

يُزاد الفعل الثلاثي حرفا أو حرفين أو ثلاثة لإكسابه معانٍ جديدة وله اثنا  
عشر وزنا، ثلاثة للمزيد فيه حرفان، وأربعة للمزيد فيه ثلاثة أحرف.

أ - الثلاثي المزيد فيه حرف واحد:

• **أَفْعُلْ**، بزيادة همزة القطع في أوله للتعدية: نَزَلَ أَنْزَلَ، خَرَجَ أَخْرَجَ، مَدَّ  
أَمَدًا، أَتَى أَتَى، جَابَ أَجَابَ، رَفَى أَوْفَى، ففي جملة مثل: نَزَلَ الْوَلَدُ (الفعل  
لازم) إذا قلت: أَنْزَلَ الرَّجُلُ الْوَلَدَ (صار الفعل متعديا)، ومن المعاني التي  
تطرد في هذه الصيغة:

1- التعدية: - على ما مر - خَرَجَ أَخْرَجَ.

(1) المغني في تصريف الأفعال ص 99.

2- الدخول في الزمان والمكان: أَصْبَحَ (دخل في الصباح)، وَأَعَصَرَ (دخل في العصر)، وَأَشْتَى (دخل في الشتاء)، وَأَحْرَفَ (دخل في الخريف)، وَأَرْبَعَ (دخل في الربيع) وهذه أزمنة، وَأَمْصَرَ (دخل مصر)، وَأَعْرَقَ (دخل العراق)، وَأَلْبَ (دخل ليبيا)، وَأَعْمَنَ (دخل عمان)، وَأَسْوَسَ (دخل السويس)، وَأَشَامَ (دخل الشام)، وأبحر (دخل البحر).

3- السلب والإزالة، نحو: أَشْكَيْتُ زَيْدًا (إذا أزلت شكواه)، وَأَعَجَمْتُ الكتاب (إذا أزلت عجمته).

4- الاستحقاق، وذلك أنها توضح أن شيئاً استحق شيئاً نحو: أَحْصَدَ الزرع (استحق الحصاد)، وَأَزْوَجَتِ الفئاة (استحقفت الزواج)، وَأَضْرَبَ الفتى (استحق الضرب)، وأقرأ الكتاب (استحق القراءة).

5- الصيرورة، نحو: ثَمَرَ الشجر (صار ذا ثمر)، وأبلح النخل (صار ذا بلح)، وأولدت المرأة (صار ذات ولد)، وألهمس العدد (صار خمسة).

6- التكثير، نحو: أَشْجَرَ المكان (كثر شجره)، وَأَسْجَعَ المكان (كثرت سباعه)، وَأَلْصَقَ (كثرت لصومه)، وَأَظْلَمَ (كثرت ظباؤه).

• **فَاعِلٌ** - بزيادة ألف بين الفاء والعين -: للمشاركة، جدل جادل، دفع دافع، وعد واعد، نجى ناجى، شرك شارك، صدق صادق، أخذ آخذ، ندى نادى، حور حاور، ضرب ضارب، ففي جملة مثل: دفع الجيش العدو، الفعل واقع من واحد، فإذا قام العدو بالرد على الدفع فعندها تكون مدافعة، و تكون الجملة: دافع الجيش العدو، ومن المعاني التي تطرد فيها:

1- المشاركة: وهى وقوع الفعل من متعدد، مثل: ضارب زيدٌ عمرًا، وقاتل أحمدٌ عليًا، ولاكم حسنٌ زيدًا، وجالس أحمدٌ بشيرًا.

2- التابعة، نحو: تابعت الدرس، وآليت الصوم، واصلت السفر، واكبت الأمر.

3- التكثير، نحو: ضاعفت الشيء (أي كثرت أضعافه).

١٤ إضفاء صفة، نحو: عاماك اله (جعلك الله ذا عامية)، وكافاً المعلوم التلميذ (جعله ذا مكافأة)، عاقب الأب الولد (جعله ذا عقوبة).

• **فَعَّلَ** - بتضعيف العين - نحو: مَرَّقَ، كَسَّرَ، قَطَّعَ، عَلَّمَ، نَزَّلَ، سَلَّمَ، وَصَّلَ، وَبَّخَ، عَنَّفَ، مَدَّدَ، شَدَّدَ، وَتَطَرَّدَ فِي الْمَعَانِي لَاتِيَّة:

التعدية: وذلك بأن يتعدى الفعل بعد أن كان لازماً إذا نقل إلى هذه الصيغة، نحو نَزَلَ الْقُرْآنَ، وَنَزَلَ اللَّهُ لِقُرْآنَ، ومه قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾<sup>(١)</sup>، وَفَرَّحَ الْوَلَدُ، وَفَرَّحَ الْوَالِدُ ابْنَهُ .

المبالغة والتكثير، نحو: طَوَّفَ، وَقَتَلَ، وَغَلَّقَ.

التوجه، نحو: شَرَّقَ، وَغَرَّبَ، وَبَمَنَ وَبَسَّرَ.

التشبيه: وهو جعل الشيء شبيهاً لشيء، نحو: قَوَّسَ الظَّهْرَ (صار كالقوس)، وَحَجَّرَ الطِّينَ (صار كالخجر).

النسبة: وهو نسبة شيء إلى شيء نحو: كَفَّرْتُ زَيْدًا (نسبته إلى الكفر)، وَكَذَّبْتَهُ (نسبته إلى الكذب)، وَفَسَّقْتَهُ (نسبته إلى الفسق).

السلب والإزالة، نحو: قَلَّمْتُ أَظْفَارِي (أزالتها)، وَقَشَّرْتُ الْفَاكِهِةَ (أزلت قشورها).

الاختصار، نحو: كَبَّرَ (من قولك: الله أكبر)، وَهَلَّلَ (من قولك: لا إله إلا الله)، وَسَبَّحَ (من قولك: سبحان الله)، وَلَيَّى (من قولك: لييك).

الدعاء على المفعول أو له، نحو: جَدَّعْتُ زَيْدًا (أي قلت له: جدعا)، وَسَقَيْتُ زَيْدًا (أي قلت له: سقيا).

---

(١) الزمر آية ٢٣.

ب - الثلاثي المزيد فيه حرفان. وله خمسة أوزان<sup>(1)</sup>:

(1) انْفَعَلَ: ويكون للمطاوعة (Reflexive) مثل: قَطَعَهُ فَاِنْقَطَعَ، كَسَرْتُهُ فَاِنْكَسَرَ. ويشترط في الفعل أن يكون فعل معالجة ظاهرا كالقطع والحطم، كما يشترط أن لا تكون فاء الفعل لاماً، أو راء، أو واو، أو نوناً، أو ميماً، فلا يقال: انلأمت، وانرمى، وانوصل، وانوى، وانمضع، وجاء شاذاً: انمى وأصلها انمعى.

(2) اقْتَعَلَ: بزيادة همزة وتاء، نحو: اجتمع، اجتور، اعتور، ويطرد في المعاني الآتية:

أ. المطاوعة، نحو: جمعتُه فَاجْتَمَعَ، وهذا معنى عام يمكن ملاحظته في جميع ما جاء على هذه الصيغة.

ب. المشاركة، نحو: اجْتَوَرَ، أي صار بعضهم لبعض حيراناً، اشتَرَكَ، اختلفَ، اختلفَ.

ج. الانخاد، نحو: اعتَادَ (أي اتخذ لنفسه عادةً)، واقتَرَشَ (اتخذ لنفسه فرساً).

د. المبالغة، نحو: اكتسبَ، اقتلعَ، اجتهدَ.

(3) افْعَلَّ: ويأتي للمبالغة في الألوان والعيوب، نحو: اصْفَرَ، احمَرَّ، اغْوَرَ.

(4) تَفَعَّلَ: ويأتي لمطاوعة فعل مضعّف العين نحو: كَسَرْتُهُ فَتَكَسَّرَ، وشَجَعْتُهُ فَتَشَجَّعَ، وعَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ، وقد أجاز مجمع القاهرة قياسه في هذا المعنى<sup>(2)</sup>.

(5) تَفَاعَلَ: ويكون للمشاركة بين اثنين، كسابق الرجلان، أو أكثر كتصالح القوم، كما يكون لمطاوعة فاعل، نحو: بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ، وقد رأى مجمع

(1) جامع الدروس العربية ص 224.

(2) مجلة مجمع اللغة العربية 1/36، 224 و225.



اللغة العربية في القاهرة قياسيته في هذا المعنى<sup>(1)</sup>.

ج - الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أحرف: وله أربعة أوزان:

(1) اسْتَفْعَلَ: يكون غالبا للطلب والصيرورة، نحو: اسْتَفْعَلْتُ السَّيْفَ، واستكبت، واستحجر الطين، أي صار حجرا، وقد رأى مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياسيته في هذين المعنيين<sup>(2)</sup>.

(2) افْعَوْعَلَ: ويكون للمبالغة والوكيد، نحو: اخشوشن الرجل في معيسته، إذا بالغ في الخشونة، واعشوشبت الأرض، واحلولى الزمان، إذا صفا ودعت منفضته.

(3) افْعُولَ: ويكون للمبالغة أيضا، نحو: اجْلُوذَ.

(4) افْعَالَ: ادهم، اشهاب، واحضار، واصفار، واعوار، ويكون للمبالغة في الألوان والعيوب<sup>(3)</sup>.

ثالثا - الأفعال الرباعية المجردة:

ولها وزن واحد وهو فَعَّلَلَ، نحو: دَخَرَجَ.

رابعا - الأفعال الرباعية المزيد فيها:

(1) الرباعي المزيد فيه حرف واحد، وله وزن واحد تَعَلَّلَ، ويكون لمطابقة فَعَّلَلَ، نحو: دَخَرَجْتُهُ تدحرج، وسرولته فَمَسْرُولَ، أي ألبسته السراويل فلبسها.

(2) الرباعي المزيد فيه حرفان، وله وزنان:

أ - افْعَنْعَلَلَ: ويكون للمطابقة، نحو: حَرَجَمْتُهُمْ فَأَحْرَجْنَجَمُوا.

ب - افْعَلَّلَ: ويكون للمبالغة، نحو: اضْمَأَنَّ، واذلَّهُمْ.

(1) مجلة مجمع اللغة العربية 36/1، 224 و225.

(2) مجلة مجمع اللغة العربية 231/1 و232.

(3) الكتاب 25/4 و26.

وخلاصة القول فإن جميع أفعال العربية يمكن وزنها على تلك لصيغ والأوزان وهذا ما دفعنا إلى اعتباره مظهراً من مظاهر الدلالة الصوتية.

#### ب - دلالة أوزان المصادر:

لا يجد المرء بدا من الرجوع إلى الأفعال عند الحديث عن المصادر فحتى البصريون الذين يرون أن المصدر أصل للفعل لا يرون غضاضة في هذا، يقول الرضي في شرحه على الكافية<sup>(1)</sup>: «وليس هذا بناء على أن المصدر مشتق من الفعل بل ذلك لبيان كيفية مجيء المصدر قياساً لمن اتفق له سبق علم بالفعل».

وعلى هذا فإن المصدر إما أن يكون فعله ثلاثياً أو غير ثلاثي، وفيما يلي بيان للنوعين ودلالتهما:

#### (1) أوزان الثلاثي:

لمصادر الفعل الثلاثي أوزان كثيرة يصعب تحديدها أو وضع ضوابط لها وهذا باتفاق الصرفيين، وما هذه الضوابط التي ذُوتها إلا للتقريب والاستعانة بها عند الحاجة، بخلاف الأفعال الزائدة على ثلاثة فإنها تسير على نظام معين مستقر لا يتبدل ولا يتغير في كل من الماضي والمضارع فكانت مصادرهما جارية على قاعدة ثابتة مثلها.

ومصادر الثلاثي يمكن تصنيفها باعتبار أوزان أفعالها في الماضي حيث تقع تحت ثلاثة أوزان هي: فَعَلٌ، فَعِلٌ، فَعُلٌ، وهذه الأوزان فيها المتعدي واللازم وبخاصة الوزنين الأولين.

وعلى هذا سيكون الحديث عن مصادرهما على التفصيل الآتي:

(1) الثلاثي المتعدي: بوزني فَعَلٌ وفَعِلٌ، ويكون مصدرهما بوزن (فَعَلٌ) نحو: ضَرَبَ فَمِهم أَمِين وَرَدَ، ما لم يكن الفعل دالاً على حرفه.

(1) شرح الكافية 2/192.

2) الثلاثي اللازم بوزن فَعِل، ويكون مصدره بورن (فَعَلَ)، نحو: فرح، وحوى.

3) الثلاثي اللازم بوزن فَعَلَ، يكون مصدره (فُعُول) بضم الفاء، نحو: (فُعُودٌ وَنُهُوضٌ) ما لم يدل على لون أو حلية أو ثقل أو حركة أو ما في حكمها، فإن دل على شيء من هذه فأوزانها ما يلي:

أ - فَعَالَة: يكون لما دل على حِرْفَة، نحو: تجارة، زراعة، سفارة، إمارة.  
ب - فَعَلَان: لما دل على ثقل واضطرب، نحو: حَوْلَان، نَزْوَان، طَوَقَان، دَوْرَان، طَيْرَان، غَلِيَان، حَفَقَان.

ج - فَعَال: لما دل على امتناع، نحو: شِرَاد، يَبَاء، جَمَاح، يَمَار، إِبَاق، فِرَار.  
د - فَعَال: لما دل على داء، نحو: سُعَال، دُؤَار، زُكَام، مُشَاء، وكذلك ما دل على صوت، نحو: بُكَاء، عَوَاء، نُغَاء.

هـ - فَعِيل: لما دل على صَوْتٍ أو سَيْرٍ، نحو: حَفِيف، وَجِيب، صَهِيل، وَتِيم، شَحِيج، نَعِيب، رَحِيل، ذَمِيل، نَعِيق.

4) الثلاثي بوزن فَعُل: ويكون مصدره بوزن (فُعُولَة) نحو: صُعُوبَة، عُذُوبَة، حُصُوبَة، رَفَعَالَة: بفتح الفاء، نحو: بِلَاعَة، فَصَاحَة، صَرَاحَة.

2) مصادر غير الثلاثي<sup>(1)</sup>:

لمصادر الأفعال الزائدة على ثلاثة أحرف أقيسة ثابتة يجمع الصرفيين، والأفعال الزائدة إما أن تكون رباعية أو خماسية أو سداسية ولكل منها مصادر خاصة بها، غير أنه لما كانت لا تدل على معانٍ معينة فسنكتفي بإشارة مجملة لها.

أ - إِفْعَال، نحو: إِكْرَام، إِحْسَان.

(1) تصريف الأسماء ص 57 - 79.

- ب. تَفْعِيل، تَفْعِلَة، نحو: تعليم، تربية.
- ج. مُفَاعَلَة، نحو: مقاتلة.
- د. فَعْلَلَة، فَعْلَان، نحو: دحرجة، زلزلة.
- ه. انْفِعَال، نحو: انكسار، انشطار.
- و. اِفْتِعَال، نحو: احتساب.
- ز. اَفْعِلَال، نحو: احمرار.
- ح. تَفْعُّل، نحو: تجمع.
- ط. تَفَاعُل، نحو: تقاسم.
- ي. تَفَعُّلٌ، نحو: تدحرج.
- ك. اسْتِفْعَال، نحو: استنحراج.
- ل. اَفْعِيَال، نحو: اعشيشان.
- م. اَفْعَوَال، نحو: اجلواذ.
- ن. اَفْعِلَال، نحو: احمرار.
- س. اَفْعِنَال، نحو: احرنجام.
- ع. اَفْعِلَال، نحو: اقشعرار.

### 3) مصلو المرة:

وهو اسم مصوغ للدلالة على حصول الحدث مَرَّةً واحدة، ويصاغ من الفعل التام غير القلبي وغير المال على صفة ثابتة<sup>(1)</sup>، وتختلف صيغته من الثلاثي عن غيره.

فصيغته من الثلاثي المحرّد (فَعْلَة) نحو: ضَرْبَة، وَخَرْجَة، وَتَفْحَة، وَخَلْفَة، وصيغته من غير الثلاثي المحرّد تتوقف على نهاية مصلره المؤكّد له فيقال في

(1) نصريف الأسماء ص 79.

انطلاق، وفي استخراج: اسْتِخْرَاجَةٌ، فإذا كان المصدر مختوما بالتاء نحو: إقامة، وتوصية، ومشافهة، واستقامة فلا يصاغ منه مصدر المرة ويدل عليها بالوصف كإقامة واحدة، وتوصية واحدة.

#### (4) مصدر الهيئة:

اسم مصوغ للدلالة على الصفة أو الهيئة التي يكون عليها الحدث عند وقوعه<sup>(1)</sup>، وهو لا يختلف عن مصدر المرة في شروط صوغه ومما يصاغ، ويمكن الخلاف بينهما في أن الأول يكون بفتح الفاء (فَعْلَةٌ)، والثاني يكون بكسرها وقد أشرنا إلى هذا عند حديثنا عن دلالة حركات البنية.

#### (5) المصدر الميمي:

وهو اسم يدل على معنى المصدر مبدوء بحم زائدة ويصاغ من<sup>(2)</sup>:

أ. الثلاثي المجرد بوزن (مفعَل) بفتح العين، نحو: مَقْتَلٌ، مَصْرَعٌ، من قَتَلَ وَصَرَعَ، إذا كان الفعل صحيحا أو ناقصا أو أجوفاً. أما إذا كان مثالا حُنِفَتْ فَاؤُهُ في المضارع فإنه يصاغ منه بوزن (مفعِل) بكسر العين، نحو: مَوَعِدٌ، مَوَثِقٌ.

ب. غير الثلاثي، بوزن اسم المفعول، أي بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر، نحو: مُدَحَّرَجٌ، مُدْخَلٌ، مُنْخَرَجٌ، من دَحَرَجَ وَأَدْخَلَ وَأَخْرَجَ.

#### (ج) أوزان المشتقات:

استقصى الصرقيون الأسماء الواردة في العربية فوجدوها جميعا تخضع لأربعة تصنيفات (Catogories):

(1) تصريف الأسماء ص 81.

(2) تصريف الأسماء ص 72.

**التصنيف الأول:** من حيث التجرد والزيادة، فالاسم المجرد عندهم هو: ما كان مكوناً من ثلاثة أحرف، أما ما كان زائداً على الثلاثة أحرف فهو مزيد.

**التصنيف الثاني:** من حيث التذكير والتأنيث، فالاسم إما أن يكون مذكراً أو مؤنثاً، وهما ينقسمان إلى حقيقي وبخازي.

**التصنيف الثالث:** من حيث أواخر حروف الاسم، فقد يكون الاسم مقصوراً أو ممدوداً أو منقوصاً وقد يكون صحيحاً، فأواخر الكلم هي عل الإعراب.

**التصنيف الرابع:** من حيث الحمود والاشتقاق وهو ما سيكون موضوع حديثنا.

فالاسم بهذا الاعتبار ينقسم إلى جامد ومشتق، والجامد ما دل على ذات معنى قائم في ذهن من غير ملاحظة صفة، كدار، وفرس، وباب، وشجاعة، ونصر ... وغيرها<sup>(1)</sup>، أما المشتق فهو اسم أخذ من الفعل أو المصنوع - على خلاف - للدلالة على ذات مع ملاحظة صفة، نحو: عالم ومعلوم، والأسماء المشتقة هي: اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم المفعول، واسم التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الأكلة، ولكل من هذه المشتقات موازين وصيغ غالباً ما تكون على وزنها، وذلك على التفصيل التالي:

#### (1) اسم الفاعل:

وهو اسم مشتق من الفعل المعلوم ليبدل على من قام بأحدث على وجه الحدوث لا الثبوت<sup>(2)</sup>، ويشتق من الثلاثي بوزن فاعل، ومن غيره بوزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضموماً وكسر ما قبل الآخر، فمن قال، وكتب، ووعد، وسجد، ونظر، وباع؛ قائل و كاتب وواعد وناظر و بائع،

(1) المحيط 219/1 وما بعدها.

(2) التصريح على التوضيح 77/2.

ومن انطلق واكتشف ودحرج؛ مُنطلق، مُكتشف، ومُدحرج.

## (2) صيغ المبالغة:

وهي ألفاظ تشتق للدلالة على ما يدل عليه اسم الفاعل مع المبالغة في المعنى، وتُشتق من الثلاثي أو مصدره<sup>(1)</sup>، وأشهر أوزانها<sup>(2)</sup>:

(1) فَعَّال: جَار، عَزَام، قَوَّال.

(2) مِفْعَال: مِعْوَر، مِقْدَام، مِيكَال.

(3) فُعُول: أَكُول، ضُرُوب، غَفُور، صَبُور، شَكُور.

(4) فَعِيل: حَذِير، نَهِيم، شَرِس.

(5) فَعِيل: حَكِيم، سَمِيع، عَلِيم.

(6) فَيُعُول: قُبُوم، حَيْسُوب.

(7) مَفْعِيل: مَسْكِين، مَغْطِير.

(8) فَعُول: قُدُوس.

(9) فَعِيل: سِكِّير، صِدِّيق.

(10) فَعَّال: كَبَّار.

(11) فَاغُول: فَارُوق.

## (3) اسم المفعول:

اسم مشتق من المضارع المبني للمجهول للدلالة على من وقع عليه الحدث على وجه الحدوث لا الثبوت<sup>(3)</sup>، ويصاغ من الثلاثي بوزن (مفعول)، مثل: مكتوب، مأكول، مضروب، متطور، أما من غير الثلاثي فإنه يصاغ بوزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر، مثل:

(1) شرح الرضوي على الشافية 314/3.

(2) النحو الوافي 258/3.

(3) النحو الوافي 258/3.

مُسْتَحْرَج، مُدْحَرَج، مُسْتَكْشَف، مَخْتَصَر، من استخرج، استكشف، دحرج،  
احتصر.

#### 4) الصفة المشبهة:

اسم يشتق للدلالة على ثبوت صفة لصاحبها ثبوتاً عاماً<sup>(1)</sup>، وقد تصاغ من  
الفعل المتعدي ولكن على قلة<sup>(2)</sup>.

وقد حاول الصرقيون وضع ضوابط لاشتقاق الصفة المشبهة لكن الفاظاً  
كثيرةً خرجت عن هذه الضوابط، ولذلك كثرت أوزانها كثرةً أفقدت تلك  
الضوابط قيمتها، فاشتركت مع مشتقات أخرى في بعض الصيغ والأوزان،  
ومن أشهر أوزانها<sup>(3)</sup>:

(1) فَعِل: ومؤنثه فَعِلَةٌ، فيما كان مكسور العين ودل على حزن أو فرح،  
مثل: ضَجِرَ وفَرِحَ.

(2) أَفْعَل: فيما دل على عيب أو حلية نحو: أعرج، أحذب، أبيض، أسود،  
أشيب، أبلح، ومؤنثه فعلاء.

(3) فَعْلَان: ومؤنثه فَعْلَى وربما فَعْلَانَةٌ، فيما دل على امتلاء أو فراغ نحو:  
سكران، عطشان، جوعان.

(4) فَعِيل: ويأتي غالباً من (فَعُل يَفْعُل) المضموم العين والذي يدل أكثر  
ما جاء عليه على سجية أو طباع نحو: كَرُمَ كريم، ظَرُفَ ظَرِيف، نَحْشَنَ  
نَحْشِين، جُمِلَ جميل.

وقد تأتي على أوزان أخرى من ذلك: فَعَل، فَعَال، فَعَلَ، فَعُول، فَاعِل،  
مثل: بَطَل، شَجَاع، ضَعَم، غَفُور، طَاهِر، على الترتيب.

(1) النحو الوافي 284/4، وشرح ابن عقيل 141/2.

(2) المحيط 238/1.

(3) المنهج الصوتي للبناء العربية ص 117.



## (5) اسم التفضيل:

وهو يشتق للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها<sup>(1)</sup>.

ويصاغ على وزن واحد وهو (أفعل) للمذكر، أكرم، وأجمل، وفعلى للمؤنث، نحو: فضلى، كبرى، وخرج عن هذه القاعدة ثلاثة ألفاظ هي: خير، شر، حب.

وقد وضع الصرفيون شروطا للأفعال التي يصاغ منها اسم التفضيل وهي:

1- أن تكون هذه الأفعال ثلاثية مثبتة متصرمة تامة مبنية للمعلوم قابلة للتفاوت، فلا يصاغ من فعل مثل: ما قرأ لأنه منفي، ولا من «ليس» لعدم التصرف، ولا من كُتب لبناء للمجهول، ولا من مات لأنه غير قابل للتفاوت.

2- أن لا تكون صفته المشبهة على وزن أفعل مثل: أعرج، أذهب، أبيض.

## (6) اسما الزمان و المكان:

ويصاغان من المصدر الأصلي للفعل أو من الفعل للدلالة على زمان أو مكان حدوثه<sup>(2)</sup>، ويكون ذلك على الأوران التالية:

أ. **مفعَل**: من الثلاثي المعتل الآخر مثل: موفى، مثوى، ومرمى، من وفى نوى رمى، وكذلك من كل صحيح مفتوح العين في المضارع أو مضمومها مثل: ملعب، مدخل.

ب. **مفعِل**: من الفعل الثلاثي المكسور العين في المضارع مثل: مجلس من جلس ومن المثال مطلقا، نحو: موعِد، وميسر، وموضع، وموَجِل، وموسم.

(1) النحو الوافي 3/395، والمنهج الصوتي للبنية العربية ص 118.

(2) المنهج الصوتي للبنية العربية ص 120.

ج. مفعلة: نحو: مأبلة، مسبعة، ومفعاة، لمكان تكثر فيه الإبل والسباع والأماعي.

ويصاغ من غير الثلاثي على وزن اسم المفعول، فقول: مُطَلَّق، ومُستودَع، من انطلق واستودع.

#### (7) اسم الآلة:

وهو اسم يصاغ من المصدر الأصلي للفعل أو من الفعل الثلاثي المتصرف لازماً أو متعدياً للدلالة على الأداة التي تستخدم في إيجاد ذلك المصدر أو الفعل وتحقيق مدلوله<sup>(1)</sup>، وله ثلاثة أوزان قياسية قررها القدماء وهي:

(1) مِفْعَل: نحو: منشَر، مبرد، مثقب، مشحن، مسلك.

(2) مِفْعَال: نحو: منشار، مبراد، مثقاب، مذباع.

(3) مِفْعَلَة: نحو: منشرة، مبردة، مثقبة، مشحنة.

وقد أضاف يجمع اللغة العربية بالقاهرة أربعة أوزان هي:

(1) فَعَالَة: نحو: سَيَّارة، طَيَّارة، سَمَّاعة، نَلَّاجة، عَسَّالة.

(2) فَاعِلَة: نحو: ساقية.

(3) فِعَال: نحو: إِرَاث، لما تُورَث به النار.

(4) فَاْعُول: نحو: ساطور.

#### (د) دلالة أوزان جموع التكسير:

عرّف لغويو العربية جمع التكسير بأنه: «ما تغيرت فيه صيغة الواحد إما بزيادة كصنو وصنوان، أو بنقص كخمة ونخم، أو بتبديل شكل كأسد وأسد، أو بزيادة وتبديل شكل، كرجال جمع رجل، أو بنقص وتبديل شكل كرُسل جمع رسول، أو بهن كفلان جمع غلام<sup>(2)</sup>».

(1) المنهج الصوتي للبنية العربية ص 121، وجامع الدروس العربية ص 219.

(2) أوضح المسالك 307/4.

ويرى بعض الباحثين أن هذا النظام يكاد يكون خاصا بالعربية من بين أحواتها الساميات فلا تشاركها فيه «إلا اليمنية القديمة والحيشية»<sup>(1)</sup>، غير أن العربية توسعت فيه «توسعا كبيرا حتى إنه أصبح للمفرد الواحد فيها عدة جموع من هذا النوع»<sup>(2)</sup>.

وقد حاول بعض المستشرقين مثل بروكلمان وريثان التقليل من فوائد هذه الخاصية لما نسبته من بلبلة واضطراب<sup>(3)</sup> وهو مالا يتفق مع الواقع، فهذه الجموع «لا تخلو من فائدة في الدلالة، فصيغ التكسير التي تتوارد على اللفظ الواحد ليست سواء في المعنى»<sup>(4)</sup> فبعضها يدل على القلة وبعضها الآخر يدل على الكثرة، كما أن منها ما يدل على الجمع المباشر ومنها ما يدل على جمع الجمع.

ويعد جمع التكسير من أهم الأبواب التي تتجلى فيها طاهرة النحول الداعية في الكلمة العربية، فهو لا يعتمد على اللواحق كالجمع السالم وإنما يعتمد على تغيير الصوائت مع ثبات الصوامت في مواضعها، وتنقسم أوزانه إلى مجموعتين:

(1) مجموعة أوزان القِلة.

(2) مجموعة أوزان الكثرة.

(1) مجموعة أوزان القِلة:

وحدّ القِلة من ثلاثة إلى عشرة، وأوزانها أربعة هي<sup>(5)</sup>:

1- أفعلة: نحو: أطعمة، أرغفة، أعمدة، أردية.

2- أفعل: نحو: أذرع، أنجم، أنهر، أيمن.

(1) فقه اللغة د. وافي ص 211.

(2) المرجع السابق ص 211.

(3) فقه اللغة د. وافي ص 211.

(4) المرجع السابق وكذلك الصفحة.

(5) أوضح للمسالك 307/4.

3 أفعال: نحو: أنهار، أقمار، أحمال، أعمام.

4 فِعْلَةٌ: نحو: فتية، صبية، غلظة.

ودلالة هذه المجموع نشأت عن ملاحظة الاستعمال كثرة وقلّة، لهذا نجد من الصرفيين من يذهب إلى أن وزن «فُعْنة» ليس من أوزان جموع التكسير فيمنعون القياس عليه، ويعدونه اسم جمع، ذلك أن أوزان جموع القلة تبدأ بالهمزة مما حدا ببعض الباحثين إلى اعتبار الهمزة هي الدالة على القلة في مثل هذه الأوزان<sup>(1)</sup>.

## (2) مجموعة أوزان الكثرة<sup>(2)</sup>:

وحد الكثرة ما زاد على العشرة، ومجموع أوزانه ستة عشر وزناً إذا استثنينا صيغ منتهى الجموع وهي:

1- فُعْلٌ: مثل: حُمْرٌ، غُورٌ، سُودٌ، وهو جمع لما كان صفة مشبهة على وزن أَفْعَلٌ الذي مؤنثه فُعْلَاءٌ، أَهْمَرٌ وجمراء وحُمْرٌ، وَأَعْوَرٌ وَعَوْرَاءٌ وَغُورٌ.

2- فُعْلٌ: مثل: صُبْرٌ، كُتْبٌ، ذُرْعٌ، وهو جمع قياس في شيئين (فُعُولٌ) بمعنى (فاعل) مثل صبور صبر، غيور غير، والاسم الرباعي الصحيح الآخر المزيد قبل آخره حرف مد ليس مختوما ببناء التانيث مثل: كتاب كُتِبَ، عمود عمد، قضيب قضب، سرير سرر، عناق عنق، ذراع ذرع.

3- فُعْلٌ: مثل: غُرفٌ، حُججٌ، كُبرٌ، وهو جمع لشيئين؛ الأول: اسم على وزن فُعْلَةٌ، مثل: غرفة وغُرفٌ، وحجة وحُججٌ، ومديّة ومدى، الثاني: صفة على وزن فعلى مؤنث (أفعل) ككبرى وصغرى وصغرى.

4- فُعْلٌ: مثل: قُطْعٌ، حُججٌ، وهو جمع لاسم على وزن فِعْلَةٌ مثل: قطعة وقطع، حجة وحُججٌ، نحية ونحى.

(1) المنهج الصوتي للبناء العربية ص 133.

(2) جامع الدروس العربية 33/2 وما بعدها.

- 5- **فُعْلَةٌ**: مثل: دُعَاة، هُدَاة، وهو جمع لصيغة معتللة اللام للمذكر عاقل على وزن ماعل: كِهَاد وهُدَاة، وقَاضٍ وقَضَاة، وغَازٍ وغَزَاة.
- 6- **فُعْلَةٌ**: مثل: سَحَرَةٌ، بَرَرَةٌ، بَاعَةٌ، وهو جمع لصيغة صحيحة اللام للمذكر عاقل على وزن فاعل، كَسَاحِرٍ وسَحَرَةٌ، وحَامِلٌ وحَمَلَةٌ، وسَافِرٌ وسَفَرَةٌ، وِبَارٌ وِبَرَرَةٌ.
- 7- **فُعْلَى**: مثل: مَرَضَى، وهو جمع لصيغة على وزن فاعِل تدل على هلاك أو تَوَجُّع أو بَلِيَّة أو آفَةٌ، مثل: مَرِيضٌ ومَرَضَى، جَرِيحٌ وجَرَحَى، أَسِيرٌ وأَسْرَى.
- 8- **فُعْلَةٌ**: مثل: دَرَجَةٌ، دِيْبَةٌ، وهو جمع لاسم ثلاثي صحيح اللام على وزن فَعْل بضم الفاء، مثل: دُرُجٌ ودَرَجَةٌ، دُبٌّ ودَيْبَةٌ.
- 9- **فُعْلٌ**: مثل: رُكْعٌ، صُؤْمٌ، وهو جمع لصيغة صحيحة اللام على وزن فاعل أو فاعلة مثل: رَاكِعٌ ورُكْعٌ، وصَائِمٌ وصُؤْمٌ، ونَائِمٌ ونُؤْمٌ.
- 10- **فُعَالٌ**: كَكُتَّابٌ وقُؤَامٌ، وهو جمع لصيغة صحيحة اللام على وزن فاعل، ككُتَاتِبٌ وكُتَابٌ، وقَائِمٌ وقَوَامٌ.
- 11- **فِعَالٌ**: كحِبَالٌ، وصِعَابٌ. وهو جمع لستة أنواع:
- أ. اسم أو صفة ليست عندهما بَاء، على وزن (فَعْل) أو (فُعْلَة)، مثل: كَعْبٌ وكِعَابٌ، ونُؤَبٌ ورِيَابٌ، وصُعْبٌ وصِعَابٌ، وضُخْمَةٌ وضِخَامٌ.
- ب. اسم صحيح اللام غير مضاعف على وزن فَعْل أو فُعْلَة مثل: جَمَلٌ، جَمَالٌ، جَبَلٌ وجِبَالٌ.
- ج. اسم على وزن فَعْل: مثل ذُئْبٌ وذِقَابٌ، وبِئْرٌ وبِئَارٌ، وظِلٌّ وظِلَالٌ.
- د. اسم على وزن فَعْل ليست عينه واوا، ولا لامه ياء مثل: رُمُحٌ ورِيَّاحٌ، ورِيحٌ ورِيَّاحٌ، ودُفْعٌ ودِهَانٌ.
- هـ. صفة صحيحة اللام، على وزن فَعِيل أو فَعِيلَة، مثل: كَرِيمٌ وكَرِيمَة

وَكِبْرَامَ، وَمَرِيضَ وَمَرِيضَةَ وَمَرَاضَ.

و. صفة على وزن فَعْلَان أو فَعْلَى أو فَعْلَانَة، مثل: عَظْمَان وَعَظْمَى،  
وَرَبَّان وَرَبَّاءَ، وَنَدْمَان وَنَدْمَى وَنَدَامَ.

12- فُعُول: مثل: قُلُوب، وَكُبُود، وهو جمع لأربعة أشياء:

أ. اسم على وزن فَعِل مثل: كَبِد وَكُبُود، وَوَعِل وَوُعُول، وَنَمِر وَنُمُور.  
ب. اسم على وزن فَعْل ليست عينه واو، مثل قَلْب وَقُلُوب، وَلَيْث  
وَلَيْثٌ.

ج. اسم على وزن فَعْل مثل: حِمْل وَحُمُول، وَفِيل وَفِيُول، وَظِلّ وَظُلُول.  
د. اسم على وزن فَعْل ليس معتل العين ولا اللام ولا مضاعفا، مثل: بُرْد  
وَبُرُود، وَجُنْد وَجُنُود.

13- فِعْلَان: مثل: غِلْمَان، وَغَرَبَان، وهو جمع لأربعة أشياء:

أ. اسم على وزن فُعَل، مثل: غَلَام وَغِلْمَان، وَغُرَاب وَغَرَبَان، وَصُرَاب  
وَصَرَبَان.

ب. اسم على وزن فُعَل، مثل: جُرَذ وَجُرَذَان، صُرَد وَصُرْدَان.  
ج. اسم عينه واو على وزن فُعَل، مثل: حُوت وَحَيْثَان، وَغُود وَغِيدَان،  
وَنُور وَنِيرَان، وَكُوز وَكِيرَان.

د. اسم على وزن فَعْل ثانيه ألف أصلها الواو: كَسَاج وَتَيْجَان، وَحَار  
وَحِيرَان، وَقَاع وَقَيْعَان، وَنَار وَنِيرَان.

14- فَعْلَان: مثل: قُضْبَان وَحُمْلَان. وهو جمع لثلاثة أشياء:

أ. اسم على وزن فَعِيل، مثل: قَضِيب وَقُضْبَان، وَرَغِيف وَرُغْفَان.  
ب. صحيح العين على وزن فَعْل، مثل: حَمَل وَحُمْلَان، وَذَكَر وَذُكْرَان،  
وَعَشَب وَخُشْبَان.

ج. اسم صحيح العين على وزن فَعْل، مثل: ظَهَرَ ومُطَهَّرَان، وَطُنَ وَطُنَان، وَعَبَدَ وَعَبْدَان.

15- فُعْلَاء، مثل: نُبُهَاء وكُرَمَاء. وهو جمع لشئتين:

أ. صفة للذكر عاقل على وزن فَعِيل صحيحة اللام غير مضاعفة دالة على سَحِيَّة مَدْح أو ذَم، مثل: نُبِيه ونُبُهَاء، وكَرِيم وكُرَمَاء، وظَرِيف وظُرَفَاء.

ب. صفة للذكر عاقل على وزن فَاعِل دالة على سحبة مدح أو ذم، مثل: عَالِم وعُلَمَاء، وَجَاهِل وَجُهَلَاء، وَصَالِح وَصُلَحَاء.

16- أَفْعِلَاء: أَنْبِيَاء، وَأَشِدَاء، وهو جمع لصفة على وزن فَعِيل معنلة اللام أو مضاعفة، فالمعنلة اللام: كَنَبِيٍّ وَأَنْبِيَاء، وَصَفِيٍّ وَأَصْفِيَاء، والمضاعفة: كَشَدِيدٍ وَأَشِدَاء، وَعَزِيزٍ وَأَعِزَّاء، وَذَلِيلٍ وَأَذِلَّاء.

ومن جموع الكثرة نوع يعرف بصيغته منتهى الجموع، وهي: «كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أحرف أو سطها ساكن»<sup>(1)</sup>، والمشهور من هذه الأوزان سبعة هي:

(1) فَعَالِل: ويجمع عليه كل اسم رباعي الأصول مجرد، مثل: دِرْهَم ودِرَاهِم، والمزبد فيه مثل: غَضَنَفَر وغَضَافِر، كما يجمع عليه كل اسم خماسي مجردا ومزبدا فيه مثل: سَفَرَجَل وسَفَارِج، وَعَنْدَلِب وعَنَادِل.

(2) فَوَاعِل: ويطرّد فيما كان على «فَاعِلَةٍ» اسما أو صفة، مثل: كَاذِبَة وكَوَازِب، كَاتِبَة وكَوَاتِب، أو على «فَاعِل» مثل: خَاتِم وخَوَاتِم، وَصَاهِل وَصَوَاهِل، وَحَائِض وَحَوَائِض، وَشَاهِق وَشَوَاقِق.

(3) فَعَالِل: ويطرّد في شيئين؛ الأول: اسم مؤنث على أربعة أحرف قبل

(1) المهج الصوتي للجنة العربية ص 141.

آخره حرف مدّ زائد، سواء أكان تأنيثه بالعلامة: كسحابة وسحائب، أم كان مؤنثا بلا علامة: كشمال وشمال، وعقاب وعقائب، وعجوز وعجائز. الثاني: صفة على وزن «فَعِيلَة» بمعنى فاعلة، نحو: كَرِيْمَة وكَرَائِم، وطرِيْقَة وطرَائِف، ولطيفة ولطائف.

(4) فُعَالِي: وَيَطْرُدُ فِي فَعْلَةٍ، وَفَعْلَةٌ، مِثْل: مَوَامِي وَمَوَامِي، وَسَعْلَةٌ وَسَعَالِي، وَفَعْلَاءُ اسْمًا وَصِفَةً مِثْل: صَحْرَاءَ، وَعَذْرَاءَ، وَمَاخِيْمٌ بِأَلْفِ التَّأْنِيْثِ الْمُقْصُوْرَةِ مِثْل: حُبْلَى، أَوْ أَلْفِ الْإِلْحَاقِ مِثْل: دَفْرَى.

(5) فُعَالِي: وَيَطْرُدُ فِي بَعْضِ مَا يَطْرُدُ فِيهِ «فُعَالِي» وَهُوَ مَا خِيْمَ بِأَلْفِ الْمُقْصُوْرَةِ أَوْ الْمُدُوْدَةِ مِثْل: صَحْرَاءَ وَصَحَارَى، وَعَذْرَاءَ وَعَذَارَى.

(6) فَعَالِي: وَيَطْرُدُ فِيْمَا كَانَ مِنَ الثَّلَاثِي آخِرُهُ بَاءٌ مُشَدَّدَةٌ غَيْرُ مُتَّحِدَةٍ لِلنَّسَبِ مِثْل: كِرَاسِيٍّ وَقِمَارِيٍّ، كَمَا يَطْرُدُ فِي كُلِّ اسْمٍ مُزِيْدٍ فِي آخِرِهِ أَلْفُ الْإِلْحَاقِ الْمُدُوْدَةِ مِثْل: عَلْبَاءَ وَعَلَابِيٍّ، وَحِرْبَاءَ وَحِرَابِيٍّ.

(7) فَعَالِيل: وَيَأْتِي فِيْمَا يَكُوْنُ حِمَاسِيَا قَبْلَ آخِرِهِ حَرَكَةُ طَوِيلَةٍ، مِثْل: قِنْدِيلٍ وَقِنَادِيلٍ، وَغُصْفُوْرٍ وَغُصَافِيْرٍ، وَمِصْبَاحٍ وَمِصَابِيْحٍ.

## (2) دلالة الاشتقاق من الأعيان:

يُعرَّفُ الاشتقاق (Derivation) بأنه نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنى وتركيباً، وتغايرهما في الصفة<sup>(1)</sup>، وهو أيضاً أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب، ليبدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأحدهما اختلافاً حروفاً أو هيئة كضارب من ضَرْبٍ<sup>(2)</sup>. وقد يقال: هو تحويل الأصل الواحد إلى صيغ مختلفة لتفيد مالم يُستفد من الأصل، فمصدر ضَرْبٌ يتحول إلى ضَرْبٍ، فيفيد حصول الحدث في الزمن الماضي وإلى يَضْرِبُ

(1) الخصائص 1/133.

(2) الزهر 1/346، والاشتقاق والتعريب ص 2.



فيفيد حصوله في الحاضر وهكذا<sup>(1)</sup>، ومعنى هذا أنه يوجد في جميع الصيغ المشتقة معنى مشترك هو المدلول الأصلي للمادة الذي تعود إليه كل المشتقات ويحمله في الوقت نفسه المشتق الجديد.

وقد انتبه لغويو العربية للاشتقاق في وقت مبكر من بدء دراساتهم اللغوية، فالخليل بن أحمد - وهو الذي يرجع إليه الفضل في تفعيد كثير من علوم العربية - يضع معجماً لغوياً، يعالج فيه كثيراً من المساحات ذات الصلة بالاشتقاق، كتقاليب الكلمات على مختلف وجوهها، وهو الذي عرّفه ابن جني فيما بعد بالاشتقاق الأكبر، ثم سار على هديه كثير من اللغويين يلتمسون الصلة بين الألفاظ المتماثلة والمعاني المتشابهة، ثم انتهوا إلى تقسيمه إلى نوعين؛ أكبر، وأصغر.

أما المخنثون فإنهم اختلفوا في أنواعه كما اختلفوا في مدلول كل نوع، «فعد الله أمين» يجعل الأنواع أربعة؛ صغير، ويعنى به الاشتقاق الصرفي، وكبير، وهو الإبدال اللغوي، وأكبر، ويعني به التقليل مثل تقاليب (ح ب ر)، وكبار - بالتخفيف، وكبار - بالتشديد - ويعني بها التحت مثل: بَسْمَل وحَمْدَل. ويجعله «علي وافي» ثلاثة أنواع: عام: وهو الصرفي، وكبير: وهو التقليل، وأكبر: وهو الإبدال، أما «صباحي الصالح» فإنه يجعله أربعة أنواع؛ أصغر: وهو الصرفي، وكبير: وهو التقليل، وأكبر: وهو الإبدال، وكبار: وهو التحت<sup>(2)</sup>.

والاشتقاق عند الغربيين أحد فروع علم اللغة التي تدرس المفردات، وينحصر مجاله في «أخذ ألفاظ القاموس كلمة كلمة، وتزويد كل واحدة منها بما يشبه أن يكون بطاقة شخصية، يذكر فيها من أين جاءت؟ ومتى وكيف صيغت؟ والتقلبات التي مرت بها، فهو إذن علم تاريخي يحدد صيغة كل كلمة

(1) المرمر 345/1.

(2) الاشتقاق ص 1 و 350، وقته اللغة د. وافي ص 172، ودراسات في فقه اللغة ص 174.

في أقدم عصر تسمح المعومات التاريخية بالوصول إليه، ويدرس الطريق الذي مرت به الكلمة مع التغيرات التي أصابتها من جهة المعنى أو من جهة الاستعمال<sup>(1)</sup>. فهو بهذا المعنى علم نظري عملي يُعنى بتاريخ الكلمة ويتبع حياتها عبر العصور، أما كما رآه لغويو العربية فهو علم تطبيقي لأنه «توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد يحدد مادتها ويوحي بمعناها المشترك الأصيل مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد»<sup>(2)</sup>.

والاشتقاق وسيلة من وسائل نمو اللغة وتوالد موادها وتكاثر كلماتها فتتمكن من التعبير عن الجديد من الأفكار والمستحدث من وسائل الحياة، فلو أخذنا كلمة (ق و ل) فإننا سنجد تقاليها الستة يجمعها معنى واحد، وهو الخفة والسرعة، فالقول: هو الكلام وفيه خفة «وذلك أن الفم واللسان يخفان له ويقولان»<sup>(3)</sup>، والقلو «حمار الوحش وذلك لخفته وإسراعه قال الفجّاج: تواضع القريب قلوا مفلحاً»<sup>(4)</sup>

ومنه «قلّوتُ البسر والسّويق ... وذلك لأن الشيء إذا قلّي جَفَّ وخَفَّ أسرع إلى الحركة»<sup>(5)</sup>، والوقل «للولع وذلك لحركته»<sup>(6)</sup>، والولوق يقال: «وَلَقَّ يَلَقُّ: إذا أسرع، قال:

جاءت به عنس من الشام تلقى

أي: تخفّ وتسرع، وقرئ «إذ تلقونه بالستكم»<sup>(7)</sup>، أي تخفون وتسرعون، والوق يقال: «يألق البرق إذا لمع واضطرب، والقو منه»، اللقوة للعقاب قيل

(1) اللغة ص 226.

(2) دراسات في لغة ص 174.

(3) الخصائص 5/1.

(4) المرجع السابق وكذلك الصفحة.

(5) الخصائص 6/1.

(6) المرجع نفسه 7/1.

(7) الخصائص 8/1.

لها ذلك لختفتها وسرعة طيرانها.

هذا النوع من الاشتقاق يُعرَف بالاشتقاق الأكبر، وقد عزا السيوطي اختراعه إلى ابن جنّي، غير أن هذا لا يستقيم، فلو رجعنا إلى معجم العين فإننا سنجدّه يسير في ترتيبه على هذا النحو، ولعل السيوطي يعي أن ابن جنّي هو مخترع المصطلح (الاشتقاق الأكبر) وهذا ما ذكره ابن جنّي نفسه في معرض حديثه عنه.

أما النوع الثاني وهو المعروف عند القدماء بالاشتقاق الأصغر، ويعرفونه بأنه «أُخذ صيغة من أخرى، مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب، كضَرْبٍ من ضَرْبٍ، وحذر من حذر»<sup>(1)</sup>، فهو المعنى عند عدم التقييد، ولهذا نجد بعضهم يطلق عليه «الاشتقاق العام» أو «الصرفي»، لأنه الذي تنصرف الألفاظ على طريقه، ويشق بعضها من بعض وطريقة معرفته «تقلب تصارييف الكلمة حتى يرجع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ كلها دلالة واطرادا أو حروفا غالبا، كضَرْبٍ فإنه دالٌّ على مطلق الضَرْب فقط، أما ضَرْبٍ ومَضْرُوبٌ ويَضْرِبُ وضَرْبٍ فكلها أكثر دلالة وأكثر حروفا، وضَرْبٍ الماضي مساوٍ حروفا وأكثر دلالة، وكلها مشتركة في «ضرب» وفي هيئة تركيبها»<sup>(2)</sup>، فإذا كانت الصيغة المشتقة منفقة مع الصيغة المشتق منها في المادة الأصلية وهيئة التركيب، كما لاحظنا في «ضرب» وتصارييفها، كان من اللازم في كل كلمة بها حروف المادة الأصلية، على الترتيب نفسه أن تقيد المدلول العام الذي وضعت له تلك الصيغة، وإن صاحبها أو تبعها بعض الأصوات اللينة أو الساكنة فالرابطة المعنوية العامة في مادة عرف - مثلا - تدل على الانكشاف والظهور، وهذا ما نلاحظه في: عرف، وعرف، وتعرف، وتعارف، وتغريف، وعرفان.

(1) الزهر 346/1.

(2) الزهر 346/1 و347.

على أننا في الوقت الذي نحد فيه لغوي اللغة العربية يكادون يجمعون على أن الكلام بعضه مشتق وبعضه غير مشتق<sup>(1)</sup>، وهذا ما ذهب إليه سيبويه، والخليل، وعيسى بن عمرو، والأصمعي، وأبو زيد، وابن الأعرابي والسيباني، نجد طائفة أخرى تنكر وقوعه بجميع أنواعه، زاعمة «أن الكلام كله أصل»<sup>(2)</sup>، وبين هذين الرأيين هناك من يقول: «إن العرب تشتق بعض الكلام من بعض»<sup>(3)</sup>، وهذا يعني أن كل الكلم مشتق.

ومهما يكن فإن هذه الطريقة في خلق ألفاظ جديدة وتوليدها بعضها من بعض تجعل من اللغة جسما حيا تتوالد أجزاؤها ويتصل بعضها ببعض بأواصر قوية واضحة، تغني عن عدد صخم من المفردات المفككة المنعزلة ما لم يكن الاشتقاق على هذه الطريقة، وهو ما نلاحظه في بعض اللغات غير السامية ولا سيما العائلة الهندية الأوربية التي تعتمد طريقة آلية في الاشتقاق أكثر منها تخيلية أو توليدية، تقوم على إلصاق الكلمات بعضها ببعض أحيانا، ثم نظام اللواحق الاشتقاقية (Derivational Supplices) والسوابق الاشتقاقية (Derivational Prefixes) أحيانا أخرى، ولهذا كان هذا النوع من الاشتقاق في العربية طريقة لتوليد الألفاظ الدالة على المعاني الجديدة، وهو أمر ظل متواصلا خلال تاريخها الطويل إلى اليوم، حيث يقوم الاشتقاق بدور بارز في التوليد اللغوي بإيجاد كلمات جديدة سواء من أصول عربية قديمة أو أصول غير عربية<sup>(4)</sup>، ومن جهة أخرى فإن لوجود الاشتقاق في العربية شأنا كبيرا في تحديد أصل الألفاظ، ووسيلة لمعرفة الأصل منها من الدخيل، فإن الكلمات الدخيلة في العربية تبقى غالبا في معزل عن هذه المجموعات المشتقة والمتجانسة والمتراصة من الألفاظ حيث لا نجد لها أصلا لفظيا ولا دلاليا يمكن أن تلحق

(1) الزهر 1/347.

(2) الزهر 1/348.

(3) الساجي ص 33.

(4) الساميون ولغاتهم ص 150، والتطور النحوي ص 142 و 146.

به، إلا ما تعسّف اللغويون فيه، فالألفاظ مثل: الصّراط والفردوس وغيرها لا يجد لها في العربية أصلاً، إذ لا توجد مادة (ص ر ط) ولا مادة (ف ر د و س)، وبذلك يكون عدم وجود الأصل الاشتقاقي لها دليلاً على غربتها عن العربية، غير أن بعضاً من الألفاظ غير العربية الأصل قد يشتق منها الألفاظ ولكن على طريقة العربية في الاشتقاق مثل: (دَوْن) تدوينا، وهي مشتقة من الكلمة الفارسية (الديوان)<sup>(1)</sup>، ولكن قلة عدد المشتقات في مثلها يؤكد عدم أصلتها في العربية، وهذا ما صرّح به السيوطي عندما قال: «إن مفعلة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها آانس بها وزال استهجانه منها، وهذا تثبيت للغة»<sup>(2)</sup>.

فالاشتقاق على هذه الصورة التي رأيناها والذي يقوم على اشتراك الألفاظ في حروف أصلية ثلاثة هو الطريق الذي لازالت مستمرة في التوليد كلمات جديدة في اللغة منذ عصورها الأولى التي وصلت آثارها ونصوصها، وهو المقصود حين إطلاق كلمة اشتقاق دون تقييد، كما ذكرنا سابقاً، وإذا كان اللغويون أجمعوا - إلا من شذّ منهم - على وقوع الاشتقاق في اللغة العربية، فإنهم لم يتفقوا على الأصل الذي يقع منه، فانقسم فيه القدامى فريقين: بصريين وكوفيّين<sup>(3)</sup>.

فذهب البصريون إلى أن المصدر هو أصل المشتقات، وذلك لأنه بسيط يدل على الحدث، بخلاف الفعل الذي يدل على الحدث والزمن معاً.

وذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو الأصل في المشتقات، وذلك لأن المصدر مجيء بعده في التصريف، فيقال: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْباً.

وقد انحاز كثير من الباحثين إلى هذا الفريق أو ذاك، فرأى بعضهم أن الفعل

(1) الجواليقي ص 5 و 145.

(2) الاقتراح ص 44.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة 28، 335/1.

تطور في اللغات السامية تصوراً كبيراً استغرق قروناً طويلة، وأن ما نعرفه من تقسيم الأفعال إلى ماضي ومضارع وأمر لم يكن معروفاً على هذا النحو عند قدماء الساميين، ويرون أن الصيغة الأصلية للفعل إنما كانت صيغة الأمر، فهذه الصيغة هي أقدم صيغ الأفعال وقد تستعمل للدلالة على جميع الفعل من الماضي والمضارع والأمر، ثم خصصت فصارت تشير إلى حدوث الفعل في صيغة الأمر، وذلك بعد ظهور صيغتي المضارع والماضي، ومن صيغة الأمر اشتق المضارع بزيادة حرف على أول لفظة فعل أمر لتدل حالة الإسناد إلى الفاعل أو الضمير مثلاً، وقد سقت هذه الزيادة الزيادة الأخرى التي لحقت آخر الفعل، فمن فعل الأمر (قُمْ) تولّد الفعل أقوم وتقوم، ثم يقومون وتقومون<sup>(1)</sup>.

ويرى «حسن ظاقل» أن من أوائل الأفعال ظهوراً فعل الأمر، ومن أواخرها صيغة المصدر، إذ ليس هناك صيغة فعلية أقرب وأبسط إلى حاجة الرجل البدائي من قوله: اذهب، ارجع، احضر، خذ، كُلْ، شرب، فهو قبل أن يشعر بالحاجة إلى الإخبار عن شيء كان قد حدث أو احتمال شيء سيحدث أو تصور الحدث المطلق المحرّد من الزمن والفاعل والمفعول، كأن يطلب شيئاً أو بأمر بعمل شيء، وبهذا نرى السمات الصرفية الأولى للمادة الفعلية الأصلية أكثر وضوحاً في صيغ الأمر في أكثر اللغات<sup>(2)</sup>.

وهذان الرأيان يتمتcan مع مذهب الكوفيين - على ما عرفنا في موضع سابق - ومن المحلّكين من يذهب مذهب البصريين، فيرى أن المصدر أصل المشتقات لأنه يدل على حدث، والفعل يدل على حدث وزمن، والأسماء المشتقة تدل على حدث وزمن مع زيادة ثالثة كالدلالة على الفاعل أو المفعول أو التفضيل أو المكان، فهذه الكثرة من المشتقات التي جعلت اللغة بسعتها

(1) تاريخ العرب قبل الإسلام 31/7، وتاريخ اللغات السامية ص 14 و 15.

(2) اللسان والإنسان ص 112 و 113.

ومراتها أخذت من المصادر<sup>(1)</sup>.

ولكن أي مصادر هذه، هل المصادر التي عناها الصربون؟ أم هي التي تدل على حدث أم مصادر أخرى، إنها المصادر التي هي جميع أسماء أعيان<sup>(2)</sup>.

وهكذا فإن هذا الباحث نقل النزاع وجهة جديدة، فبعد أن كان تنازع الأصالة بين الفعل والمصدر أصبح بين المصدر والمصدر، فهو لا يشك في أن المصدر هو الأصل، ولكن الشك واقع في حقيقة هذا المصدر، أهو من أسماء الأعيان؟ أم هو المعنى عند النحويين الذي يتضمن معنى الحدث، مثل: ضرباً وكتابةً وقيامًا وقولاً؟.

الذي لا شك فيه أن أسماء الأعيان (الأجناس المحسوسة) كانت هي المصادر التي اشتقت منها مختلف الصيغ في لأطوار الأولى من نشأة اللغة، وهذا ما يتفق مع ما قررناه من أن اللغة نشأت عن محاكاة الأصوات المسبوعة.

فالإنسان استخدم الأصوات أعلاماً على محدثاتها، ثم اشتق منها أفعالاً وصيغاً أخرى «فمن ذا الذي يصدق أن مصدر التأمل (أي اتخاذ الإبل) قد وُضع قبل أن يوضع لفظ إبل نفسه؟ وأن مصدر التأرض وُضع قبل لفظ الأرض، أو أن مصدر الاحتضان وُضع قبل لفظ الحضن، أو التضرع قبل الضلع؟ أو التبخر قبل البحر؟ أو السمو قبل السماء»<sup>(3)</sup>، وهكذا فإن «البداية تقتضي بوجود أسماء الأعيان المشاهدة المرئية التي تناولتها الحواس قبل أسماء المعاني التي تطورت وانتقلت من مضائق الحس إلى آفاق النفس، وبما عُلِم أنه أقدم فهو أجدر أن يكون الأصل: إذ يكون قياسه مطرداً ومميزاً واضحاً، بذلك كانت أسماء الأعيان هي الأصل في الاشتقاق دون المصادر، لأن هذه المصادر

(1) أصول النحو ص 142 و 143.

(2) أصول النحو ص 143.

(3) دراسات في لغة ص 182.

كالأفعال لاستقيد بموازين دقيقة ولانتقاس بأقيسة سليمة مطردة<sup>(1)</sup>. أما تلك الصيغ والمصادر التي لانتلاخظ بينها وبين أسماء الأعيان أو المعاني أي ترابط، فإنها لم تكن موجودة في اللغة في أطوارها الأولى، وإنما دخلتها في مراحل متأخرة بعد رحلات طويلة قطعنها تلك الصيغ والمصادر قبل أن تصل إلى ما هي عليه.

وهذا النوع من الاشتقاق الذي نحن بصدد مناقشته وهو الاشتقاق من الأعيان كان أكثر أنواع الاشتقاق إثارة للجدل شأنه في ذلك شأن الكثير من القضايا اللغوية ذات الصلة بالأطوار الأولى لنشأة اللغة، فتعرض له كثير من اللغويين قديما وحديثا، خلّص أكثرهم في نهاية نقاشه إلى عدم جوازه بحجة أن الاشتقاق لا يلحق إلا بالأصول الدالة على الأفعال والأحداث لأنها تتغير وتستحيل من طور إلى طور لما ينتابها من العوارض، أما الأصول الدالة على المواد والأعيان، فليست بها هذه الصفة ولاتلامسها هذه العوارض<sup>(2)</sup>، فكلما أرض نذل على هذا الجسم الكروي الذي نعيش عليه ولا يطرأ عليه من العوارض ما طرأ على الأفعال والأحداث فلا يتغير لفظه ولا يشتق منه غيره، ولو أنهم وقفوا عند هذا الحد في حججهم للقينا في سبيل الرد عليهم المصاعب ولتكنينا المشاق، ولكنهم - كما أرى - كفونا مؤونة هذه المصاعب وتلك المشاق، وتولوا الرد على أنفسهم بأنفسهم، وذلك عندما رأوا الاكتفاء من هذا الاشتقاق بما سمع عن أهل اللغة أنفسهم وما حولوه بالسنتهم لمادة (حجر) - مثلا - التي اشتقوا منها (استحجر الطين)، ومن ناقة (استنوق الجمل)، ومن سيف (سافه) أي ضربه بالسيف<sup>(3)</sup>.

فلو رجعنا إلى أهل اللغة نمتكشف آراءهم في الموضوع فستجد الأمر على عكس ما روي لنا تماما.

(1) دراسات في فقه اللغة ص 182، وينظر الاشتقاق لعبد الله أمين ص 147.

(2) الاشتقاق والتعريب ص 8.

(3) المزهر 345/1.



فالمعجمات اللغوية وكتب فقه اللغة، تزخر بعشرات الألفاظ بل المثبتات من تلك التي اشتقت من أسماء الأعيان، وهذا ما يجعلنا نؤكد أن العرب لم تحجم عن الاشتقاق من غير المصادر، فقد اشتقت من أسماء الذوات؛ كأعضاء الإنسان فقالوا: أذنه وراه وسره، أي ضرب أذنه ورتبه وسرته، وتأبط الشيء: وضعه تحت إبطه، ودَمَغَه، ونَحَرَه، وأنفَه، وذَفَنَه، وظَهَرَه<sup>(1)</sup>، وقالوا أيضا: رأسه، إذا ضرب رأسه، أفخه، إذا ضرب يافوخه.

ومن أسماء الأقارب وصفاتهم اشتقوا المصادر والأفعال، فمن الابن قالوا: تبنى، ومن الأب قالوا: تآبى، ومن البعل قالوا: مباعلة.

واشتقوا من أسماء الأماكن فقالوا: أحرم القوم (إذا دخلوا في الحرم)، وساحلوا (إذا أتوا الساحل)، وأسافوا (إذا أتوا السيف، وهو ساحل البحر أيضا)، وأعمن الرجل (أتى عمان)، وكوَّف (جاء إلى الكوفة)، وقلس (صار في بيت المقدس)، وأيمن (إذا أتى اليمن)، وأهضب (نزل الهضاب)، وتبغدد (انحسب إلى بغداد)<sup>(2)</sup>.

ومن أسماء الأزمنة - وهي أيضا أسماء حاملة لمعان - اشتقوا اشتقاقا صريحا، يكاد يكون مطردا فقالوا: أخرف التوم (إذا دخلوا في الخريف)، وشتوا وأربعوا وأصافوا وأفجروا (إذا دخلوا في الشتاء والربيع والصيف والفجر)، وأصبحوا وأشرقوا (دخلوا في الصبح ووقت الشروق)، وأظهروا وأعصروا وأصلوا واستحروا وأبكروا (دخلوا في الظهر والعصر والأصيل والسمحور والبكور)<sup>(3)</sup>.

واشتقوا من أسماء الذوات فقالوا: أبرته العقرب، لسعته يابرتها، وأبل الرجل، كثرت إبله، وأزرت، ألبسته إزارا، واستأسد وأسد، صار كالأسد،

(1) المخصص 106-10/6.

(2) المخصص 106-10/6، فقه اللغة د. وافي ص 173.

(3) الاشتقاق ص 23 و30 و31، وفقه اللغة د. وافي ص 173، وأصول النحر ص 144.

واستنحجر الطير، صار كالحجر، واستنسر البغاث، إذا حاكى النسر، واستنوق الجمل، إذا حاكى الناقة<sup>(1)</sup>.

ومن الذهب والفضة والجص والزفت اشتقوا: مُنْهَبٌ ومُنْفَضٌ ومَحْصَرٌ ومُرْفَتٌ، ومن الناج، والحناء، والباب، والعفريت، والشيطان، والقمر، والقوس، والنعل، والتراب، والحصاء، والخطب، والخشب، والسماء، والجوارب، والفيل، واللجام، والجبن، فقالوا: تَوَجَّه، وَحَنَاهُ، إِذَا خَضِبَهُ بِالْحَنَاءِ، وَتَوَبَّه، إِذَا جَعَلَ لِلْكِتَابِ أَبْوَابًا، وَبَابٌ لَهُ، صَارَ لَهُ بَوَابًا، وَتَوَبَّ بَوَابًا، اتَّخَذَ، وَتَعَفَّرَ وَتَشَبَّهَ: صَارَ كَالْعَفْرِيتِ وَالشَّيْطَانِ، وَقَمَرٌ، صَارَ كَالْقَمَرِ، وَتَقَسَّوسٌ، صَارَ كَالْقَوْسِ، وَتَقَرَّسَ أَيْضًا، اتَّخَذَ قَوْسًا، وَتَنَعَلَ وَاتَّعَلَ إِذَا لَبَسَ النَّعْلَ، وَتَرَبَّ الْمَكَانَ، إِذَا كَثُرَ فِيهِ التُّرَابُ، وَتَرَبَّتْ يَدَاهُ، وَأَثَرَبَ، إِذَا افْتَقَرَ وَالتَّصَقَّ بِالتُّرَابِ، وَحَصَبَهُ، رَمَاهُ بِالْحَصْبَاءِ، وَخَطَبَ وَاحْتَطَبَ، جَمَعَ الْخُطْبَ، وَمَكَانٌ حُطِيبٌ، يَكْثُرُ فِيهِ الْخُطْبُ، وَخُشْبٌ، صَارَ كَالْخُشْبِ، وَسَمَدٌ الْأَرْضُ، وَضَعُ فِيهَا السَّمَادَ، وَخَوَّرَهُ أَلْبَسَهُ الْجَوْرَبَ، وَغَلَّ السَّحَابَ، وَضَعَ الْفِيلَ فِي يَدِهِ أَوْ رَقَبَتِهِ، وَغَلَّتْ يَدَاهُ، وَيد مغلولة، وَالْحَمَّ الذَّابَّةُ، وَتَجَبَّنَ اللَّيْنُ، صَارَ كَالْجَيْنِ<sup>(2)</sup>.

واشتقوا من أسماء الأصوات كثيرا من الأفعال، وهو أمر ناقشناه في موضع سابق عند حديثنا عن دلالة الأصوات المسموعة<sup>(3)</sup>.

كما اشتقوا من حروف المعاني أفعالا ومصادر، فمن نعم قالوا: أَنْعَمَ، وَمِنْ سَوْفَ قالوا: سَوَّفَ، وَمِنْ «لَوْلَا» قالوا: لَوَلَّيْتُ، وَمِنْ «لَا» قالوا: لَالَى الرَّجُلُ، وَمِنْ «مَا» قالوا: مَوَى<sup>(4)</sup>.

ولم يقفوا في اشتقاقهم عند الأعيان العربية بل تعدَّوه إلى غيرها من أعيان

(1) أصول النحو ص 144، وقته اللغة د. راني ص 173.

(2) الخصائص 359/1، وأصول النحو ص 148.

(3) انظر ص 65 وما بعدها.

(4) الخصائص 359/1، وأصول النحو ص 148.

اللغات الأخرى، فمن الدراهم قالوا: درهمت الخبازي أي صارت كالدراهم، ومن الزرجون قالوا: مزرج، ومن الزنديق قالوا: تَزُنْدَق وزندقة، وهذه جميعها أعيان أعجمية، ومن الدينار قالوا: تَدَنَر، ومن المنخنيق قالوا: جنق<sup>(1)</sup>، فهل يعد هذا كله نقول: إن العرب كانت تحجم عن الاشتقاق من الأعيان ؟

ناقش مجمع اللغة العربية القضية، وتأسيسا على ماوصل عن العرب من استخدامها له عند الحاجة أصدر القرار التالي:

«اشتق العرب كثيرا من أسماء الأعيان، والمجمع يميز هذا الاشتقاق للضرورة في العلوم»<sup>(2)</sup> وذلك وفق الضوابط التالية:

#### أولا - الاسم الجامد العربي:

1- إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثي لازم من الاسم العربي الثلاثي مجرد، ومزيد، فالباب فيه (نصر)، ويعدى إذا تعديته بإحدى وسائل التعدية كالهزمة والتضعيف.

2- إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثي متعد فالباب فيه (ضرب).

3- وفي كلتا الحالتين يُستأنس بما ورد في المعجمات من مشتقات للأسماء العربية الجامدة لتحديد صيغة الفعل تبعاً لما ورد من هذه المشتقات.

4- يشتق الفعل من الاسم العربي الجامد غير الثلاثي على وزن فعلل متعدياً وعلى وزن تفعّل لازماً.

5- تؤخذ المشتقات الأخرى من هذه الأفعال على حسب القياس الصرفي.

#### ثانيا - الاسم الجامد المعرب:

6- يشتق الفعل من الاسم الجامد المعرب الثلاثي على وزن فَعَّل، ولازمه تَفَعَّل.

(1) الخصائص 359/1، وأصول النحو ص 148.

(2) مجلة مجمع القاهرة 35/1 و211 و215.

7- يشتق الفعل من الاسم الحامد المعرب غير الثلاثي على وزن فَعَّلَل، ولازمه تَفَعَّلَل.

8- في جميع هذه المشتقات يقتصر على الحاجة العلمية، ويُعرض ما يوضع منه على المجمع للنظر فيه.

وهكذا فإن الاشتقاق من الأعيان (النوات) وسيلة من وسائل إثراء اللغة، فيه تتمكن من توليد أفعال ومصادر ومشتقات من مفردات لانهثر لها في المعجم على ذلك مثل: (تبار، وسيف).

أما الأول فإن العرب لم تشتق منها شيئا، واشتقت من الثانية أفعالا فقال: استاف القوم، وسافوا، إذا أخذوا سيوفهم، وأسافوا إذا بلغوا سيف البحر وهو ساحله<sup>(1)</sup>، وليست العربية بدعا من هذا الأمر، ففي كثير من اللغات نجد أمثلة لهذه الظاهرة الاشتقاقية.

ففي الإنجليزية مثلا ما يعرف بالركب الاشتقاقي (Compound Derivational) وهو «مركب أحد مكوناته مشتق مثل: (Kind Hearted) رقيق الفؤاد، حيث إن Hearted مشتقة من Heart (فؤاد، قلب)<sup>(2)</sup>، بل إنها لتذهب أبعد من ذلك فتستخدم اللفظة اسما وفاعلا دونما تغيير في طريقة الأداء فيقولون: Water اسما، ويقولون: Water فعلا، وPlout وTo Plout وFire وTelephon، إلى غير ذلك مما يطول استقصاؤه.

وفضلا عن الفوائد المرجوة من هذا النوع من الاشتقاق فإنه من أكثر أنواع الاشتقاق صلة باندلالة الصوتية، إذ أن اللفظة المشتقة من اسم العين تصور الصورة تماما في الذهن، بخلافاً للأنواع الأخرى التي يجهد المرء نفسه في سبيل معرفة الصلة بين المشتق والمشتق منه، وقد لا يهتدى إليها كما في الاشتقاق الأكبر.

(1) اللسان مادة (سيف).

(2) معجم عم اللغة الطري ص 72.

فإذا قال المتكلم: أسد فلان، عرف السامع أن فلانا صار كالأسد، وإذا قال: مأسدة ومذبذبة ومأبلة ومكلبة، عرف السامع أن هذه أسماء أماكن تكثر فيها الأسود والذئاب والإبل والكلاب وهكذا.

ولو وضعنا قواعد الاشتقاق التي وضعها مجمع اللغة العربية بين أيدينا وتماديها في توليد بعض المشتقات من بعض الأسماء، فإن الصلة ستظل واضحة جلية مهما بعدت الشقة بين المشتق والمشتق منه.

فمن حجر مثلاً يمكننا أن نقول: حجر فعل، وحاجر اسم فاعل، ومحجور اسم مفعول، واسم المكان منه محجر أو محجرة، ومن الغراب نقول: غراب فعل، وغارب اسم فاعل، ومغروب اسم مفعول، ومغرب ومغربة اسم مكان، ومن الثعبان نقول: ثعبن الرجل الخيل: جعله كالثعبان، واسم الفاعل منه مثير، واسم المفعول مثير، وكذلك اسم المكان، ومن تيار يمكننا اشتقاق فعل متعد بوزن (فعلل) فنقول: تير، ومنه نقول: تير اسم فاعل، ومثير اسم مفعول واسم مكان.

غير أنه على الرغم مما تقدم فيني أرى الاختصار في الاشتقاق على الضروري دونما نهافت.

### (3) دلالة النحت Coinage:

النحت ظاهرة لغوية عرفت كثير من اللغات الإنسانية على الرغم من تفاوتها في الأخذ بها، وهي تقوم على «انتزاع أصوات كلمة من كلمتين فأكثر أو من جملة للدلالة على معنى مركب من معاني الأصول التي انتزعت منها»<sup>(1)</sup>، وهو نوع من الاختصار يلجأ إليه أصحاب اللغة لعدم جواز اشتقاق كلمة من كلمتين في أقيسة التصريف<sup>(2)</sup>.

(1) فقه اللغة د. وافي ص 18.

(2) الصاحبي ص 271، والزهر 482/1.

ويبدو أن لغويي العربية اتبهاوا إليه في وقت مبكر عند وضعهم لقواعد اللغة، فقد نُقِلَ عن الخليل قوله<sup>(1)</sup>:

أقول لها ودمع العين جارٍ ألم تحزنك حيلة المنسادي  
من قوله: حيّ علي.

كما تناوله جماعة غيره بالتأليف، ويسرد السيوطي طائفة من هؤلاء<sup>(2)</sup>؛ منهم أبو علي الظهير العماني (ت 598 هـ) الذي ألف كتاباً سماه «تبيين البارعين على المنحوت من كلام العرب»، غير أن هذا الكتاب لم يصلنا، وناقش ابن السكيت في «إصلاح المنطق» هذا، فضلاً عما احتفظت به المعجمات اللغوية من مفردات هذه الظاهرة.

ولغويي العربية قديمهم ومحدثهم لم يتفقوا على رأي بصدده، فذهب جماعة منهم إلى أنه يولد ألفاظاً غريبة معقدة، لذلك ينبغي تركه، ورأى آخرون التوسع فيه لأن العرب لم تحجم عنه لعب فيه، وبذلك فهم يعدونه قياساً، وذهب فريق ثالث إلى التوسط بين الرأيين، أما الفريق الرابع فقد ذهب إلى أنه مع كثرة النحت عند العرب فإنه غير قياسي، وفيما يلي عرض نقدي لهذه الآراء:

**الرأي الأول:** وأكثر القائلين به من اللغويين المحنثين، ويرون أن كل ما يقال عن النحت ظنون لا يعول عليها، وهو غير مطرد مطلقاً<sup>(3)</sup>، كما يرون أنه لا حاجة إلى النحت لأن علماء العصر العباسي مع كل احتياجاتهم إلى الألفاظ الجليدة لم ينحوا كلمة واحدة علمية، فضلاً عن أن العرب لم تنحت إلا الألفاظ التي يكثر ترددها على ألسنتهم فكان ذلك سبباً في النحت، أما التي

(1) ينظر المزهر 482/1.

(2) المرجع السابق 482/1.

(3) محاصر جلسات مجمع اللغة العربية 11/1، 1934م.

لايكثر ترددها فلم ينحتوها<sup>(1)</sup>، وهذا ما صرح به «أنستاس الكرمللي» الذي جاء عنه أيضاً: «إن لغتنا ليست من اللغات التي تقل النحت على وجه لغات أهل الغرب، كما هو ملوّن في مصنفاتها، والمنحوتات عندنا عشرات، أما عندهم ممثات بل ألوف، لأن تقديم المضاف إليه على المضاف معروف عندهم، فساغ لهم النحت، أما عندنا فاللغة تأباه وتبرأ منه»<sup>(2)</sup>، وقد لقي الرأي الأول استحساناً من «مصطفى جواد علي» لأنه لا يصح النحت مثلاً في المصطلح (أي الطب) النفسي، الجسمي، غشية التفريط في الاسم بإضاعة شيء من أحرفه، كأن يقال: «النفسجي»، أو «النفسجسي»، مما يعد الاسم عن أصله يختلط بغيره وتذهب الفائدة المرجحة منه، ثم يقول: «وعلى ذكر النحت أود أن أشير إلى أنني لا أركن إليه في المصطلحات الجديدة إلا نادراً، لأنه نادر في العربية ويشوّه كلماتها»<sup>(3)</sup>.

ولا أظن أن هذا الرأي يتفق مع واقع اللغة العربية التي حفظت لنا معاجمها وكتبها الأخرى عشرات الشواهد المؤيدة لوجود النحت فيها على الرغم من أنه قد يكون قليلاً مقارنة بالمظاهر التوليدية الأخرى التي تعرفها اللغة مثل: الاشتقاق والاقتراض والتعريب والترجمة وغيرها، ولكن بمجرد وجودها يكفي لإثباتها وبخاصة إذا عرفنا أن تلك الشواهد المحفوظة ترجع جميعها إلى العصر الجاهلي والعصور الإسلامية الأولى أي قبل بداية التقعيد للغة.

ولعل سبب إجحام العباسيين عن استخدام النحت وسيلة من وسائل تنمية اللغة واجمع إلى رفض النحويين كل مظهر من مظاهر القيلس على القليل، فالتقاعد عندهم تعتمد الكثير، وترى ما جاء منه القليل شاذ يحفظ ولا يقبل عليه، والنحت كما هو معروف لا تكاد تتجاوز شواهده المائة عدداً.

(1) المباحث اللغوية في العراق ص 88.

(2) دراسات في لغة ص 266.

(3) المباحث اللغوية في العراق ص 88.

فإذا ما انتقلنا إلى حجة تشويه الكلمات بسبب النحت تشويهها قد يصل إلى حد الإبهام كما يرون، الأمر الذي ينج عنه امتناع فهمه إلا على طائفة قليلة من الناس قد لا تتجاوز العشرات، مما يؤدي بعد ذلك إلى حشو اللغة بعد زمن بكلمات غير واضحة المعنى ولا مفهومة الأداء، وبخاصة حين يختفي العارفون لها.

أقول: إن تشويه الكلمات من عدمه تداركه بجمع اللغة حين وضع ضوابط له تقوم على مراعاة استخدام الأصلي من الحروف دون الزوائد، فإن كان المنحوت اسماً اشترط أن يكون على وزن عربي، والوصف منه بإضافة ياء النسب، وإن كان فعلاً كاد على وزن «فعلل»، أو «تفعلل» إلا إذا اقتضت غير ذلك الضرورة، وذلك جرياً على ماورد من الكلمات المنحوتة<sup>(1)</sup>.

أم الإبهام وعدم الإدراك إلا من طائفة قليلة، فهذا لانسّم به، لأن للمنحوت يحمل دلالة صوتية تربطه في ذهن السامع بالأصل الذي نحتت منه، فضلاً عن أن هذه الألفاظ التي نطالب بقياسيتها لا تروج ولا تستعمل إلا بين طائفة أو طوائف معينة تشتد حاجتهم إليها، فالأمر فيها كالأمر في باقي المصطلحات المختلفة؛ الطبية والهندسية والنحوية والبلاغية والكيميائية والفيزيائية والزراعية لا يعلمها إلا أهلها، أما غيرهم فلا يعنيهم من أمرها شيء.

ويرى أصحاب الرأي الثاني أن النحت قياسي، لذلك ينبغي التوسع فيه، ويُعدّ ابن فارس إماماً لأصحاب هذا الرأي، إذ أنه لم يكتف بالاستشهاد عليه بالأمثلة التي يتوارثها اللغويون لاحقاً عن سابق، والتي لا تتجاوز المائة عدداً، بل ابتدع لنفسه مذهبا فيه يقوم على أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت، مثل قول العرب للرجل الشديد: ضبطر، من ضبط وضبر، وفي قولهم: صهصلق، أنه من سهل وصلق، وفي الصلدم، أنه من الصلد والصدوم<sup>(2)</sup>.

(1) أصول اللغة، مجموعة قرارات أصدرها مجمع اللغة العربية ص 45.

(2) الصاحبي ص 271.



فإذا قصدنا معجم «مقاييس اللغة» وجدناه يرسم للباحث في النحت صورة أكثر وضوحاً فيقول: «اعلم أن للرباعي والحماسي مذهباً في القياس يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت»<sup>(1)</sup>، والنحت عنده «أن تأخذ كلمتان وتحت منهما كلمة، تكون أحدهما منهما جميعاً بحظ، والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم: حيل الرجل، إذا قال حيّ على»<sup>(2)</sup>، غير أنه يبيّن عدم اطمئنانه لهذا الشاهد لأنه يرى فيه شاهداً مؤلفاً لم يرد عن الفصحاء، فيقصد هؤلاء لعله يجد عندهم ما يؤكد به مذهبه فيقول: «ومن الشيء الذي كان متفقاً عليه قولهم عبشي»<sup>(3)</sup>، ويستشهد عليه بقول الشاعر:

وَتَضَحَّكُ مِنِّي شَيْعَةُ عَبْشِيَّةٍ

ولما كان ابن فارس قد ذكر فيما مضى أن مازاد على ثلاثة أحرف أكثره منحوت، فإنه يعود لينبه على أن الرباعي على ضربين «أحدهما المنحوت الذي ذكرناه، والضرب الآخر الموضوع وضعا لا بحال له في طرق القياس»<sup>(4)</sup>، وهنا نراه يلفت النظر إلى أن كثيراً مما يسميه اللغويون رباعياً بالوضع إنما هو في الحقيقة ضرب من ضروب النحت، أو جنس من الاختصار، وهكذا وسّع ابن فارس من دائرة النحت في العربية حتى بلغ عدد الألفاظ المنحوتة في معجمه أكثر من ثلاثمائة كلمة منحوتة<sup>(5)</sup>، ثم أخذ يوضح مذهبه في الحديث عن لفظة البلعوم فقال: «ضمما جاء منحوتا من كلام العرب في الرباعي وأوله باء، الِبلُوم، يجري الطعام في الخلق، وقد يحذف فيقال بلُوم، وغير مشكل أن هذا مأخوذ من بَلَعَ إلا أنه زيد عليه ما زيدَ لجنس من المبالغة في معناه، وهذا ما أشبهه توطئة لما بعده»<sup>(6)</sup>، وأعقب هذا بأمثلة كثيرة.

(1) مقاييس اللغة 1/328 و329.

(2) المرجع السابق وكذلك الصفحة.

(3) مقاييس اللغة 1/329.

(4) المرجع السابق 1/329.

(5) دراسات في فقه اللغة ص 259.

(6) مقاييس اللغة 1/329.

وفي العصر الحديث رأى جماعة من اللغويين هذا رأي أو قريب منه فاندوا بجواز النحت، ذلك أنه إذا ساع للعرب نحت ألفاظ ساغ لنا نحن أيضا أن ننحت مايلزمننا، ونس إليه حاجتنا<sup>(1)</sup>.

أما الفريق الثالث: فإن مذهبه في النحت يقوم على الموازنة بين الرأيين فلم يرفضه رفضا مطلقا، كما أنه لم يقبله قبولا تاما، وجاءت آراؤه فيه متمسمة بالخير والتردد، فمثلا نجد صاحب «معجم المصطلحات العلمية في اللغة العربية» يلجأ إلى النحت ولكن بحذر شديد يكاد يصل حد المعارضة، فيقول: «ولم ألبأ إلى النحت إلا نادرا»<sup>(2)</sup>. ومن أمثلة ذلك عنده:

أ. لبأزر، من لبنان وأرز.

ب. تحتربة، من نحت وتربة.

ومع ذلك فإنه يقول: «ونحن في حاجة إلى النحت في ترجمة بعض الأسماء العلمية، ولكن النحت يحتاج إلى ذوق سليم»<sup>(3)</sup>، وفي موضع آخر يقول: «إن البعض ممن لم يختصوا بعلم ولم يطلعوا كما يجب على خصائص اللغة العربية ينحتون ألفاظا عجيبة لا تقبلها النفس ولا السمع، وخاصة وأن لها نظائر في اللغة معمول بها مثل:

1- غشجينيّات Hymenenes، والمستعمل عمديّات الأجنحة.

2- قبتاريخ Prehistory، والمستعمل قبل التاريخ»<sup>(4)</sup>.

وينتهي فريق رابع إلى ورود النحت في العربية كثيرا ولكن مع ذلك فهو ليس قياسيا، ولا أدري كيف يكون كثيرا ولا يقاس عليه؟ وهذا الرأي قال به

(1) الاشتقاق ص 16.

(2) المصطلحات العلمية والفنية ص 17.

(3) المرجع السابق ص 18.

(4) مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، ج 34، ص 553.

الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل<sup>(1)</sup>.

ويتخذ «د. أنيس» موقفا مغايرا لجميع الآراء السابقة في هذا الموضع فقد رأى أن النحت ماهو لا نوع من الاحتزال في مقاطع الكلام، وهذه ظاهرة تلاحظ كثيرا، كما رأى، في لغات كثير من الأمم<sup>(2)</sup>، ثم أورد عددا من الأمثلة من اللغة الإنجليزية، يستعمل بعضها الكبار، ويستعمل بعضها الآخر الصغار، من ذلك مثلا<sup>(3)</sup>: Cab التي تعد اختصارا للكلمة Photo Cabrielet، التي هي اختصار لـ Photograph، غير أن مانلاحظه في هاتين الكلمتين ليس له أي صلة بالنحت، فالنحت يقوم على انتزاع أصوات كلمة من كلمتين أو أكثر أو من جملة، وهذه الظاهرة تقوم على نطق بعض الاصوات أو كتابتها من كلمة طويلة.

وهذه الظاهرة أشبه ماتكون بالقطعة عند طبيء، وهي حذف آخر اللفظ مع ماقله فيقولون: «ياأبا الحكا» في «أبي الحكم»، وقريب منها مايصطلح عليه في الإنجليزية Clipping (الاختزال) أو الترخيم. وهو اختصار كلمة عن طريق حذف أجزاء منها لتكوين كلمة جديدة تحمل المعنى نفسه<sup>(4)</sup>، والكلمة المرحمة Clipped Word هي «كلمة فقدت جزءها الاول أو جزءها الختامي أو كليهما مثل Flu المشتقة من (زكام) و(مختبر) المشتقة من Influenze وExam المشتقة من Examination ونسبة هذا الاصطلاح بالكلمة المرحمة، موافقة لظاهرة الترخيم في أسلوب النداء حيث يحذف آخر المنادى نحو:

أَقَاتِلْهُمْ مَهْلًا بَعْضُ هَذَا التَّدْلِيلِ

أما النحت فإن الذي يمثله هو مايعرف بالكلمة الأوائلية Acronym وهي كلمة تتكون من الحروف الأولية في عدة كلمات مثل: N A O تتكون من

(1) ينظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ص 3.

(2) من أسرار اللغة ص 92 وما بعدها.

(3) المرجع السابق ص 93.

(4) معجم علم اللغة الطري ص 23.

أوانتل (North Atlantic Treaty Organization)، والبسلة من أرثل (بسم الله)، واحرقلة من أوانتل (لاحول ولا قوة إلا بالله)<sup>(1)</sup>.

ويمكن إرجاع النحت في اللغة العربية إلى أربعة أقسام:

(1) نحت فعلي: ويتم من نحت فعل من جملة ليدل على النطق بها أو على حدوث مضمونها، مثل قولهم: بأبأ، إذا قال: بأبي أنت، وحَقْل، إذا قال: حَقْلْتُ فِدَاكَ، وسَبَحَل، إذا قال: سبحان الله، وخَوَلَق، إذا قال: لاحول ولا قوة إلا بالله، ودَمَعَز، وسَقَل، من أدام الله عزك، والسلام عليكم، وبَعَثَر، من بُعث وأُثير، أي بُعثَ ما فيها وأُثير ترابها، وحَيَعَل، إذا قال: حيّ على، وحَمَدَل، إذا قال: الحمد لله، وسَمَل، من قولهم: بسم الله، وكَبَر، من قولهم: الله أكبر، وحَسَبَل، من قولهم: حَسْبِيَ الله، وطَلَبَق، من أطال الله بقاءك، وكَبَّشَع، من كبت الله عدوك، ومَشَكَن، من ماشاء الله كان<sup>(2)</sup>.

(2) نحت وصفي: ويقوم على نحت كلمة من كلمتين لتدل على صفة بمعناها أو أشد منها، من ذلك: ضَبَطَر، للرجل الشديد من ضبط وضبر، والصلدم من الصد والصدم، والصهصلق الشديد من الأصوات، من سهل وصلق، وكلاهما بمعنى صوت<sup>(3)</sup>.

(3) نحت اسمي: وهو أن تنحت من كلمتين اسماً مثل: جلمود، من جلد وحمد.

(4) نحت نسبي: وهو أن تنسب شيئاً أو شخصاً إلى بلد أو قبيلة، فتحت من اسمي المنسوب إليهما اسماً منسوباً واحداً، من ذلك: (طبرخزي) نسبة إلى طبرستان وحوارزم، وشفعتي، نسبة إلى الشافعي وأبي حنيفة، وحنقلسي نسبة إلى أبي حنيفة والمعتزلة، وعبشمي نسبة إلى عبد شمس، وعبدري نسبة إلى عبد

(1) معجم علم اللغة التطري ص 43.

(2) الوجيز في فقه اللغة ص 411.

(3) المرجع السابق ص 411.

الدار، ومرقسى نسبة إلى امرئ القيس، وتيملي نسبة إلى تيم اللات، ودرعسي نسبة إلى دار العلوم.

فإذا ما تركنا العربية وبمنا شطر اللغات الأخرى فإننا نجد هذه الظاهرة شائعة فيما شيوخ في اللغات الهندية الأوربية وبخاصة الحديث منها، حتى إن ما يرجع من مفردات هذه اللغات إلى أصل واحد لقليل قياساً إلى ما يرجع منها إلى أصليين أو عدة أصول<sup>(1)</sup>، ويكثر ذلك في المصطلحات العلمية وألفاظ الحضارة.

ولما كانت المصطلحات العلمية في العصر الحديث جميعها مأخوذة من تلك اللغات، والتي أكثرها منحوت من كلمتين أو عدة كلمات عديدة فإن كثيراً من اللغويين العرب وأصحاب التخصصات لأخرى لجأوا إلى النحت، فقام بعضهم بوضع مصطلحات منحوتة في المعجمات الحديثة، من ذلك<sup>(2)</sup>: طينفسي وطبعقلي، ترجمة لكلمة Psychiatry وأحياناً بالترجمة نفسها لكلمة Psycheleileie، كما قام آخر بتقديم ترجمة لمصطلحات منحوتة إلى مجمع اللغة بدمشق، نورد منها<sup>(3)</sup>:

- 1- خلصة: (تحليل خللي) Acetelyse من خل - أماهة.
- 2- حمضئ: (حامض كحول أو حمض كحول Acideolcoal من حمض مائيل للجسم العضوي الذي يحتوي على وظيفة حمض ووظيفة مائيل.
- 3- حمضليد (حامض الدهيد) Acid Aldehyde من حمض غوليد للجسم العضوي الذي يحتوي على وظيفة حمض ووظيفة غوليد (حمض الغليوكسيل).
- 4- مفومل: Alcoaxle لذلك العضو الذي يحتوي على الجذر الوحيد المعادل.

(1) فقه اللغة د. رافي ص 181.

(2) المورد ص 736.

(3) مجلة مجمع اللغة العربية مجلد 39، 675/3، وما بعدها، و ح/ع ص 675.

5- بلمه: Anhydridisen من (بلاماه) أي أخذ من الجسم الماء فجعله بلا ماء، وتقابله كلمة ميه وأماه.

6- قوزحه: من قوس قزح.

7- عبشم: من عباد الشمس.

وهكذا فإنه أمام هذا العدد الهائل من الألفاظ المنحوتة في اللغات التي تقوم على رعاية المخترعات العلمية نجد أنفسنا مضطرين إلى إخضاع لغتنا لظروف العصر وضروراته؛ وذلك بالسجوء إلى النحت، مستأنسين بالشواهد الموروثة، وبما توصلت إليه المجامع اللغوية في هذا الصدد على أن تراعى الشروط التالية:

1- ألا يكون اللفظ المنحوت نائياً في الجرس عن سليقة العربية.

2- أن يكون المنحوت على وزن عربي، نطق به العرب على قدر الإمكان.

3- أن يؤدي المنحوت حاجات اللغة من أفراد وتثنية ونسب وإعراب، ومن هنا كان موقف مجمع اللغة العربية الذي قال بجواز النحت، عندما تلجئ إليه الضرورة، مع مراعاة طبيعة العربية في ذلك<sup>(1)</sup>.

ومراعاة تلك الشروط يصبح النحت وسيلة إيجابية في إثراء اللغة العربية، وتحديد ألفاظها لتلاحق التطور العلمي والحضاري الحديث، من غير تنكر لطبيعتها أو عدوان على خصائصها.

ويرتبط النحت بالدلالة الصوتية من جهة أن الألفاظ المنحوتة تحمل دلالة تربطها في ذهن المتكلم والسامع بالأصل الذي نُحِتَ منه، فكلمات؛ بسمل، سبحل، حولق، عبشمي، درعمي إلى غير ذلك، مرتبطة بأصولها، وهي بسم الله، وسبحان الله، ولا حول ولا قوة، وعبد شمس، ودار العلوم.

ولو وضعنا الضوابط التي صاغها مجمع اللغة العربية بين أيدينا وقمنا بتوليد ألفاظ عن طريق النحت، فإن الصلة ستظل باقية بين المنحوت والمنحوت منه،

(1) مجموعة القرارات العلمية 9/3.

ولا يقطعها إلا بلى المنحوت منه، وعندهما لا يكون العيب في النحت بل إن اللفظة أو الكلمات المنحوت منها بليت وماتت.

## حاتمة ونتائج

تناولت فيما مضى الدلالة الصوتية في اللغة العربية، وهي ظاهرة ناقشها اللغويون قديما وحديثا، كما ناقشها من قبلهم الفلاسفة وغيرهم من أصحاب التخصصات الأخرى.

وقد انتهى النقاش بأكثر هؤلاء إلى رفضها، ومن ثم فرض سرر حصين حولها يمنع ولوجها والخوض في غمارها.

وبعد رحلة لم تكن باليسيرة استعرضت فيها مظاهر الدلالة الصوتية وهي:

(1) دلالة حكايات الأصوات المسموعة.

(2) دلالة بعض المصطلحات اللغوية.

(3) دلالة الأصوات الهجائية.

(4) دلالة الحركات.

(5) دلالة النبر والتنغيم.

(6) دلالة الصيغ والأوزان الصرفية.

(7) دلالة الاشتقاق من الأعيان.

(8) دلالة النحت.

انتهى البحث إلى النتائج التالية:

(1) نشأت اللغة أول أمرها محاكاة للأصوات المسموعة، ثم تطورت بالمواضعة والاصطلاح وغيرها من عوامل التطور، حتى وصلت إلى ماهي عليه الآن، ومن ثم فإن اللفظ اكتسب دلالة بالطبع أول الأمر، أي بمحاكاة الطبيعة.



(2) تنقسم الدلالة الصوتية إلى نوعين: دلالة صوتية مطردة وهي الاستفادة من الدور الذي تقوم به الأصوات اللفوية جميعها في اللغة ودلالة صوتية غير مطردة، وهي ما تستفاد من طبيعة بعض الأصوات، وعلى هذا يكون التفريق بين المصطلحين اللغويين الوحدة الصوتية المميزة (الفونيم) Phoneme، والعقود الصوتي المميز (الفونستيم) Phonestim، وهذا النوع من الدلالة الصوتية هو محور البحث.

(3) الدلالة الصوتية ظاهرة لغوية يمكن ملاحظتها في اللغة العربية، بل وفي كثير من اللغات، على الرغم من أنها قد تكون في العربية أظهر، ومتجلية في مظاهر عدة.

(4) حكايات الأصوات المسموعة غالباً ما تكون مطابقة لما تعبر عنه، وقد تختلف من لغة إلى أخرى بسبب العوامل البيئية والإمكانات الصوتية المتاحة في اللغة.

(5) غالباً ما يوتى بصوت أو صوتين لبداية الحكاية أو لنهايتها، وهذا الصوت أو هذان الصوتان لا يتم وضعه أو وضعها اعتباطاً، فكثيراً ما يتوهم المحاكى بداية الحكاية أو نهايتها عند مخرج صوت من الأصوات، فيضع ذلك الصوت بداية لحديثه أو نهايتها، كما في القمقة والرين والتهيق.

(6) الحكايات التي يعبر بها اللغويون عن اللغات المذمومة تقوم على الآتي:

أ- إيراد الصوتين المبدلين كما في الكسكة والكشكشة.

ب- إيراد الصوت المبدل كما في الفحفحة، أو البدل كما في العججعة، وذلك لتعذر إيراد الصوتين المبدلين في مقطع مكرر، فالمتكلم يجد صعوبة في تكرار مقطع مكرر من العين والحاء أو الباء والجيم.

ج- إيراد الكلمة التي يحدث فيها البدل كما في أنطى من أعطى، و«عن» من «أن» حيث اصطلاحوا على تسميتهما بالاستثناء والعنة.

(7) هناك كثير من مفردات اللغة يمكن ملاحظة الأصل الحكائي فيها، وهذا

يعني أن هذه الكلمات مشتقة من حكايات الأصوات المسموعة.

(8) الأصل الثنائي ملاحظ في كثير من الكلمات العربية، غير أن هذا لا يجمعنا ننساق وراء الداعين إلى هدم علم الصرف القائم أساسا على الجذور الثلاثية وهدم المعجمات الموبّية على ذلك.

(9) توحى الأصوات الهجائية بدلالات معينة، فبعضها يدل على الشدة وبعضها يدل على السّعة، إلى غير ذلك، وهذا أمر راجع إلى طبيعة الصوت نفسه من حيث الشدة والرحاوة والاستعلاء والاستفال والجهير والهمس.

(10) الحركات من بنوية وإعرابية وحدث في اللغة العربية للتمييز بين المعاني والقيام بأدوار في تحديد المعنى، ولم توجد تسهيلا للنطق فقط.

(11) يساعد الير والتنغيم في اللغة العربية، كما في غيرها من اللغات على إكساب الكلمات معاني جديدة قد لا تأتي بدون أحدهما.

(12) ترتبط الصيغ الصرفية والأوزان بدلالات معينة، فمنها ما يؤدي دورا عاما على نحو ما نلاحظ في أوزان الأفعال والمشتقات والمصادر وجموع التكسير وغيرها. ومنها ما يؤدي دورا خاصا مثل دلالات بعض الأوزان على معان مجردة كدلالة وزن فَعْل في الأفعال، والفَعْلان في المصادر، حيث يميّز على الأول كل فعل ثلاثي يدل على سَجِيّة أو طَبْع، ويأتي على الثاني كل مصدر يدل على حركة أو اضطراب.

(13) الاشتقاق من الأعيان ظاهرة عرفت في العربية قديما، ونرى التوسع فيها دونما تهافت لحاجة المصطلحات العلمية وظروف الحضارة.

والعلاقة بين لمشتق والمشتق منه واضحة حليلة، فبمجرد النطق بالمشتق تبرز إلى الذهن المادة الأصلية.

(14) عرفت اللغة العربية النحت قديما، ونرى التوسع فيه وفق الضوابط التي وضعتها لمجامع اللغوية، ويرتبط النحت بالدلالة الصوتية من جهة أن

كلمة قصيرة من أربعة أصوات مثل «حولق» يمكن أن تقوم بدور عدد من الكلمات، فإذا قال المتكلم: حولق الرجل، عرف السامع أن الرجل قال: لاحول ولا قوة إلا بالله.

وأخيرا فإنني أستطيع القول بأن من الجديد في هذا البحث خلاص هذه الظاهرة من الآراء الفلسفية وجعلها ظاهرة لغوية خالصة يمكن عدها من مباحث علم الدلالة الذي هو فرع من علم اللغة، كما أنه جمع شتات ظواهر لغوية متناثرة تحت مسمى علم هو الدلالة الصوتية.

ولا يفوتني أيضا أن أذكر بأن بعض ما تناوله البحث يمكن أن يتخذ وسيلة لتنمية اللغة وزيادة مفرداتها في وقت أصبحت فيه الحاجة تدعو بإلحاح إلى هذا النمو وهذه الزيادة، وهي حاجة فرضتها علينا مقتضيات التعريب والترجمة لمواكبة حركة التطور التي يشهدها العالم في مختلف فنون المعرفة، كما أعتقد أن بعض الظواهر التي تناولها هذا البحث قد تصلح مادة للبحث اللغوي المقارن.

ولله الحمد أولاً وأخيراً.

وصلّى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلّم

صالح سليم عبد القادر

## فهرس المراجع

### أولاً: العربية:

- (1) القرآن الكريم، رواية قالون عن نافع.
- (2) الإبدال، عبد الواحد أبو الطيب اللغوي، تحقيق: عز الدين التتوخي، دمشق، 1961م.
- (3) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، د. عصام نور الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1982م.
- (4) إحصائيات جذور معجم لسان العرب، د. حلمي موسى، الكويت، 1972م.
- (5) أدب الكاتب، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة، مصر، 1963م.
- (6) ارتقاء اللغة عند الطفل، د. صالح الشماخ، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة.
- (7) إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
- (8) أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، مكتبة محمد عيسى صبيح، القاهرة، 1977م.
- (9) أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، الأجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1975م.
- (10) أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة أحمد مختار عمر، منشورات جامعة الفاتح، 1973م.
- (11) أشتات مجتمعات، عباس محمود العقاد، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1970م.

- (12) الاشتقاق، عبد الله أمين، لجنة التأليف، القاهرة. ط 1، 1956 م .
- (13) الاشتقاق، مؤاد ترزي، بيروت، 1962 م.
- (14) الاشتقاق والتعريب، عبدالقادر المغربي، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة، الطبعة الثانية، 1947 م.
- (15) الأصوات اللغوية، د. إبراهيم آيس، الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السادسة، 1981 م.
- (16) الأصوات ووظائفها، محمد منصف القماطي، منشورات جامعة الفاتح، 1986 م.
- (17) أصول المقه الإسلامي، د. زكي الدين شعبان، منشورات جامعة قريونس، الطبعة الرابعة، 1979 م.
- (18) اعترافات الشدياق في الساق على الساق، عماد الصلح، دار الرائد، بيروت، الطبعة الخامسة 1984 م.
- (19) الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق أحمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1976 م.
- (20) الألفاظ اللغوية وعصائصها وأنواعها، عبد الحميد حسن، قسم البحوث اللغوية، 1971 م.
- (21) الأمالي، إسماعيل بن القاسم القالي، منشورات دار الحكمة دمشق، بدون تاريخ.
- (22) الإنصاف في مسائل الخلاف، عبد الرحمن بن محمد الإنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.
- (23) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين، عبد الله بن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، الطبعة السابعة، 1974 م.
- (24) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الرابعة، 1982 م.

- 25) البحث اللغوي عند الهنود، د. أحمد مختار عمر، دار الثقافة، بيروت، 1972م.
- 26) البحر المحيط، محمد بن يوسف بن علي أبو حيان الأندلسي، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، 1328هـ.
- 27) البلاغة تطور وتاريخ، د. شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، الطبعة الرابعة، 1979م.
- 28) البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق فوزي عطوي، مكتبة بيروت 1962م.
- 29) تاج العروس، محمد بن محمد بن الحسين الزبيدي، القاهرة، 1306هـ.
- 30) تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، مطبعة الاستقامة، 1940م.
- 31) تاريخ العرب قبل الإسلام، د. جواد علي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1957م.
- 32) تاريخ اللغات السامية، إسرائيل ولفنسون، دار القلم، بيروت، 1980م، الطبعة الأولى.
- 33) التركيب اللغوي للأدب، د. لطفي عبد البديع، مطبعة النهضة، القاهرة، 1970م.
- 34) التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهرى، دار الفكر، بدون تاريخ.
- 35) تصريف الأسماء، محمد الطنطاوي، مطبعة وادي الملوك القاهرة، الطبعة الخامسة، 1955م.
- 36) التطور اللغوي التاريخي، د. إبراهيم السامرائي، دار الأندلس، بيروت، الطبعة الثانية، 1980م.
- 37) التطور النحوي، برجستراس، مطبعة السامح، القاهرة، 1929م.
- 38) تهذيب المقدمة اللغوية، د. أسعد علي، دمشق، 1981م.

- (39) جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، الطبعة الرابعة عشرة، 1974م.
- (40) الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد أبو عبد الله القرطبي، دار الشام للتراث، بدون تاريخ.
- (41) جوهرة العرب، محمد بن الحسن بن دريد، حيدر آباد، 1344هـ.
- (42) الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة الحلبي، القاهرة، 1962.
- (43) خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، بولاق، القاهرة، 1299هـ.
- (44) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1983م.
- (45) الدراسات اللغوية عند العرب، محمد آل ياسين، مطبعة الحياة بيروت، 1980م.
- (46) دراسات في اللغة، د. إبراهيم السامرائي، مطبعة المعاني، بغداد، 1961م.
- (47) دراسات في علم اللغة، د. كمال بشر، دار المعارف القاهرة، الطبعة الرابعة، 1979م.
- (48) دراسات في فقه اللغة، د. صبحي المصالح، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثامنة، 1980م.
- (49) دقائق العربية، أمين آل ناصر الدين، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الثانية.
- (50) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة، الطبعة السادسة، 1960م.
- (51) دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس، الأنجلو المصرية، الطبعة الرابعة، 1980م.
- (52) دور الكلمة في اللغة، استيفن أولمان، ترجمة كمال بشر، مكتبة الشهاب، 1975م.
- (53) ديوان امرئ القيس، امرؤ القيس بن حجر، دار الكتب العلمية، بيروت،

- الطبعة الأولى، 1983م.
- (54) الرد على النحاة، أحمد بن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة 1982م.
- (55) الساميون ولغاتهم، د. حسن طاطا، الإسكندرية، مطبعة المعري، دار المعارف، 1971م.
- (56) سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق حسن الهنداوي، دار القلم دمشق، 1985م.
- (57) شرح الأشموني على الألفية، أبو الحسن علي بن محمد الأشموني، مطبعة الحلبي، القاهرة، بدون تاريخ.
- (58) شرح الألفية، عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، تحقيق محمد مكي الدين عبد الحميد، بدون تاريخ.
- (59) شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن يعيش، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.
- (60) الصاحبي في فقه اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق مصطفى أحمد صفر، مطبعة الحلبي، القاهرة، 1977م.
- (61) صفوة العرفان في علم البيان، عبد المقصود عبد الله، مطبعة السعادة، القاهرة، بدون تاريخ.
- (62) العربية، يوهان فلك، تحقيق وتعريب: عبد الصبور شاهين، بيروت، الطبعة الأولى، 1966م.
- (63) العلم الخفا من علم الاشتقاق، محمد صديق خان، الطبعة الأولى، القسطنطينية، 1296هـ.
- (64) علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، مكتبة دار العروبة، الكويت، 1982م.
- (65) علم اللغة العربية، د. محمود حجازي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973م.
- (66) علم اللغة، د. علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، الطبعة السادسة،



بدون تاريخ.

(67) علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السمران، دار المعارف، القاهرة.

(68) غرائب اللغة، رفائيل نخلة اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1960م.

(69) فصول في اللغة، د. رمضان عبد التواب، بغداد، 1961م.

(70) الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1983م.

(71) فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، 1977م.

(72) فقه اللغة العربية وخصائصها، د. أميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، 1984م.

(73) فقه اللغة المقارن، د. إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، 1978م.

(74) فقه اللغة في الكتب العربية، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، 1979م.

(75) فقه اللغة وأسرار العربية، أبو منصور عبد الملك الثعالبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا تونس، 1981م.

(76) فقه اللغة وخصائص العربية، د. محمد المبارك، دار الفكر، الطبعة السادسة، 1975م.

(77) فقه اللغة، د. علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، الطبعة السادسة، بدون تاريخ.

(78) الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، جرجي زيدان، دار الحديث، بيروت، الطبعة الثانية، 1982م.

(79) فن الخطابة، أحمد محمد الخولي، دار نهضة مصر للطباعة، بدون تاريخ.

- (80) في اللهجات العربية، د. إبراهيم آيس، الأنجلو المصرية، القاهرة الطبعة الرابعة، 1973م.
- (81) القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.
- (82) الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد أبو العباس المبرد، مكتبة المعارف، بيروت، بدون تاريخ.
- (83) الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار القلم، القاهرة، 1966 م.
- (84) كلام العرب، د. حسن ظاظا، دار النهضة، بيروت، 1976م.
- (85) لحن العوام، محمد بن محمد بن الحسين الزبيدي، تحقيق وتعليق رمضان عبد ثواب، المطبعة الكمالية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1964م.
- (86) لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، دار لسان العرب، بيروت، ترتيب الخياط ومرعشلي.
- (87) لغات البشر، ماريو ياي، ترجمة: صلاح العربي، الجامعة الأمريكية، القاهرة، 1970م.
- (88) اللغة الشاعرة، عباس محمود العقاد، دار المعارف، القاهرة.
- (89) اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، دار الثقافة، المغرب، بدون تاريخ.
- (90) اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان، دار الثقافة، المغرب، 1980م.
- (91) اللغة والحضارة، د. مصطفى مندور، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1941م.
- (92) اللغة، فندريس، ترجمة الدواحي والقصاص، الأنجلو المصرية، القاهرة 1950م.
- (93) المباحث اللغوية في العراق، د. مصطفى جواد، بغداد، الطبعة الثانية،

1965م.

- 94) مباحث في النظرية الألكسنية وتعليم اللغة، د. ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية، بيروت، الطبعة الأولى، 1984م.
- 95) مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف، مصر، 1982م.
- 96) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، دار الشرق، بيروت، الطبعة الثالثة.
- 97) المخصص، علي إسماعيل بن سيده، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، بدون تاريخ.
- 98) المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1979م.
- 99) المزهري في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.
- 100) المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، د. مصطفى الشهاوي، دمشق، مطبعة الترقى، طبع لمجمع العلمي العربي، 1965م.
- 101) المعاجم العربية، د. عبد الله درويش، القاهرة، 1962م.
- 102) معاني القرآن، أبو زكريا معاذ الفراء، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية.
- 103) المعجم العربي الجديد، هادي العلوي، الطبعة الأولى، 1983م، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا.
- 104) المعجم العربي نشأته وتطوره، د. حسين نصار، دار مصر للطباعة، الطبعة الثانية، 1962م.
- 105) معجم العين، خليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق عبد الله درويش، بغداد، 1967م.

- (106) معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، بدون تاريخ.
- (107) معجم المصطلحات في اللغة والأدب، مجدي وهبة وكامل المهندس، مكتبة لبنان، 1979م.
- (108) معجم علم اللغة النظري، محمد الخولي، مكتبة الحياة، لبنان، 1983م.
- (109) معجمات عربية سامية، مرمحي الدومنيكي، مطبعة المسلمين، بيروت 1955م.
- (110) المغرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، أبو منصور موهوب ابن أحمد الجواليقي، تحقيق أحمد شاكر، القاهرة، الطبعة الأولى، دار الكتب المصرية، 1361هـ.
- (111) معيار الشعر، محمد بن أحمد بن طباطبا، تحقيق عباس عبد الستار، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م.
- (112) مغني اللبيب، حاشية الأمير، جمال الدين، عبد الله بن هشام، مطبعة الحلبي، بدون تاريخ.
- (113) المغني في تصريف الأفعال، محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة الاستقامة، الطبعة الثالثة، 1962م.
- (114) المقابسات، حيان بن حيان التوحيدي، المطبعة الرحمانية.
- (115) مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الكتب العلمية، إسماعيليان نجفي، إيران، قم، خيابان ارم.
- (116) المقدمة اللغوية، عبد الله العلائي، المطبعة العصرية، بدون تاريخ.
- (117) المقدمة، عبد الرحمن ابن خلدون، دار القلم، بيروت، الطبعة الرابعة، 1980م.
- (118) من قضايا اللغة والنحو، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، 1974م.
- (119) مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان، دار الثقافة، المغرب، 1979م.

- (120) المنهج الصوتي للبنية العربية، د.عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م.
- (121) المورد، منير البعلبكي، طبع سنة 1979م، بيروت.
- (122) مولد اللغة، أحمد رضا، دار الرائد العربي، بيروت، 1983م.
- (123) النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1980م.
- (124) نحو وعي لغوي، مازن المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979م.
- (125) نزهة الألبا في طبقات الألبا، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة، مصر، 1960م.
- (126) نشوء اللغة ونموها واكتهاها، أنستاس ماري الكرمني، القاهرة، 1938م.
- (127) نقد الشعر، قدامة بن جعفر، تحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، 1948م.
- (128) نواذر اللغة، أبو زيد الأنصاري، بيروت، 1894م.
- (129) هنري فليش، العربية الفصحى، ترجمة. عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1966م.
- (130) الوجيز في فقه اللغة، محمد الأنطاكي، مكتبة الشهاب، سوريا، 1969م.

#### ثانيا: الدوريات

- (1) حوليات الجامعة التونسية، العدد 23، 1984م
- (2) مجلة الثقافة العربية ليبيا، العدد 11 نوفمبر 1981م.
- (3) مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج1: 1935م، ج2: 1936م، ج3: 1955م. ج11: 1959م.
- (4) مجلة المجمع العلمي، دمشق، مجلد 8، 27، 39.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

- 1) Bleemfield Leonard Language Holt . Rinehart And Winston.
- 2) Sleatic Taylor SH.Hoard J, Intreduction To Phondlogy, Prentice Hall INC
- 3) Wright A Grammar OFTHE Arabic Language Cambridge University Press Cambridge.









5 ..... لإهداء

7 ..... مقدمة

## 15 . . . . . الفصل الأول

17 ..... 1- مسألة المعنى

17 ..... 2- علم المعنى

20 ..... 3- اللفظ

25 ..... 4- الدلالة

28 ..... مثلث المعنى

30 ..... 5- أهمية الدلالة

32 ..... 6- اكتساب اللفظ للدلالة

33 ..... 1- الفلاسفة

34 ..... 2- المعويون

35 ..... 1- نظرية التوقيف

36 ..... 2- نظرية الاصطلاح

36 ..... 3- نظرية الأصوات التعجبية العاطفية، pooh. pooh

36 ..... 4- نظرية الاستجابة للحركات العضلية، (YO he ho)

37 ..... 5- نظرية محاكاة أصوات الطبيعة، (Bow . wow)

40 ..... 7- أنواع الدلالات

44 ..... أ - الدلالة النحوية

46 ..... ب - الدلالة الصرفية

47 ..... ج - الدلالة الصوتية

50 ..... 1- آراء المتقدمين

55 ..... 2- آراء المتأخرين

65	الفصل الثاني
76	1- حكايات الأصوات المسموعة.
76	أ- أصوات الإنسان
76	أولا - حكايات الأصوات الغرزية
79	ثانيا - حكاية أصوات أخرى
81	ب - أصوات الحيوان
85	ج - أصوات الجمادات
88	تحليل دقيق لكلمات أصوات الإنسان والحيوان والجماد
88	أولا - الأوزان
91	ثانيا - الأصوات
93	ثالثا - النور الذي يؤدي في تنمية معردات اللعبة
95	2- دلالة حكايات بعض المصطلحات النغمية
97	أ- دلالة اللغات المذمومة
97	1- الكشكشة
100	2- الكسكسة
101	3- العننة
102	4- العججة
105	5- الاستنطاء
107	6- لفحفة
109	ب) دلالة عيوب النطق
112	أولا - المصطلحات ذات الدلالة
114	ثانيا - مصطلحات أخرى
116	ثالثا - تطور الكلمة في العربية
116	أولا - النظرية الثلاثية
119	ثانيا - النظرية الثنائية
120	1- الشدياق

121	2- أنستاس ماري الكرمللي
124	3- عبد الله العلايلي
125	4- مرموجي الدومنيكي
127	5- حامد عبد القادر
127	6- جرجي زيدان

### 133 ..... الفصل الثالث

135	أولاً - دلالة الأصوات الهجائية
135	أ - الصوت اللغوي
138	ب - الأصوات العربية
138	1- مخارجها
139	2- صفاتها
142	3- أنواعها
143	4- دلالاتها
143	أ - دلالة الصوت مفرداً
153	ب - دلالة الصوت مركباً
158	5 - الإبدال اللغوي
165	الأصوات المبدلة
172	ثانياً - دلالة الحركات
177	أ - دلالة حركات البنية
181	ب - دلالة حركات الإعراب
191	ثالثاً - دلالة النبر والتنغيم
192	أ - النبر Stress
197	ب - التنغيم (Intonation)

205	الفصل الرابع
207	1- دلالة الصيغ والأوزان
210	أ - دلالة أوزان الأفعال
210	أولا - الفعل الثلاثي المجرد
212	ثانيا - مزيد الثلاثي
212	أ - الثلاثي المزيد فيه حرف واحد
215	ب - الثلاثي المزيد فيه حرفان. وله خمسة أوزان
216	ج - الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أحرف. وله أربعة أوزان
216	ثالثا - الأفعال الرباعية المجردة
216	رابعا - الأفعال الرباعية المزيد فيها
217	ب - دلالة أوزان المصادر
217	(1) أوزان الثلاثي
218	(2) مصادر غير الثلاثي
219	(3) مصدر المرة
220	(4) مصدر الهيئة
220	(5) المصدر الميمي
220	ج) أوزان المشتقات
221	(1) اسم الفاعل
222	(2) صيغ المبالغة
222	(3) اسم المفعول
223	(4) الصفة المشبهة
224	(5) اسم التفضيل
224	(6) أسماء الزمان والمكان
225	(7) اسم الآلة
225	د) دلالة أوزان جموع التكسير
226	(1) مجموعة أوزان القلة

227	..... (2) مجموعة أوزان الكثرة
231	..... (2) دلالة الاشتقاق من الأعيان
242	..... أولا - الاسم الجامد العربي
242	..... ثانيا - الاسم الجامد المعرب
244	..... (3) دلالة النحت Coinage
255	..... خاتمة ونتائج
269	..... فهرس المراجع
271	..... فهرس الموضوعات

تم الكتاب بحمد الله رب العالمين  
وملي الله علي سيدنا محمد وعلي آله وصحبه وسلم

# منتدی سور الانزیکہ

[WWW.BOOKS4ALL.NET](http://WWW.BOOKS4ALL.NET)